



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

في العلوم التجارية

تخصص: بنوك

العنوان:

**تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة و الربحية -
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)**

من إعداد:

لعراف زاهية

تاريخ المناقشة: / /

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة

الاسم و اللقب:	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
حمزة غربي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
مصطفى قريد	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حيزية هادف	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا
مبارك قرقب	أستاذ محاضر أ	جامعة تمنراست	ممتحنا
رياض عيشوش	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
مليك محمودي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم أما بعد:

الحمد و الشكر لله عز و جل على نعمة إتمام هذا العمل حمداً كثيراً يليق بجلال وجهه و عظيم شأنه و نسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، أهدي هذا العمل المتواضع إلى القلب الكبير الذي احتوانا جميعاً ، إلى من حرم نفسه ليعطينا و حمل همومي و زاد من أجلي ليوصلني إلى ما أنا عليه تاج رأسي أخي العزيز خليل إلى أغلى إنسانين عرفتتهما في هذا الوجود و اللذين لا يوفي قدرهما أي كلام و عمل والديا الكريمين أطال الله في عمرهما و حفظهما من كل كرب.

إلى رفيق دربي و سندي في هذه الحياة زوجي يوسف إلى كل أولادي و إخوتي و أخواتي و جميع الأهل و الأقارب حفظهم الله جميعاً من كل سوء.

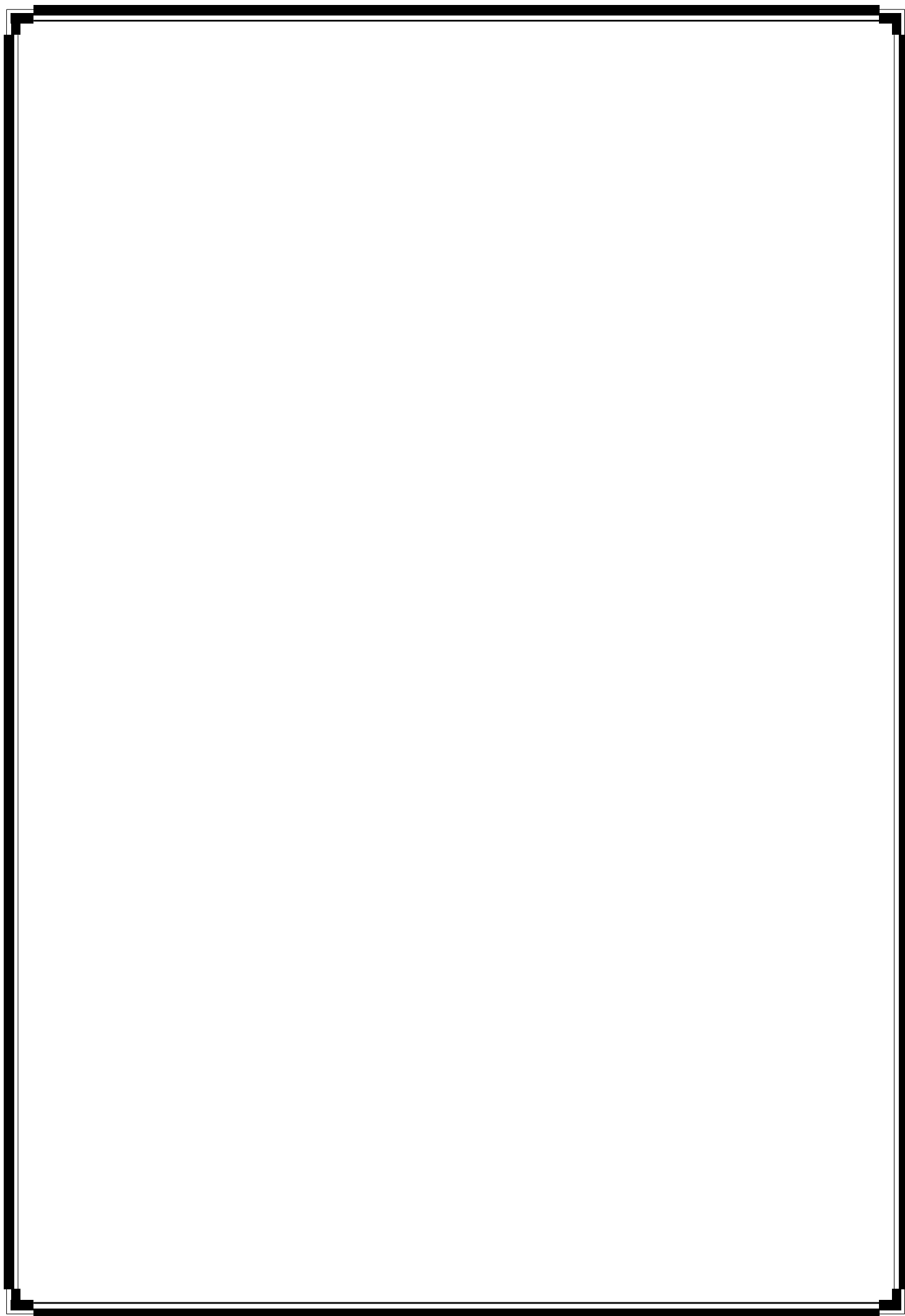
كما أهدي ثمرة بحثي هذا إلى كل طلاب العلم و المعرفة من قريب أو بعيد أسأل الله أن ينفعهم به.

زاهية

شكر و تقدير

الشكر و الحمد لله عز و جل على الانتهاء من هذا البحث ، و أدعو الله أن ينفعني و ينفع المسلمين به ، كما أتقدم بالشكر و التقدير لكل من أسهم بإخراج هذا العمل إلى النور و أخص بذلك أستاذي المشرف الدكتور قريد مصطفى على تفضله قبول الإشراف على هذه الأطروحة و على ما قدمه من النصيح و التوجيه و الإرشاد لإثرائها ، كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الأفاضل : البروفيسور حسين بلعجوز، البروفيسور رابح بوقرة ، الدكتور مهني بوريش ، الدكتور بوعبد الله صالح ، الدكتور قمان مصطفى ، كما أشكر جميع الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر الموصول إلى جميع عمال وموظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية نظير تعاونهم معنا لاستكمال هذا البحث و شكر خاص أيضا إلى السيد جعيجع حمزة القائم بأعمال المكتبة و الذي تشرف بمساعدتي في إخراج الأطروحة ، و في الختام أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد و أسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتنا جميعا .



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء.....	-
شكر و تقدير.....	-
فهرس المحتويات.....	II
قائمة الجداول.....	VI
قائمة الأشكال.....	VII
مقدمة.....	ب
الفصل الأول: مدخل عام حول تقييم الأداء في البنوك التجارية.....	1
تمهيد.....	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك و البنوك التجارية.....	3
المطلب الأول: نشأة و مفهوم و تطور البنوك و البنوك التجارية.....	3
المطلب الثاني: أنواع البنوك و وظائفها.....	8
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية و وظائفها و أهميتها.....	11
المبحث الثاني: مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية و الأهداف العامة لها.....	13
المطلب الأول: مصادر أموال البنوك التجارية.....	14
المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية.....	15
المطلب الثالث: الأهداف العامة للبنوك التجارية و التعارض فيما بينها.....	19
المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية.....	22
المطلب الأول: مفهوم الأداء.....	22
المطلب الثاني: أنواع الأداء.....	29
المطلب الثالث: تقييم الأداء في البنوك التجارية.....	31
خلاصة الفصل.....	33
الفصل الثاني: تقييم الأداء المالي في ظل قيد السيولة في البنوك التجارية.....	35
تمهيد.....	36
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.....	37
المطلب الأول: مفاهيم حول الأداء المالي.....	37
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي.....	40
المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي.....	48

49.....	المبحث الثاني: أهم نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية
49.....	المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية
50.....	المطلب الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة
53.....	المطلب الثالث نظام تقييم البنوك وفقا للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS
57.....	المبحث الثالث: تقنيات و أدوات إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك
57.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إدارة السيولة في البنوك
61.....	المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة و قياسها
67.....	المطلب الثالث: تقنيات و أدوات إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك
70.....	خلاصة الفصل
72.....	الفصل الثالث: تقييم الأداء المالي في ظل قيد الربحية في البنوك التجارية
73.....	تمهيد
74.....	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الربحية المصرفية و إستراتيجية تحسينها
74.....	المطلب الأول: مفهوم الربح و الربحية
78.....	المطلب الثاني: أهمية الربحية المصرفية و طرق تحسينها
80.....	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك
85.....	المبحث الثاني: قياس الربحية في البنوك و أهم مؤشراتنا
85.....	المطلب الأول: السيطرة على الربح و تقييم جودته
88.....	المطلب الثاني: قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)
90.....	المطلب الثالث: قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)
94.....	المبحث الثالث: الموازنة بين قيدي السيولة و الربحية في البنوك التجارية
94.....	المطلب الأول: العلاقة بين السيولة و الربحية و التعارض بينهما
96.....	المطلب الثاني: الموازنة بين السيولة و الربحية في البنك التجاري باستخدام إدارة الأصول و الخصوم
99.....	المطلب الثالث: تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام أساليب الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم في ظل الموازنة بين السيولة و الربحية
103.....	خلاصة الفصل
104.....	الفصل الرابع: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري
105.....	تمهيد
106.....	المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

المطلب الأول: تعريف بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)	106
المطلب الثاني: مهام و أهداف و أعمال بنك BADR	109
المطلب الثالث: التوجهات الجديدة لبنك BADR	110
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR باستخدام نسب السيولة و الربحية	112
المطلب الأول: تحليل نسب السيولة	112
المطلب الثاني: تحليل نسب الربحية	116
المطلب الثالث: مدى الموازنة بين نسب السيولة و نسب الربحية في بنك BADR	121
المبحث الثالث: الموازنة بين السيولة و الربحية بتطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم من أجل تحسين الأداء المالي بنك الفلاحة و التنمية BADR	126
المطلب الأول: عينة و أدوات الدراسة	127
المطلب الثاني: خصائص و سمات عينة الدراسة	130
المبحث الرابع: تحليل إجابات الدراسة و اختبار الفرضيات	134
المطلب الأول: اختبار التوزيع الطبيعي	135
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	137
خلاصة الفصل	145
الخاتمة	149
النتائج	149
الاقتراحات	153
آفاق الدراسة	154
قائمة المراجع	156
أولا: المراجع باللغة العربية	156
ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية	163
الملاحق	165



فهرس الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل العام لميزانية البنك التجاري	44
02	الشكل العام لجدول حسابات النتائج للبنك التجاري	46
03	نسب السيولة (بالمئة %) لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للسنوات من 2011 إلى 2017	112
04	نسب الربحية (بالمئة %) لبنك الفلاحة و التنمية الريفية للسنوات من 2011 إلى 2017	117
05	مصفوفة الارتباطات بين نسب السيولة و نسب الربحية لبنك BADR	122
06	ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة	129
07	معاملات الثبات الإحصائي للمحاور	129
08	معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، و كذا معامل ارتباط المحور ككل بالاستبيان ككل.	130
09	خصائص و سمات العينة (الجنس)	131
10	خصائص و سمات العينة (الوظيفة الممارسة)	131
11	خصائص و سمات العينة (المؤهل العلمي)	132
12	خصائص و سمات العينة (العمر)	132
13	خصائص و سمات العينة (الخبرة المهنية)	133
14	خصائص و سمات العينة (مكان العمل)	134
15	طول الخلايا لتفسير متوسطات العبارات	135
16	نتائج اختبار كولموغوروف - سيميرنوف لجميع متغيرات الدراسة	136
17	نتائج اختبار كولموغوروف - سيميرنوف لمحاور الدراسة	137
18	الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الأول	137
19	الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الثاني	139
20	الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الثالث	141
21	نتائج جدول تحليل التباين الأحادي (one way anova)	143

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مراحل تطور البنوك و البنوك التجارية	08
02	أنواع التجارية و وظائفها	12
03	مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية	18
04	إطار تحليل الكفاءة	25
05	الأداء الذاتي و الأداء الخارجي	29
06	كيفية حساب حصة السوق	31
07	العوامل المؤثرة على الأداء المالي	40
08	مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	48
09	ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMEL	56
10	العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية	60
11	العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية	84
12	نموذج العائد على حقوق الملكية	93
13	الفرق بين الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و إدارة الأصول و الخصوم وفق أحكام الشريعة الإسلامية	98
14	الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR	108
15	التطور العام لنسب السيولة في بنك BADR من سنة 2011 إلى 2017	116
16	التطور العام لنسب الربحية في بنك BADR من سنة 2011 إلى 2017	120
17	تطور معاملات الارتباط بين نسب السيولة ونسب الربحية في بنك BADR	125

مقدمة

تعد البنوك التجارية محور المؤسسات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، أو عبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها ، وتمثل البنوك التجارية عصب النشاط الاقتصادي ، فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية و التجارية والخدمية و غيرها ، وتزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بالأداء المالي في البنوك التجارية لما شهدته من تحديات من شأنها أن تقلل من استفادة هذه الأخيرة من المكاسب والفرص المتاحة وتهديد استقرارها ، وإضعاف قدرتها على المنافسة والاستمرار .

فمن بين أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها البنوك التجارية هي : تحقيق الربحية وتوفير السيولة في آن واحد ، وهذين العنصرين على سهولة لفظهما إلا أنهما ينطويان على قدر كبير من الأهمية وصعوبة التطبيق في أرض الواقع ، حيث تسعى البنوك التجارية دائما إلى تحقيق أعلى عائد ممكن ، وبالمقابل سيواجهها خطر عدم إمكانية تسديد سحوبات المودعين المفاجئة أي نقص السيولة ، إذ إن العلاقة عكسية بين السيولة والربحية ، فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح ، وهذا ما جعل البعض يعتبرهما قيدين متعاكسين ، تصبو الإدارة البنكية إلى التوفيق بينهما ، و محاولة إيجاد التوازن بينهما يجعلنا بصدد البحث فيما يسمى بتقييم الأداء المالي وتطبيق ذلك على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي يعتبر أحد أكبر البنوك في الجزائر ، بإطلاق حكم من خلال عمليات القياس على مدى كفاءة وفعالية ذلك البنك في تحقيق هذين القيدتين أي كفاءة وفعالية البنك في إحداث التوازن بين تحقيق الربحية من جهة وتوفير السيولة للمودعين وتحقيق الأمان لهم من جهة أخرى ، لزيادة قدرات البنك على المنافسة ومواجهة التحديات.

الإشكالية الرئيسية :

كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية عموما وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خصوصا وذلك في ظل قيدي السيولة والربحية؟

ويمكن أن تنبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية منها النظرية ومنها التطبيقية ، نجلها فيما يأتي :

أولا: الأسئلة النظرية

1-ما هو الأداء المالي ؟ وما هي عملية تقييم الأداء المالي في البنوك؟

2-ما هي السيولة المصرفية ؟ وما هي أهميتها وكيف يتم قياسها ؟

3-ما هي الربحية المصرفية ؟ وما هي أهميتها وكيف يتم قياسها؟

ثانيا :الأسئلة التطبيقية

1-ما هو مستوى الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال نسب السيولة ؟

2-ما هو مستوى الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية من خلال نسب الربحية ؟

3-هل هنالك علاقة ارتباط بين نسب السيولة والربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

4-كيف يتم تحسين الأداء المالي للبنك وزيادة عوائده وأرباحه في ظل قيدي السيولة والربحية؟

الفرضيات :

الفرضيات النظرية:

الفرضية الأولى:الأداء المالي هو مجموعة من الأنشطة لاستخدام الموارد المالية، وتقييمه هو التنبؤ بالوضع المالية للبنوك بواسطة نماذج .

الفرضية الثانية: السيولة المصرفية هي مجموعة الأموال النقدية الموجودة في البنك .

الفرضية الثالثة: الربحية المصرفية هي الأرباح والعوائد التي يحققها البنك.

الفرضيات التطبيقية :

الفرضية الأولى:جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع بالتزاماته المالية .

الفرضية الثانية: جميع نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين السيولة والربحية حيث كلما ارتفعت السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفعت الربحية فيه.

الفرضية الرابعة :تؤدي الإدارة التقليدية للأصول والخصوم إلى تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل قيدي السيولة والربحية.

أسباب اختيار الموضوع :

-رغبة الأستاذ المشرف واللجنة العلمية.

-توفر المراجع ووجود دراسات سابقة في هذا الموضوع.

- أهمية تقييم الأداء المالي والمشكلات التي تواجه البنوك ، ومعرفة هل هنالك علاقة بين إدارة السيولة في البنوك و مستويات الربحية المتحققة ؟

-أهمية السيولة والربحية بالنسبة للبنوك التجارية.

- إمكانية القيام بدراسة حالة ميدانيا.

-توجيه صناع السياسات الاقتصادية والمالية لإعادة النظر في موضوع عام جدا يمس بالأداء المالي للبنوك الجزائرية بشكل مباشر ألا وهو موضوع كيفية تقييم الأداء المالي فيها باستخدام النسب وعملية إدارة الأصول والخصوم فيها، والقيام بالإصلاحات المناسبة في هذا المجال.

الأهداف :

- التعرف على مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية.

- محاولة الاطلاع على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

-التعرف على نقاط الضعف وتداركها ونقاط القوة ومحاولة تعزيزها وزيادتها لكي يضمن البنك الاستمرارية وتحقيق أعلى العوائد في ظل البيئة التنافسية التي تحيط به.

أهمية البحث :

تتزايد أهمية تقييم الأداء المالي وضرورته في مجال النشاط البنكي كونه يعتبر مؤشرا لما حققه البنك من خلال المقارنة مع الفترات السابقة لمعرفة الوضع المالي خلال فترة الدراسة ، فنظرا لضخامة الأموال التي يتعامل بها البنك وسرعة دوران رؤوس الأموال والأموال المودعة في المؤسسات البنكية ، الأمر الذي يدفع بالكثير من متخذي القرارات البنكية إلى الاهتمام بتحقيق كفاءة وفعالية في الأداء المالي ، وذلك في حدود التوفيق بين هدي تحقيق أعلى الربح وتوفير السيولة لخدمة المجتمع وزيادة القدرات التنافسية للبنك.

حدود الدراسة :

يمكن الأخذ بنتائج هذه الدراسة ، والعمل على تعميمها في ضوء الحدود التالية :

الحدود المكانية : تمثل مجتمع الدراسة في مجموع البنوك التجارية الجزائرية وتمثلت العينة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بجميع فروعه ووكالاته نظرا لتوفر البيانات اللازمة للبحث عن هذا البنك خلال هذه المدة المبحوثة.

وانقسمت هذه الدراسة في معالجة إشكالياتها إلى مرحلتين:

*المرحلة الاولى :

وتم فيها العمل على خطوتين :

1- قياس الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2011-2017

باستخدام نسب السيولة والربحية وتحليل الأرقام المتحصل عليها .

2- محاولة تحديد ومعرفة العلاقة بين نسب السيولة والربحية وقياس الأداء المالي في ظل الموازنة بينهما ، للوصول إلى إجابة حول ان كانت هذه الموازنة بينهما تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للبنك.

*المرحلة الثانية :

بناء على الدراسات السابقة ، اقترحنا دراسة دور الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية من أجل تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن أجل تسهيل الدراسة ارتأينا سحب عينة البنك المدروس من وكالاته المنتشرة عبر ولاية المسيلة ، وتعميم النتائج المتحصل عليها على البنك.

الحدود الزمانية :

-امتدت الحدود الزمانية للبحث من سنة 2011 إلى سنة 2017 بالنسبة للمرحلة الأولى، بينما امتدت المرحلة الثانية من الدراسة من بداية افريل 2018 الى اواخر ماي من نفس السنة.

متغيرات البحث :

*المرحلة الأولى :

-المتغيران المستقلان :نسب السيولة ونسب الربحية.

-المتغير التابع : الأداء المالي .

*المرحلة الثانية :

-المتغير المستقل : الادارة التقليدية للأصول والخصوم.

-المتغيرات التابعة : السيولة المصرفية ، الربحية المصرفية ، الأداء المالي.

المنهج المتبع ومصادر جمع البيانات :

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للفصول الثلاث الاولى ،بتحليل أبعاد البحث من خلال الاستعانة بالمراجع العربية والفرنسية والانجليزية ،والأوراق البحثية والبيانات الصادرة من الهيئات سواء المحلية أو الدولية،وتحليل المعطيات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة ،بالإضافة إلى القيام بدراسة ميدانية في الفصل الأخير في البنك محل الدراسة والاعتماد على القوائم المالية للبنك في حساب النسب وإجراء التحليلات الاحصائية الملائمة باستخدام برنامج Excal ، والاعتماد في مرحلة لاحقة على استبيان محكم لجمع آراء عينة الدراسة والتحليل بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS لاختبار صحة الفرضيات .

صعوبات الدراسة :

*صعوبة الحصول على المعطيات والتقارير والميزانيات الخاصة من الفروع والوكالات والخاصة بسنوات متعددة ، وعدم قيام معظم الوكالات بنشر ميزانياتها وبياناتها المالية الخاصة بكل سنة .

*صعوبات واجهتها الباحثة في استرجاع الاستثمارات خاصة من الوكالات البعيدة عن المنطقة التي تسكنها.

*عدم رغبة الكثير من الموظفين في الفروع والوكالات في التعاون لمأ الاستبيان ، وكذلك تخوف الكثير من المسؤولين بالفروع والوكالات من الادلاء بأي آراء تخدم البحث ، وعدم استقبال بعض من الوكالات الأخرى لهذا النوع من الدراسات والاحجام عن إعطاء أي معلومات تخص عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر بحجة السرية التام في المعلومات المالية للبنك.

الدراسات السابقة :

*دراسة سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة: 2002-2004، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 85(29) ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق ، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى الدخول في تفاصيل التأصيل العلمي لتقييم الأداء المالي في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم واستخدامها في تقييم أداء المصرف ، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أبرزها أنه نضرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية ، لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية ، بل هناك نسب خاصة تستخدم لتقييم أداء هذه المصارف ، ومن خلال المؤشرات (النسب) التي تم استخدامها في البحث تبين أن أفضل عام من أعوام الدراسة هو 2002 ويأتي بالمرتبة الثانية 2004 ،ثم المرتبة الأخيرة 2003 وكان ذلك نتيجة للأحداث التي شهدتها العراق فيه وتدهور الوضع الأمني ، إلا أن المصرف بدأ إستعادة عافيته في عام 2004.

*دراسة التجاني إلهام وشعوبي محمود فوزي "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي CPA للفترة 2005-2011 " ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 17 جوان 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنكين المذكورين ، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية ،خلال السبع سنوات مابين عامي 2005-2011.واعتمادا على البيانات المستخرجة من القوائم المالية البنكية ، وأهم ما توصلت إليه الدراسة :

- ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

* دراسة علي منصور محمد بن سفاع "تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003_2007"، مجلة العلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد الثاني ، ديسمبر 2008 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج camels على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، إضافة إلى تحديد جوانب القوة و الضعف في بعض المجالات الأداء البنكي ، و قد اعتد الباحث في دراساته على البيانات من التقارير السنوية التي يصدرها البنك و التي تغطي تلك الفترة الزمنية للبحث ، وتحليل تلك البيانات الخاصة بالبحث باعتماده على نموذج camels ومن بين النتائج التي خلص إليها : يعد تقييم الأداء من المسائل الهامة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة ،وتقييم انجازاتها بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات .

*دراسة بونيهي مريم : الادارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد15،المجلد 02، 2016 .

تناولت فيها الباحثة أهم المبادئ والمعايير التي أصدرتها لجنة بازل لضمان الممارسات السليمة لادارة مخاطر السيولة في البنوك ،بالاضافة إلى المعايير الحديثة المتعلقة بالحدود الدنيا لمتطلبات السيولة الواردة في اتفاقية بازل 3 لسنة 2010، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة الاضطرابات المحتملة للسيولة على المدى القصير ، والنسبة الصافية للتمويل المستقر التي تهدف إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة احتياجات السيولة على المدى الطويل.

*دراسة أسامة العاني ،محمود الشويات : إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية ، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان :إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ،جوان 2015.

تناولت مواجهة المصارف الإسلامية لتحديات السيولة النقدية ومحاولة البحث عن سبل معالجتها وتوصلت للعديد من النتائج أهمها :

1-يمكن حصر المواطن الرئيسة لمشاكل السيولة في المصارف الإسلامية بالآتي:

- أ- المشاكل الناجمة بسبب الجانب الشرعي.
- ب- المشاكل الناجمة بسبب الإطار القانوني.
- ت- المشاكل الناجمة بسبب الجانب الإبتكاري.
- ث- المشاكل الناجمة بسبب البيئة المالية.

2- هنالك العديد من النظريات التي تطرقت لإدارة السيولة النقدية في المصارف التقليدية، إلا أنّ أبرزها نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية إدارة المطلوبات ونظرية نموذج الكمبيوتر.

3- يمكن للمصارف الإسلامية استخدام هذه النظريات في إدارتها للسيولة إذا ما راعت الشروط الشرعية من خلال الإبتعاد عن القروض وفوائدها وبقية الشبهات التي تتقاطع مع الشريعة الإسلامية. كما تتطلب هذه النظريات أن تتمتع المصارف الإسلامية بكفاءة عالية في إدارتها لموجوداتها المصرفية.

*دراسة تانيا قادر عبد الرحمان، وآخرون: العلاقة بين السيولة كأساس والربح كهدف، دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي على الرابط: <https://iasj.net> هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نوع العلاقة بين سيولة الوحدة وربحياتها من خلال الربط و المفاعلة بين هذين المتغيرين ووضع المؤشرات المالية بين أيدي الباحثين والدارسين والمحليين الماليين وتوصلت الدراسة الى أنه على الشركة أن تركز إهتماماتها على نسبتي العائد/حق الملكية وصافي الربح /المبيعات عند تحليلها لنسب التداول ، علما أن العلاقة بين النسبتين السابقتين ونسبة التداول هي علاقة عكسية ، وعلى الشركة أن تركز على نسبتي العائد /الاستثمار وصافي الربح/المطلوبات عند تحليلها لنسبة السيولة السريعة ، علما أن العلاقة بين نسبة العائد /الاستثمار ونسبة السيولة السريعة هي علاقة طردية ، لذلك فعلى الشركة الموائمة بين تلك النسب التي تكون علاقتها عكسية.

* دراسة مخلص حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس : تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد39، العراق، 2016.

هدفت هذه الدراسة الى قياس عدد من مؤشرات الربحية والسوق لعشرين شركة مدرجة في سوق العراق وتحليلها ومن ثم تحديد ما إذا كانت الربحية والسوق تقود إلى رفع مستوى أداء الشركات المبحوثة والمدرجة في السوق المالية ، وتوصل الباحثان إلى أن عدم ثبات الظروف الاقتصادية للشركات يؤدي إلى تقلبات محتملة في ربحيتها وربما تعرضها إلى الخسارة أو الافلاس، وأن تقييم الأداء المالي من الوظائف البالغة الأهمية في مختلف الشركات ولا سيما الكبيرة منها ، وذلك لما يترتب عليه من إتخاذ مجموعة من القرارات أهمها المتعلقة بربحية الشركة ، وإن الاختلاف الواضح في ربحية السهم ومضاعفة قيمته الدفترية على مستوى الشركات المبحوثة وربما يقود إلى تباين في أداء تلك الشركات وقد يتعلق الأمر ببعد الربحية وعلى وفق المقياس المستعمل.

***Kumar.S & Gulatir.R : Measuring efficiency effectiveness and performance of Indian public sector banks ,International journal of Productivity and Performance Management, Vol 59. 2010.**

قام الباحثان في هذه الدراسة بتقييم كفاءة وفعالية واداء 27 بنك من بنوك القطاع العام العاملة في الهند باستخدام البيانات للسنة المالية 2008/2007 وقياس الاداء الكلي للبنوك ،وقد استخدمنا في ذلك أسلوب تحليل مغلف البيانات لحساب كفاءة وفعالية وأداء هذه البنوك ، وبينت النتائج التجريبية أن كفاءة عالية للبنك لا تؤدي إلى فعالية عالية في صناعة البنوك الهندية ، وقد لوحظ علاقة ايجابية وقوية بين الفعالية والأداء .

*** Dimitry Sologoube: "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraihe", –BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics , in Helsinki, April 7–8, 2006**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كفاءة الأعمال المصرفية في أوكرانيا ، وذلك من خلال دراسة محددات ربحية المصارف التجارية وهوامش الفائدة وذلك بإتباع الطريقة المستخدمة على نطاق واسع حيث قام الباحث بتحديد ربحية (هامش) المصرف على أنها دالة لمحددات مختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى خاصة بالمصرف (الحجم ، الملكية ، ونوعية القرض ، وملاءة رأس المال ، والمصاريف التشغيلية العامة ، وحصص الأصول السائلة والثابتة) ، المجموعة الثانية خاصة بعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم والنمو ، الناتج المحلي الاجمالي ، وسعر الفائدة الحقيقي) ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا ، وكان وضع حقوق ملكية المصرف على وجه الخصوص له تأثير جوهري على ربحية وهوامش المصارف ، فالمصارف الممولة بشكل جيد لها هوامش أعلى وريح أكثر ، وهذه النتائج حسبه تؤكد على أهمية الرسطة للمصارف الأوكرانية لتحقيق ربحية عالية.

***دراسة Carla Brum :** "إدارة الأصول و الخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع"، مجلة المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد 55، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2009، وتناولت هذه الدراسة أهمية الادارة السليمة لأصول وخصوم مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها مسألة حاسمة الأهمية لمساعدة هذه المؤسسات في تقييم المخاطر المالية وإدارتها ،

وتوصلت إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر تحتاج إلى أن تتسم بالواقعية في تنفيذها لنظام إدارة أصول وخصوم جيد ، نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية ، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها و إدارتها ، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية.

*دراسة مقيح صبري: محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري للفترة 2007-2009، مجلة الحقيقة ، العدد 31، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة ، الجزائر، 2012.

هدفت هذه الدراسة لمعالجة محددات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وتوصلت الى عدة نتائج أهمها أن البنك يعتمد بصفة اساسية في مصادر امواله كغيره من البنوك التجارية الاخرى على ودائع العملاء طيلة فترة الدراسة ، وتمثل نسبة الودائع اعلى نسبة لإجمالي مصادر الاموال إلا ان البنك يعتمد في ما يخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على اساليب الاستثمار التقليدي بشكل من شأنه عدم الزيادة من إيراداته ومداخيله، إن ربحية البنك تتطلب وضع سياسة دقيقة ومدروسة بشكل جيد من طرف ادارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل أدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف ادارة البنك.

الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك مما يدل على الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع ، فقد تناولت بعض الدراسات مواضيع تتعلق بتقييم الأداء المالي باستخدام نموذج **camels** ونماذج أخرى بينما تناولت دراسات أخرى تقييم الأداء المالي من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية والبحث عن العلاقة بين السيولة والربحية ، وتم تطبيق هذه الدراسات في مناطق مختلفة من العالم وفي أزمنة مختلفة ، مما أدى إلى اختلاف النتائج المتوصل إليها من قبل الباحثين ، كما أن الاختبارات المستخدمة مختلفة أيضا لاختلاف الأهداف فالبعض منهم استخدم النسب المالية فقط ، ومنهم من استخدم النماذج مثل نموذج **camels** وغيره ، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تسلط الضوء على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ضل قيدي السيولة والربحية من خلال تركيز الدراسة على بنك واحد هو بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، وذلك بقياس مؤشرات السيولة والربحية في هذا البنك انطلاقا من المعطيات الموجودة في القوائم المالية للبنك خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2017 وتحليل النتائج المتحصل

عليها كمرحلة أولى ، وفي المرحلة الثانية قمنا بإجراء موازنة بين مؤشرات السيولة ومؤشرات الربحية عن طريق البحث في امكانية وجود علاقة بينهما ثم اقترحنا بناءا على الدراسات السابقة دراسة دور الادارة التقليدية للأصول والخصوم في تحسين الأداء المالي لهذا البنك في ظل قيدي السيولة والربحية خلال فترة الدراسة.

خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وخاتمة بالإضافة إلى جانبين أحدهما نظري ممثل في ثلاث فصول ، والآخر تطبيقي ممثل في فصل واحد وذلك في ضوء فرضيات وأهداف الدراسة .

تناول الفصل الأول مدخل عام حول تقييم الأداء في البنوك التجارية ، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب ، فأما المبحث الأول فتطرقنا فيه الى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية ، وأما المبحث الثاني فتناولنا فيه مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية والأهداف العامة لها ، أما المبحث الثالث فحول المفاهيم العامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية.

اشتمل الفصل الثاني على تقييم الأداء المالي في ظل قيد السيولة في البنوك التجارية. حيث قسمنا هذا الفصل أيضا إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب ، المبحث الأول خصص مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، بينما المبحث الثاني حول مؤشرات تقييم الاداء المالي وبعض نماذجه ، فالمبحث الثالث أساليب إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية .

وفي الفصل الثالث وبعد التطرق الى تقييم الاداء المالي في ظل قيد السيولة كان لابد أن نجعل هذا الفصل حول تقييم الاداء المالي في ظل قيد الربحية في البنوك التجارية والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب ، تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الربحية المصرفية وإستراتيجيات تحسينها وفي المبحث الثاني مؤشرات الربحية في البنوك التجارية ، أما المبحث الثالث فخصص للموازنة بين قيدي السيولة والربحية في البنوك التجارية.

وأخيرا الجانب التطبيقي ممثلا في الفصل الرابع : تقييم الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في ظل قيدي السيولة والربحية وبالمثل أيضا قسمناه الى أربع مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب ، حيث تطرقنا في المبحث الأول تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ،

أما المبحث الثاني فخصصناه لتقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام نسب السيولة والربحية ، و المبحث الثالث حول الموازنة بين نسب السيولة والربحية بتطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم من أجل تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية BADR ، وأخيرا المبحث الرابع حول :تحليل إجابات عينة الدراسة و اختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

مدخل عام حول تقييم الأداء في البنوك

التجارية

تمهيد :

تلعب البنوك دورا هاما ورئيسيا في النشاط الاقتصادي ، حيث تعتبر إحدى أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها ، من خلال دورها في عملية الوساطة المالية بين كل من المودعين والمقترضين ، ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة لتوزيع النشاط الاقتصادي برأس المال النقدي اللازم له ،ومن ثم الدفع بعجلة التنمية ،وعليه فإن البنوك تساهم بشكل جوهري في تصعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأمر يتطلب تفعيل هذه المنشآت لزيادة كفاءتها وفعاليتها الإدارية وأن تعمل على تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها وبرمجها ضمن إطار الوسط المالي والمصرفي في التنافس، من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي :المبحث الأول ويناقد مفاهيم عامة حول البنوك والبنوك التجارية، المبحث الثاني ويناقد مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية والأهداف العامة لها،بينما يناقد المبحث الثالث مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك والبنوك التجارية.

تمثل البنوك عصب النشاط الاقتصادي فمن خلال الأموال المودعة لديها يتم تمويل المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات ، في هذا المبحث سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول البنوك والبنوك التجارية ، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب ، نعالج في الأول نشأة ومفهوم وتطور البنوك والبنوك التجارية، وفي الثاني أنواع البنوك ووظائفها وأخيرا في المطلب الثالث نتناول أنواع البنوك التجارية ووظائفها وأهميتها.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم وتطور البنوك والبنوك التجارية

أولا : نشأة البنوك والبنوك التجارية

نشأت البنوك كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، ولعل الصيرفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيرفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيرفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ، وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة، فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ بدلا من الذهب الحقيقي ويعطيه للمقرض، وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاءون كما دلته على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ.

وقيام الصائغ بهذه الأعمال لم يأت طفرة، وإنما كان نتيجة لتطور استغرق زمنا طويلا واكمه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري.

ولعل أول مصرف قام كان في البندقية عام 1157 م، ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 م، وبنك إنجلترا عام 1694 م، وبنك فرنسا عام 1800 م¹

ثانيا : مفهوم البنوك والبنوك التجارية

1-التعريف القانوني للبنك والبنك التجاري :

يعرف البنك في التشريع الجزائري في القانون رقم 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، المادة 15 منه كما يلي : "البنك المركزي ومؤسسات القرض مؤسسات عمومية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية " وعدلت هذه المادة بمقتضى القانون رقم 88-06² كما نصت المادة 17 من نفس القانون على أنه : "تعد بنكا كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية :

- تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع، كيفما كانت مدتها وشكلها .
- تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.
- تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.
- تتولى تسيير الدفع.
- توظيف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية، وتكتتب بها وتشتريها، وتسيرها وتحفظها وتبيعها.
- ترشد وتساعد وعلى العموم تقدم كل الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها .

ونلاحظ أيضا أن هذا ما جاء به القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، حيث ينص في المادة 114 على أن البنك التجاري "شخص معنوي مهنته العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون أي القيام بالعمليات المصرفية.³

¹ زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر و الطباعة، عمان، 1996، ص11.

² المادة 2 من القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يعدل و يتم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 02، الجمهورية الجزائرية، 1988/01/13.

³ المادة 114، القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 02، الجمهورية الجزائرية، 1988/01/13

2-التعريف الاصطلاحي للبنك والبنك التجاري:

على الرغم من صعوبة وضع تعريف لمصطلح "البنك" فقد حاول بعض المفكرين تحديد المقصود بهذا المصطلح، فاختلفوا في وضع تعريف موحد له، مما أدى ذلك إلى وجود عدة تعريفات لمصطلح البنك، فنجد الأستاذ سامر جلدة يعرفه بأنه "نوع من أنواع المؤسسات المالية يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان¹ وبهذا المفهوم يعتبر البنك وسيطا بين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، ويعرفه الأستاذ باوني محمد بأنه "أحد المؤسسات الوسيطة التي تتعامل بالنقد بأشكالها المختلفة، ويكون عملها الأساسي وبصفة معتادة قبول الودائع بأنواعها المختلفة، لاستعمالها في عمليات مصرفية ائتمانية وتمويلية سواء داخلية أو خارجية، وشراء وبيع الأوراق المالية ومنح القروض، والمتاجرة في العملات الأجنبية والمعادن الثمينة².

كما يعرف سلمان أبو ذياب البنك التجاري بأنه "المنشأة أو الشركة التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض بغرض الربح³.

كما نجد تعريف الأستاذ عبد الغفار حنفي للبنوك التجارية كالتالي: "يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب والآجال المحددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته، بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي و تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار للمال في الداخل والخارج في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و مالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي⁴

كما نجد تعريف زياد رمضان وأحمد جودة للبنوك التجارية كما يلي " المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالائتمان و تسمى أحيانا مصارف الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبول

¹ سامر جلدة، البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2009، ص14.

² باوني محمد، العمل المصرفي و حكمه الشرعي، بحث مقارنة في الفقه و القانون، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، الجزائر، ديسمبر 2001، ص131.

³ سلمان أبو ذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 1996، ص110.

⁴ عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية و التجارية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص58.

الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية " Demend deposits " وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود " Money création"¹

ومن هنا نستنتج أن البنوك عبارة عن وسيط مالي بين طرفين هما : عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي) ، بحيث تقوم بتجميع الأموال الفائضة من أصحاب الفائض ، وإقراضها إلى أصحاب العجز مقابل فائدة وهو لا يختلف كثيرا عن تعريف البنوك التجارية.

ثالثا :تطور البنوك والبنوك التجارية:

نظرا للأهمية التي تحظى بها البنوك التجارية في النظام المصرفي فإن وظائفها تطورت بتطور هذا النظام و يمكن أن نوجز أهم المراحل التي مرت بها هذه الوظائف كما يلي:

المرحلة الأولى:

تركزت الوظائف الأولى لقيام المصارف التجارية على الاتجار بالنقود، فقد كان الصيارفة يحققون إيرادهم من خلال مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية، ثم تطورت نتيجة فائض النقود لدى التجار، فبدأت ظاهرة الإيداع لدى جهة مأمونة و موثوقة مقابل شهادات الإيداع التي يمنحها البنك للمودعين .

وبتطور الثقة تجاه الجهة التي أصدرت هذه الشهادات تطورت إلى شهادات لحاملها. وأوراق البنكنوت المصدرة من البنك المركزي هي امتداد لهذه الشهادات في الوقت الحاضر، فالبنوك التجارية في المراحل الأولى من تطورها لم تعتمد على استثمار ودائع عملائها المكسدة بل اقتصر على قبول ودائع الأفراد من عملة ومعادن نفيسة مقابل عمولة المحافظة على هذه الثروة المودعة.²

المرحلة الثانية :

¹ زياد سليم رمضان، مرجع سابق، ص 10.

² منهل مطر ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة آلاء للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 1995/ 1996 ، ص 197، ص 183.

تتجسد بظهور عمليات الإقراض عن طريق استثمار الصيارفة قسماً أكبر من الودائع الجارية المتوفرة في خزائهم وقيامهم بعمليات التسليف والإقراض دون تعرض مركزهم المالي للخطر .

إذا في هذه المرحلة بدأ الصيارفة يقدمون جزءاً من الودائع للأفراد من أجل استثمارها مقابل فائدة تمثل نسبة من قيمة القرض، وقد اعتبرت هذه المرحلة من التطور الوظيفي خطوة هامة في وظائف البنوك التجارية، فالبنوك الحديثة تقرض من ودائع الغير إلى من هم بحاجة للأموال مقابل ضمانات كافية و فائدة معينة، طالما أن وضعه المالي يسمح بذلك.

المرحلة الثالثة:

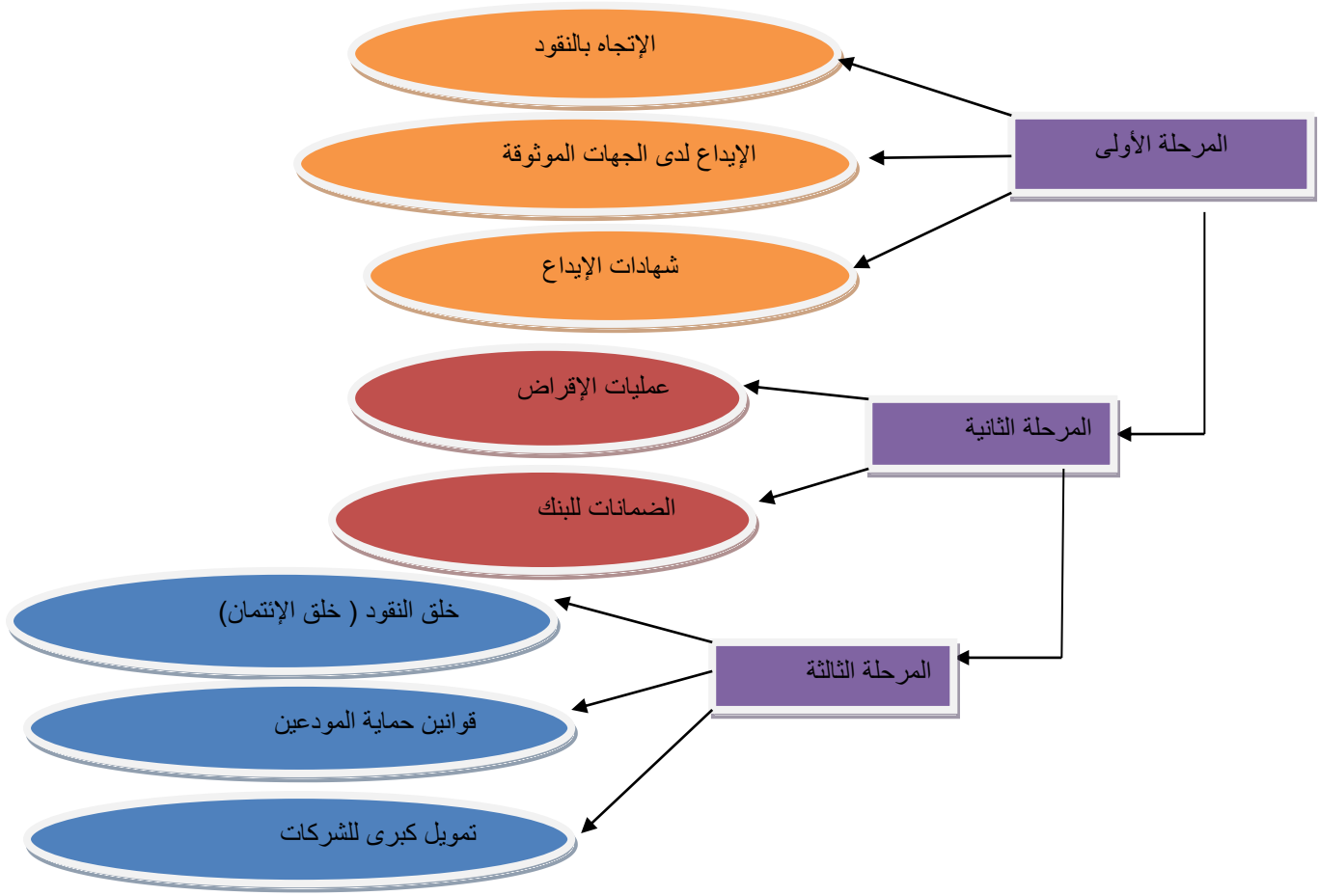
تعتبر المرحلة الحاسمة في تطور البنوك التجارية وهي خلق نقود الودائع فأصبح الناس يقبلون التزامات المصارف بديلاً عن النقود في الوفاء بالديون، سواء كانت على شكل إيصالات إيداع أو أوامر الصرف التي تقابل الشيك في الوقت الحاضر وأصبحت تقوم بتقديم قروض من ودائع لا تمتلكها أو ليس لها وجود لديها أو بمعنى آخر فإنها تخلق نقود الودائع.¹

و هكذا و منذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجياً و كانت غالبيتها مؤسسات، و يمتلكها أفراد و عائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين، فيمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها. هذه القوانين والتعديلات أدت إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة ، ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها و اتساع نشاطها، حيث برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، و تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان و كان لها أثراً كبيراً في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.² والشكل رقم -1- في الأسفل يوضح هذه المراحل باختصار:

¹ منهل ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، مرجع سابق، ص ص 184 - 185.

² رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2000، ص 64.

شكل 1 : مراحل تطور البنوك والبنوك التجارية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

إن المصارف التجارية لم تعد مؤسسات مالية أو مصرفية وسيطة بين المقرضين و المقترضين بالشكل المذكور، بل هي مؤسسات مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات الأخرى على التأثير في عرض النقد أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانياتها في خلق الائتمان.

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

هناك العديد من أنواع البنوك التي تنشط في الجزائر ويمكن أن تصنف حسب طبيعة مهامها

كما يلي :

1- البنك المركزي الجزائري :

يعتبر البنك الجزائري في الدولة رمز السيادة الوطنية والاستقرار المالي والاقتصادي للدولة فهو مؤسسة وطنية تعمل على حماية الاستقرار النقدي والمالي للدولة حيث يحتفظ باحتياطات البلد من العملات ويراقب تدفق القدرة الشرائية سواء كانت عملة أو ائتمان ويعمل كبنك للدولة وبنك للبنوك وتتلخص وظائف البنك المركزي في مايلي:¹

1- إصدار العملة: حيث يقوم البنك المركزي ملكا للدولة وتشترك إدارة البنك مع الحكومة في تنفيذ السياسة العامة للدولة فهو يضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول ويشرف على التنفيذ.

2- بنك الدولة: حيث يعتبر البنك المركزي ملكا للدولة، وتشترك إدارة البنك مع الحكومة في تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما يقوم بالإشراف على حسابات الدولة وتنظيم القروض التي تصدرها بما فيها عملية الاكتتاب ودفع القروض ويقوم أيضا بتنظيم المدفوعات الدولية وإدارة النقد الأجنبي.

3- بنك البنوك: البنك المركزي يتعامل مع البنوك كما تتعامل البنوك التجارية مع الأفراد فهو يحتفظ بنسبة من ودائعها لديه يقوم بإقراضها كما يقوم بإعادة خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها البنوك التجارية.

4- ملجأ آخر للإقراض: إن واجب البنك المركزي أن يقابل الطلبات الشديدة على النقود في أوقات الطوارئ وهو الجهة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الأزمات المالية والنقدية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة.

5- مراقبة الائتمان: يقوم البنك المركزي بمراقبة وتنظيم القروض التي تقدمها البنوك نظرا لأهمية هذه القروض على حالة الاقتصاد الوطني في أوقات أخرى يكون إقراض البنوك زائدا عن الحدود المرغوبة، وأنه يتدفق إلى قطاعات غير مرغوبة وهذا فإن البنك المركزي يقوم بتنفيذ هذه القروض عن طريق تنظيم ومراقبة خلق الائتمان بواسطة بنوك أخرى.

6- الاحتفاظ باحتياطات من الأرصدة النقدية الأجنبية وغدارة القروض الخارجية وخدمتها نيابة عن الدولة.

¹ منير إبراهيم هندي، الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997، ص22-23.

7- يقوم بمراقبة البنوك والإشراف على أعمالها حفاظاً على حقوق المودعين والمساهمين والتأكد من سلامة أوضاعها المالية و التزامها بالنسب القانونية ونسبة الائتمان إلى الودائع وأي تعليمات أخرى يصدرها البنك المركزي تخص الرقابة على الائتمان وبشكل عام.

II- البنوك التجارية:

هو فرع من الوساطة المالية تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود وهي نقود الودائع، ومن بين أهم الاستخدامات المتاحة أما هذه البنوك هي القيام بمنح القروض قصيرة الأجل انسجاماً مع طبيعة الجزء الأكبر من مواردها، ولا تعتمد هذه البنوك على رؤوس أموالها في منح القروض إلا في جزء يسير مقارنة بودائع الآخرين وتتلخص وظائف البنوك التجارية فيما يلي:¹

1- قبول ودائع وجميع المدخرات : هذه الوظيفة من أهم وظائف البنوك التجارية حيث تقوم البنوك بتجميع ودائع ومدخرات الأفراد وتتحول في النهاية إلى مقادير كبيرة من رأس المال وتقوم البنوك بإقراضها بكميات مناسبة.

2- تقديم القروض: تشكل القروض الجزء الأكبر من أصول البنوك ويحقق البنك أرباحاً من هذه القروض من خلال الفائدة التي يتقاضاها على هذه القروض ولكن البنك يتعامل في أصول الأفراد الآخرين لذلك فهو لا يستطيع إقراض كافة الودائع بل عليه الاحتفاظ بنقد سائل لمواجهة طلبات المودعين.

3- خصم الأوراق التجارية: هو عبارة عن إقراض لفترة قصيرة فالتاجر الذي لا يرغب في تجميد أمواله على شكل كمبيالات أو سحوبات فإنه يقوم بخصم هذه الكمبيالات لدى البنك مما ينتج له الحصول على قيمة الكمبيالات على شكل نقود سائلة مقابل خصم معين هو فائدة البنك وعمولته.

III- البنوك المتخصصة:

¹ فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2000، ص26-27.

وهي المؤسسات المالية المتخصصة في مجال محدد ويمكن تصنيفها حسب طبيعة عملها على مايلي:¹

- 1- البنوك الصناعية: تقوم بتمويل المشروعات الصناعية وقروضها تكون طويلة الأجل.
- 2- البنوك الزراعية: تقوم بالتمويل الطويل والقصير الأجل للمزارعين.
- 3- بنوك الصرف: وهي التي تتخصص في شراء وبيع العملات الأجنبية.
- 4- بنوك الادخار: تقوم بتجميع المدخرات الصغيرة وخدمة ذوي الدخل المحدود مثل صناديق البريد.
- 5- البنوك التعاونية: تقوم بتقديم الخدمات للجمعيات التعاونية.
- 6- بنوك تنمية المدن والقرى: وهي التي تقوم بتقديم التسهيلات والقروض للبلدية.
- 7- بنوك تنمية المدن والقرى: وهي التي تقوم بتقديم التسهيلات والقروض للبلدية والمجالس القروية لمساعدتهم في مشاريعها الاستثمارية.

المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية ووظائفها وأهميتها.

أولا : أنواع البنوك التجارية ووظائف كل نوع

تنقسم البنوك التجارية إلى نوعين: مصارف الإيداع و مصارف الأعمال:²

- 1- مصارف الإيداع : هي المصارف التي تكون غايتها الأساسية القيام بأعمال التسليف و تلقي الودائع لدى الطلب أو لأجل من الجمهور، و تقوم عادة بعمليات التسليف قصيرة الأجل بغية تسهيل العمليات التجارية لقاء ضمانات معينة، و هذا لا يعني أنها لا تستطيع أن تقوم من خلال مواردها الخاصة أو من خلال الإيداعات المتوسطة أو طويلة الأجل التي يتقاضاها، و إلى جانب هذه الأعمال تقوم المصارف-مصارف الإيداع- بعمليات مختلفة ك شراء و بيع الأوراق المالية، تحسين الأوراق التجارية، خصم و قبول سندات السحب و شراء و بيع العملات

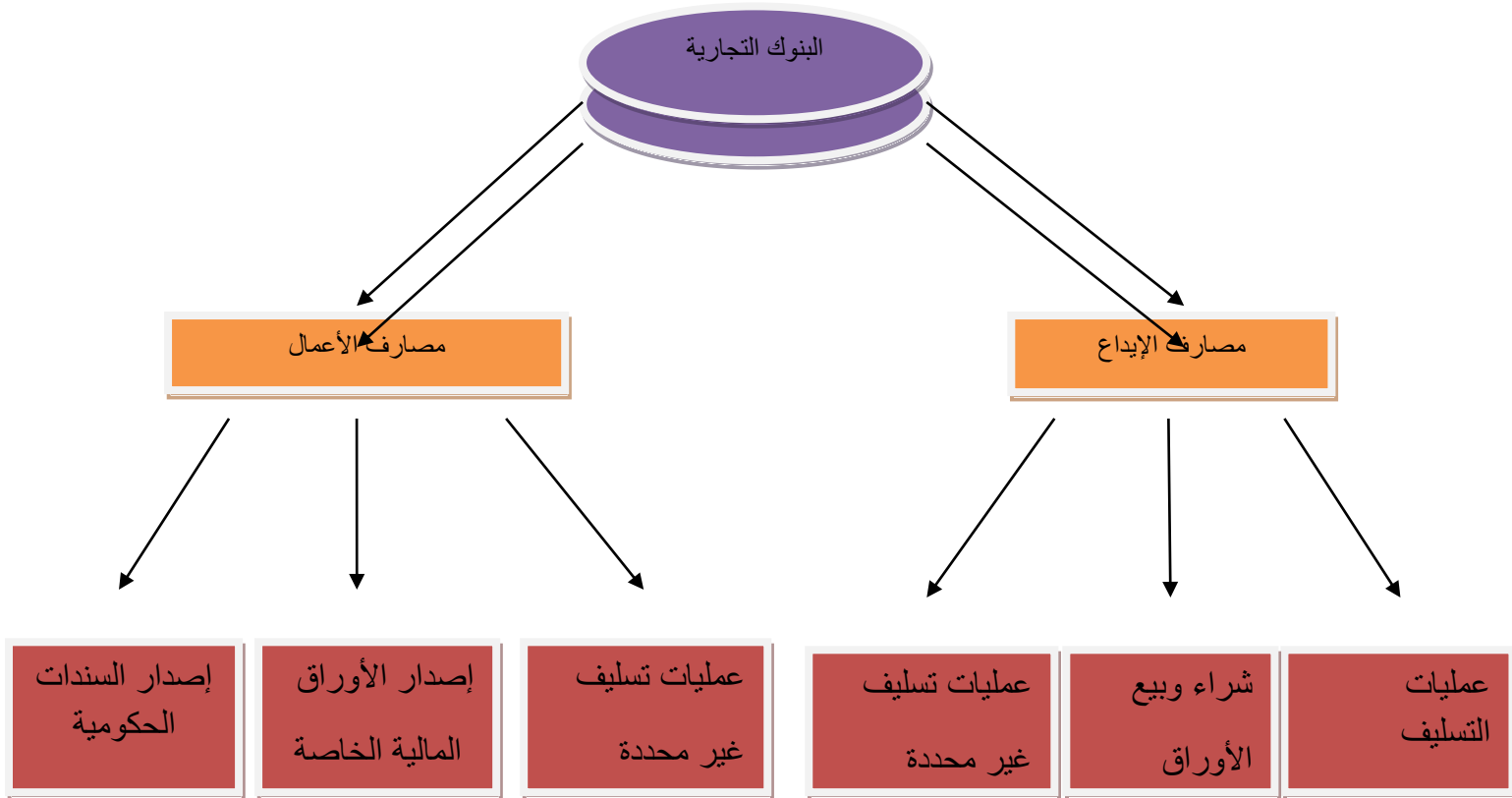
¹ عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص18.

² أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية و السوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء 1، لبنان، 1997، ص 48-49.

الأجنبية، و القيام بعمليات الاعتمادات المستندية، و إصدار خطابات الضمان و قبول الودائع التي تستخدم الجزء الأكبر منها في أغراضها المختلفة .

مصارف الأعمال : هي المصارف التي تقوم بتوظيف مواردها في عمليات تسليف غير محددة المدة لزيائنها، تقوم هذه المصارف بمساعدة رجال الأعمال و الشركات الصناعية و التجارية التي تحتاج إلى أموال، من أجل زيادة قدرتها الإنتاجية، كما تساهم بإصدار الأوراق المالية الخاصة بالشركات كالأسهم و بالسعي للاكتتاب بها و هي عادة تشتري الكمية التي تراها مناسبة من هذه الأوراق و تعرضها للاكتتاب العام و تربح الفرق بين سعر شرائها من الشركة و سعر بيعها للمكتتبين، و قد تقوم هذه المصارف أيضا بإصدار السندات الحكومية، كما تساهم في إنشاء بعض المؤسسات الصناعية و التجارية، و قد تساهم في تدعيمها عن طريق إقراضها أحيانا و إصدار سنداتها ، و قد تقوم هذه المصارف بأعمال مشابهة للأعمال التي تقوم بها مصارف الإيداع ، لكن الفارق الأساسي بين مصارف الأعمال و مصارف الإيداع يبقى من حيث الاستثمارات، و الشكل 2 يوضح أنواع البنوك التجارية ووظائفها :

الشكل 2 : أنواع البنوك التجارية ووظائفها



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

ثانيا :أهمية البنوك التجارية:¹

عرف التاريخ الاقتصادي المؤسسات المالية والمصرفية بعدما تم اكتشاف النقود وانتشر استخدامها ، ولقد تطور دور البنوك التجارية بتطور النشاط الاقتصادي وزيادة وعي الجمهور بأهميتها وبالمنافع الناشئة عن وجودها ، فالبنوك التجارية تعتبر المرفق الرئيسي في الحياة الاقتصادية على الصعيدين التنموي والاستثماري فهي ملجأ لأموال المودعين الذين يملكون فوائض نقدية ، وملجأ المستثمرين والمنتجين الذين يحتاجون لتلك الأموال لاستخدامها في عملياتهم الاستثمارية أو الإنتاجية ، وتلعب البنوك التجارية أيضا دورا هاما في حركة النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد وتأتي أهمية هذا الدور للبنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثيرات مباشرة على مستويات البطالة والتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي ، وهي جميعها متغيرات تشكل أهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية.

وتمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية، التي تطبقها الدولة من خلال بنوكها المركزية ، حيث تستخدم البنوك المركزية أسعار الفوائد المدينة والدائنة ونسبة الخصم والنسب المفروضة على الاحتياطات الإلزامية ، والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من كساد أو رواج أو تضخم.

كما أن وجود البنوك التجارية يؤدي إلى جانب ما تقدمه من أهمية إلى تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات المالية التجارية من جانب ، والمتعاملين معها من جانب آخر حيث تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين وتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين فيها وفي المؤسسات التي تستفيد من خدماتها وكذلك تقوم من خلال زيادة إنتاجيتها وربحيتها إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة وزيادة القيمة السوقية للأسهم ملاكها

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية والأهداف العامة لها

أصبحت البنوك في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع لذلك نشأت منافسة قوية بينها رغم الاختلاف في طبيعة العمل ، وتشابه في مصادر واستخدامات أموالها ، وكذا الأهداف

¹ محمد السمهوري، اقتصاديات في النقود و البنوك، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، 1999، ص110.

العامّة لها ،وسنناقش في هذا المبحث كلا من هذه النقاط على حدة ضمن ثلاث مباحث يخصص الأول لمصادر أموال البنك والثاني لاستخداماته ، والأخير للأهداف العامّة للبنوك التجارية .

المطلب الأول : مصادر أموال البنوك التجارية

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية¹

(1) **الموارد الذاتية الداخلية:** وهي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي وتشمل :

- 1.1 **رأس المال المدفوع :** وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك ،وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.
- 2.1 **الاحتياطات :** وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات وهما :

- **الاحتياطي القانوني :** وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بالنص القانوني من قبل البنك المركزي.
- **الاحتياطي الخاص :** وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي
- **الأرباح غير الموزعة :** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها، بل جزء منها يبقى يضاف إلى رأس مال البنك.

(2) **الموارد الخارجية :**

- 2.1 **الودائع :** وهي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع منها :
- **الودائع الجارية :** وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك، ويحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت.
- **الودائع الادخارية :** وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع.

¹ عبد الله خبابة، الاقتصاد المصري، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص169.

• الودائع الثابتة : وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد،

لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها ، وتمنح

البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.¹

2.2 القروض : من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض، والذي يتم من

مختلف المؤسسات الخاصة، منها البنك المركزي.²

المطلب الثاني : استخدامات البنوك التجارية

تتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي :

(1) القروض :

وتمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ، ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية :

1.1 القروض طويلة الأجل:³ هي القروض التي تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار

المرتفعة؛ لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب عشر سنوات، وتشمل عادةً القروض التي

يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل: الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات

الأخرى، كما يترتب عليها العديد من الالتزامات القانونية، والتي تساهم في ضمان حقوق

أطراف القرض كافة.

2.1 القروض متوسطة الأجل: هي القروض التي تعتمد على تمويل شراء الأشياء

المتوسطة، بحيث تتراوح الفترة الزمنية الخاصة بسدادها بين سنة وخمس سنوات، ويستخدم

الأفراد هذا النوع من القروض غالباً، من أجل شراء السيارات، أو الأثاث المنزلي، أو تجهيز

المكاتب الشخصية، وغيرها من الأشياء الأخرى. القروض طويلة الأجل: هي القروض التي

تعتمد على شراء الأشياء ذات الأسعار المرتفعة، لذلك قد تصل فترة سدادها إلى ما يقارب

عشر سنوات، وتشمل عادةً القروض التي يتم تقديمها مقابل الحصول على العقارات، مثل:

الأراضي، والمنازل، وغيرها من العقارات الأخرى، كما يترتب عليها العديد من الالتزامات

القانونية، والتي تساهم في ضمان حقوق أطراف القرض كافة.

¹ سامر جلدة، مرجع سابق، ص112.

² عبد الله خبابة، مرجع سابق، ص170.

³ آلاء جابر، موقع موضوع كوم على الرابط: www.mawdoo3.com تم الاطلاع بتاريخ 22 جانفي 2017.

3.1 قروض قصيرة الأجل : هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها سنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية، ويتم الوفاء بها في نهاية العملية التي استهدفت تمويلها ، وله عدة صور أهمها : الخصم ، تسهيلات الصندوق ، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي ، وليس هناك خطورة في زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز أجلها سنة ، حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي ¹.

(2) المستحقات على المصارف :

وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة ، حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع ، يعطيها عائد مرتفع نسبيا ، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو و اتساع وتطور السوق المالي ، فكلما كان هذا الأخير واسعا ونشطا ، أصبح الاستثمار فيه مناسباً وأكثر انتشاراً واستقراراً في مستويات أسعار هذه الأوراق ².

(3) الأرصدة النقدية الجاهزة :

تتمثل في النقود الموجهة في صناديق البنك ولدى البنك المركزي ، والغرض منها مواجهة عملياته اليومية ، ويحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية، ولا يترتب على وجودها أي عائد ، وتعتبر الأرصدة

النقدية الجاهزة و الاستثمارات المؤقتة من أكثر الموجودات المتداولة سيولة ، لذا فهما يمثلان خط الدفاع الأول الذي تعتمد عليه المنشأة في الوفاء بما عليها من مستلزمات. لكون أكثر الموجودات short term financial و الأوراق المالية القصيرة cash القصيرة الأجل هو النقد في البيع و الشراء و يتألف medium of exchange و النقد هو وسيلة التبادل securities من النقد في صندوق المنشأة و من الأموال المودعة تحت الطلب في حسابات المنشأة في البنك و يعتبر توفر النقد أساسيا لتسيير أعمال المنشأة و لاستمراريتها التي تعتمد في تسديد التزاماتها المالية في موعدها.

¹ شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص94.

² نظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، دون بلد، 2006، ص151.

Financial assets أما الأوراق المالية فتتألف من استثمارات قصيرة الأجل في موجودات مالية يمكن للمنشأة أن توظف فيها فائض السيولة النقدية لديها و هي تقدم سيولة ثانوية للمنشأة إذ تستطيع أن تحول هذه الأوراق المالية إلى نقد و بسرعة كلما تدعو الحاجة إلى السيولة.¹

(4) أصول ثابتة :

على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية إلا أن دورها يعتبر ثانوياً في أنشطة البنوك التجارية ، بالمقارنة مع دورها في مشروعات أخرى .²

أوراق حكومية قصيرة الأجل :

وتكون عادة في شكل أدونات خزانة، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة ، وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير .
تتميز بتوافر الضمانات في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.

(5) الأوراق التجارية القابلة للخصم :

هي أوراق تحل محل النقود في التعامل، وتتميز بسهولة تداولها بين الأفراد، على أن تكون مستوفية ومحتوية على كامل البيانات التي حددها القانون (القانون التجاري)، وتتضمن على أمر بدفع مبلغ محدد من المال إلى طرف آخر في موعد الاستحقاق.

كيف تفهم بشرح مبسط ماهية الأوراق التجارية ؟ يعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري ، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن استحقاقها بعد ، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم ، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد

استحقاقها ، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة ، أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة خصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء.¹

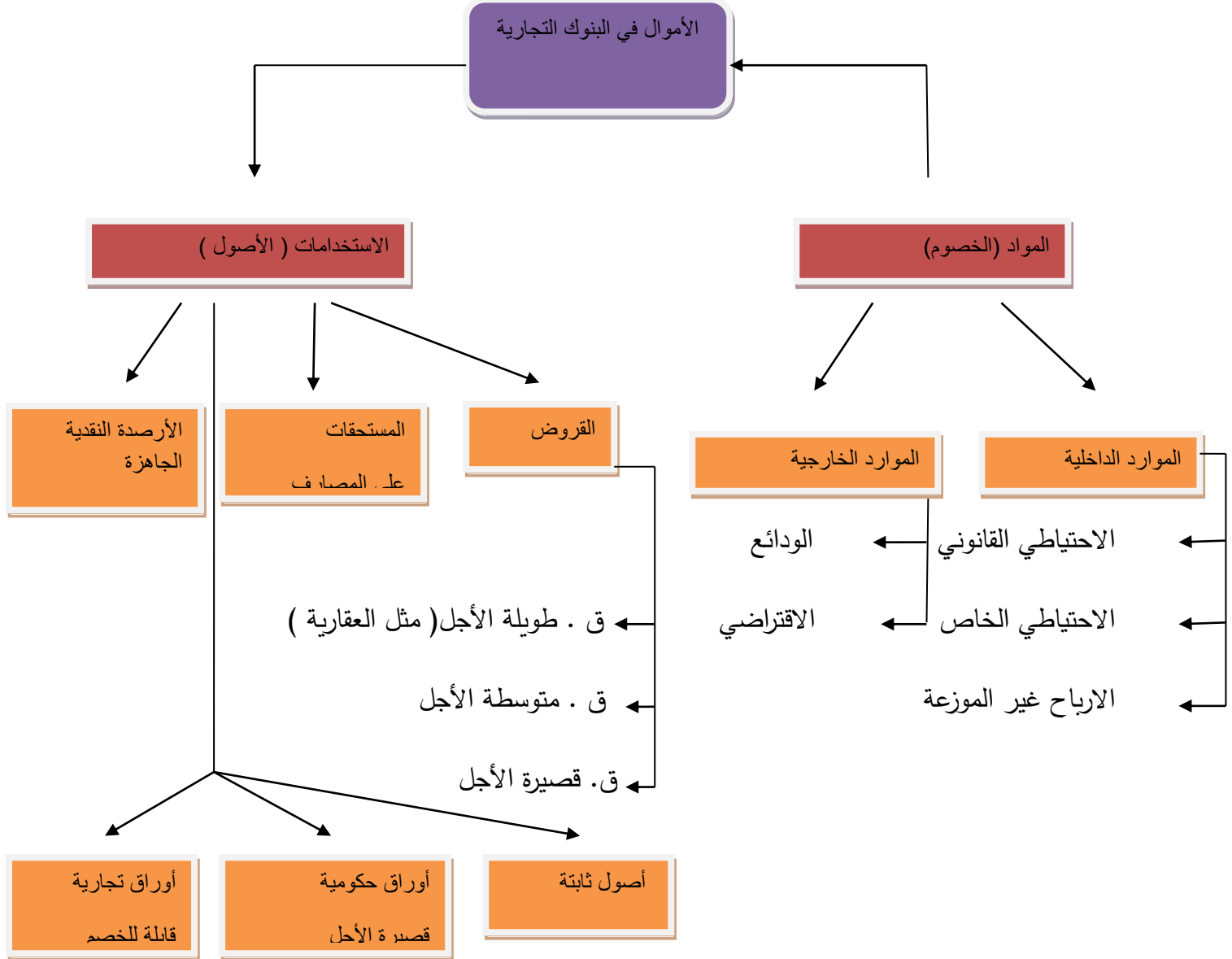
¹ مهدي عطية موحى الجبوري، إدارة النقدية و الأوراق المالية، موقع جامعة بابل، كلية الإدارة و الاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية على الرابط:

www.uobabylon.edu.iq/uob_coleges/lecture.aspx تاريخ الاطلاع 2017/02/13

² السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 65.

وتقبل البيئة التجارية التعامل بهذه الأوراق (الكبيلية والسند الإذني) كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود، قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها، بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق، مضاف إليه عمولة البنك ومصاريف التحصيل، فيسمى سعر الفائدة الذي يخصم بمقتضاه بسعر الخصم.² و الشكل -3- يلخص مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية.

شكل 3 : مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية



¹ www.ts3a.com تاريخ الاطلاع 2017/02/15

² زياد رمضان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص133.

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

المطلب الثالث : الأهداف العامة للبنوك التجارية والتعارض فيما بينها

(1) **الربحية** : يمكن التعبير عن الربحية بأنها "قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ترضي المستثمرين في معرض تحقيق الهدف الأهم ، وهو تعظيم قيمة المؤسسة وتعظيم قيمة أسهمها"¹ وهي أيضا "المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية² ولجودة إدارتها ،وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة ، وتوفر الوقاية ضد المشكلات القصيرة الأجل ".وهي الهدف الرئيسي الذي تعمل على تحقيقه البنوك ، وهي أحد أهم المعايير التي تستخدم في تقييم الأداء العام للبنك ، إن الهدف العام لهذه الأخيرة يتجسد من خلال تعظيم الربح والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالضغط على التكاليف والتحكم فيها . ويعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه ، بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية :³

- الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية .
 - العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.
 - الأتعاب المتقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي،كقيامها بتقديم استشارات ، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
 - الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
 - إيرادات أخرى وتشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليس من طبيعة عمل البنك مثل : عوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية.
- أما فيما يتعلق بتكاليف البنك،⁴ فإنها تشمل عموما :
- الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (للمدخرين).

¹ علي حسين و آخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال البيئية، الوظائف و الاستراتيجيات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص275.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم و المبادئ و التجارب، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2005، بدون صفحة.

³ شريط صلاح الدين، محاضرات في التقنيات البنكية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008/2009، بدون صفحة.

⁴ شريط صلاح الدين، مرجع سابق، بدون صفحة.

– العملات المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه .

– المصاريف الإدارية...الخ.

ونلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف البنك يتكون من تكاليف ثابتة ، وهذا يعني أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثراً بالتغيرات في إيراداتها مع مؤسسات الأعمال الأخرى ،معنى ذلك أنه إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر،وعلى العكس من ذلك بل قد تتحول إيرادات البنك إلى خسائر من رأس المال.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس للبنك حرية مطلقة في التصرف بأرباحه ، إذ عليه أن يقتطع منها نسبة إجبارية كل عام (تقدر في الجزائر ب10% من صافي الأرباح سنوياً) إلى أن يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساوياً لحجم رأس المال.

(2) السيولة : وتعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة ، فالسيولة إذا لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد ، وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم ،والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتثيها أو يختارها العملاء ، معنى ذلك أن لا تقل (في مقام تأمين المركز المالي للمصرف) القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه ، وإنما يجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار ، وبعبارة أخرى فإن من أولى واجبات المصرف ،وضمن أهدافه وسياساته أن يكون قادراً أو مستعداً على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي.¹

ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل من أهمها :²

❖ مدى استقرار الودائع : نلاحظ أن ودائع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظراً لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاماً بعد عام ، مما يطمئن البنك من ناحيتها ،

¹ بشير عباس العلاق، إدارة المصارف، "مدخل وظيفي"، الأردن، 2001، ص 11.

² شريط صلاح الدين، مرجع سابق، بدون صفحة.

ويمكن القول إذن بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة ، كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر ،دليلا على توفر السيولة.

❖ قصر مدة التسهيلات الائتمانية : كلما قصرت مدة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها البنك التجاري زادت المدة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة كما أن التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل لا توحى لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية ، قد تتغير على المدى الطويل.

(3) الأمان¹ : نقصد بالأمان ذلك المتوفر لطرفين هما المودعين والبنك ، فبخصوص أمان المودعين على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم ،وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه العتاد ، يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري ن فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك صغير نسبيا ولا يمثل سوى 10% من الأصول لذلك يجب أن لا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد ،لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين ، أما بالنسبة لأمانات البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ،ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن ، من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض ، تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطر المصرفية الممنوحة وتكون كما يلي :

- سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته سواءا تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه .

- مكانة المؤسسة المعنية في السوق بين المتنافسين .
- المركز المالي للمؤسسة و ملائمتها ، ومدى توازن هيكلها المالي .
- حجم القرض المطلوب ، ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض ، وكذا ملائمته للقرض المعلن عنه.
- مدة القرض : فكلما قصرت مدة القرض كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.
- الضمانات المقدمة : ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها.

¹ المرجع نفسه.

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية :

إن من بين أهداف البنوك التجارية المحافظة على استمراريته ويأتي عامل الأداء الذي يعد الأكثر إسهاما في تحقيق ذلك، و قد حظي هذا المفهوم بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين و الممارسين في تسيير المؤسسات وإدارتها، سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الأداء وتقييمه وأهميته وخطواته .

المطلب الأول : مفهوم الأداء

أولا : تعريف الأداء

إن أصل كلمة أداء إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي، الشكل لشيء ما .وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANCE وأعطتها معناها ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي :الأداء هو "القدرة على الإنتاج بفعالية (استهلاك القليل من الموارد)للسلع والخدمات التي تستجيب لطلب السوق (نوعية، أجل، خيار، سعر) بما يسمح بتحقيق فائض لتحريك النظام الاقتصادي"

و يمكننا إيجاز بعض التعريفات التي وضعت للأداء فيما يلي :

1. يعرف الأداء على أنه " التفاعل بين ما تسعى المؤسسة للوصول إليه (الانجاز والنتائج) والسلوك المتجه وفق أسس ومعايير محددة مسبقا التي تضمن تحقيق ذلك ، أي الوصول إلى تحقيق مستوى مقبول من الأهداف مع ضرورة مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ذلك " ¹.
2. الأداء هو "تشكيلة من الكفاءة والفعالية معا" ².
3. كما يعرف الأداء بأنه "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله" ³.

¹ التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي للفترة: 2005-

2011، مجلة أبحاث اقتصادية، ص19.

² المرجع نفسه، ص19.

³ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001، ص86.

4. كما تم تعريف الأداء وفق معايير الكفاءة والفعالية (الجودة، الوقت، والتكلفة، وهناك من يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، والإبداع... الخ). وقد تبين أن هذه المعايير لا يمكن تحقيقها معا، لأن من المحتمل أن يؤدي تعظيم الجانب الاقتصادي إلى التقليل من الفعالية وتحقيق الكفاءة الأعلى، ولذلك من المحتمل أن يكون هناك إنفاق أكبر.
5. كما يعرف الأداء على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، و استغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".¹
6. وينظر إلى الأداء كذلك أنه "انعكاس لقدرة المؤسسة، وقابليتها الطويلة الأجل، و التي تتعلق بأهداف البقاء والتكيف والنمو".²
- و نستنتج مما سبق أن الأداء هو إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها الحالية والمستقبلية، بجملة من الوسائل والأدوات اللازمة لذلك بما يحقق كفاءتها وفعاليتها وجودة إنتاجها.

ثانيا : مكونات الأداء

يتكون الأداء من ثلاث عناصر أساسية هي الكفاءة والفعالية والجودة

1. الكفاءة :عرف 1996 j Ruffier الكفاءة لنظام إنتاجي بأنها مستوى

الاستعداد والمقدرة

على حشد الموارد البشرية وغير البشرية من أجل إنتاج منتج مادي أو خدمي يلبي

الطلب.³

كما عرفها Mathè et Malo 2000 على أنها حسن استخدام الموارد المسخرة للحصول على أحسن النتائج أو تعظيم الكميات المحصل عليها انطلاقا من الكميات الموجودة من الموارد المستهلكة من أجل إنتاج محدد.⁴

¹ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 07/2009، ص 218.

² الشيخ الداوي :المرجع نفسه.

³ ruffier-j, l'efficience productive, edition CNRS, 1996, p:240

⁴ mathé jean-charls et malo jean loius, l'essentiel du contrôle de gestion, 2em edition, edition d'organistaion, paris,,2000,p : 106

نلاحظ أن هذين التعريفين قدما ربطا تقنيا بين المدخرات والمخرجات أي الربط الرياضي بين المدخلات والمخرجات في تعريف الكفاءة على أنها النسبة بين الجهد والوسائل الكلية المستخدمة في النشاط من جهة وفي الاستخدام الفعلي الذي يطلق عليه قيمة الاستخدام من جهة أخرى.

-وتعتبر الكفاءة عن الاستخدام العقلاني والرشيد في المفاضلة بين البدائل، و اختيار أفضلها الذي يقلل التكاليف أو يعظم العائد إلى أقصى درجة ممكنة، ويكون ذلك عند اختيار أسلوب عملي معين للوصول إلى هدف معين.¹

إذن الكفاءة بهذا المعنى تعني القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة و الوقت والربحية.

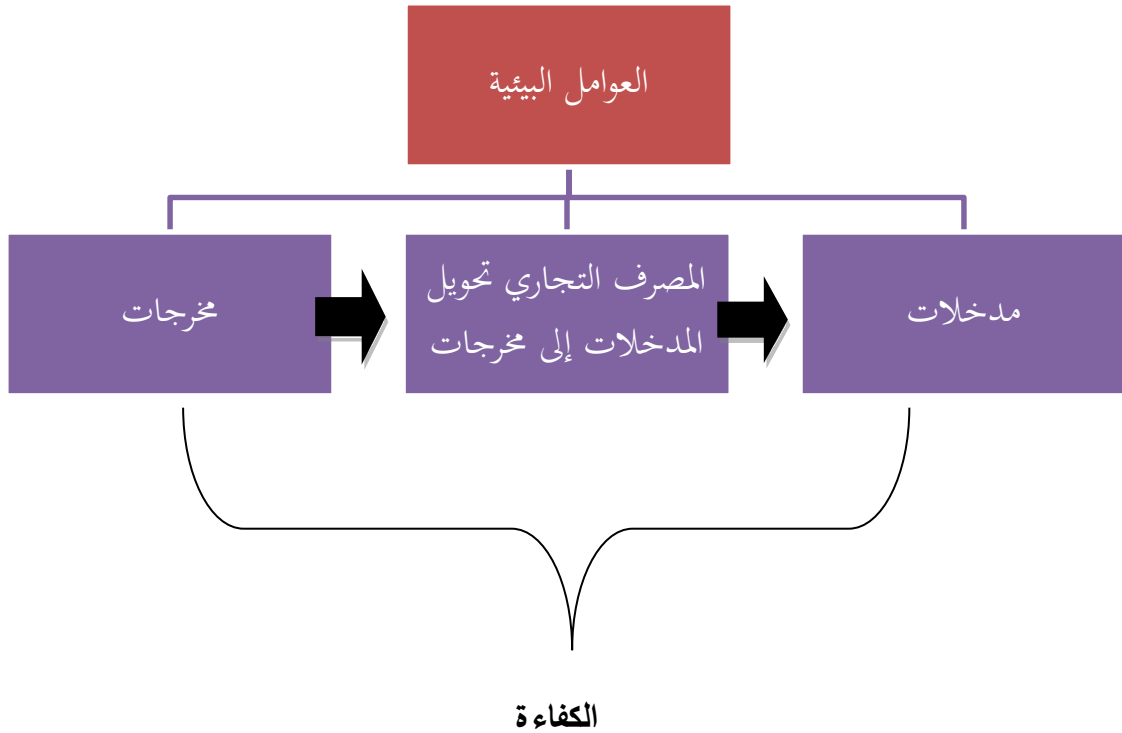
-أما الكفاءة المصرفية: تعد المؤسسة المصرفية ذات كفاءة إذا استطاعت أن تستغل مواردها المتوفرة بأفضل استغلال وبتحقيق عوائد عالية وبأقل قدر من الهدر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة ، وتحقيقها للحجم الأمثل وتقديمها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى.²

إذن إن المصرف مؤسسة اقتصادية ومالية ونقدية تستخدم موارد بشرية ومالية ومادية متعددة لتحقيق خدمات مالية مختلفة تقدم لأفراد ومؤسسات المجتمع ، وهنا يبرز مفهوم الكفاءة كونه يتعلق بقياس أهلية أي من عناصر الإنتاج ، والشكل رقم -4- يوضح العلاقة بين مدخلات المصرف التجاري ومخرجاته فمن هذا الشكل نجد أن المصرف يستخدم موارد بشرية ومادية مختلفة (X من المدخلات) ومن ثم يقوم ببعض العمليات على هذه المدخلات لغرض تحويلها إلى خدمات وأنشطة تقدم لأفراد المجتمع (Y من المخرجات)

الشكل 4: إطار تحليل الكفاءة

¹ صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، محاضرات غير منشورة، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، بدون سنة، ص388.

² عبد السلام لفته سعيد و أحمد علي حسين، دور الكفاءة في الأداء المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العدد 93، المجلد 22، ص 06.



المصدر : عبد السلام لفترة سعيد وأحمد علي حسين ،دور الكفاءة في الأداء المصرفي : بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ،العدد93،المجلد22،ص:6.

2. **الفعالية :** إن دراسة برنارد عن العلاقة بين توجهات الأعضاء وأهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من انضمامهم إلى منظمة معينة ،وأهداف تلك المنظمة هي التي قادته إلى إيجاد تعريف للفعالية .

-تعريف الفعالية : عرفها برنارد على أنها "درجة تحقيق المنظمة لأهدافها أو لغرضها" أو "أنها عملية تحقيق الأهداف الرسمية المحددة للمنظمة"¹، وفي تعريف مشابه ولكن أكثر تفصيلا يعرفها آخر بأنها القدرة على تحقيق أهدافها في شكل زيادة حجم المبيعات والحصة السوقية ورضا الزبائن وتنمية الموارد البشرية وتحقيق النمو.²

¹ سعد العنزي و آخرون، فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 15، الإصدار 53، 2009، ص22.

² عبد اللطيف مصلح محمد عائض، دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم و التكنولوجيا، صنعاء، اليمن، العدد 31، 2010، ص73.

وكما كانت المخرجات أكثر إسهاما في تحقيق الأهداف كانت المنشآت أكثر فعالية، وبتعبير آخر يمكن القول أن الفعالية هي مقياس لمدى استغلال المشروع لموارده لتحقيق مجموعة من النتائج، وتتحقق الفعالية بأعلى النتائج مع أقل تكلفة ممكنة للموارد .

فالفعالية تركز على النتائج ، بينما تتمحور الكفاءة على العمليات التي تحقق هذه النتائج ، كما يشار إلى أن الاهتمام بالفعالية لا ينعكس من قيمة الكفاءة ، وأن النجاح والبقاء والنمو من الممكن تحقيقه فقط عبر تكامل المفهومين.

ويعتبر برنارد شيستر أول من قام بغرس مفهوم الفعالية بينما يعد بيتري دراكر هو من اهتم بهذا المفهوم ، وقدمه بإطار متكامل.

3. الجودة : هناك عدة تعاريف للجودة منها :

- تعرف الجودة على أنها مجموعة من المواصفات والخصائص لمنتج أو خدمة ، والتي تولد القدرة لإشباع الحاجات المعلنة أو الضمنية.¹
- الجودة هي المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر على قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة.²
- ويرى ديمينج أن الجودة توجه إلى احتياجات المستهلك الحالية و المستقبلية.³ ويرى Juran أن الجودة هي كفاءة الاستعمال ، الجودة هي مجموعة الخصائص لسلعة أو خدمة التي تؤدي إلى قدرتها على تحقيق رغبات مفترضة أو معلنة.⁴ وهي أيضا " ملائمة الخدمة لمقابلة الاحتياجات المطلوبة أو تفوقها عند الاستخدام من قبل الزبون "⁵

¹ مؤيد عبد الحسين الفضل و يوسف حجيم الطائي، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004، ص23.

² alain conrtoirs, gestion de production, edition d'organisation, paris, 2001, p :319.

³ بومدين يوسف، دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص78.

⁴ علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للأيضو، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، ص18.

⁵ S.Anil kumar and N surch, Producton and operations Management, 2nd ed, New Age International limited Publishers, New Delhi, 2008. P132

- أما المعهد الوطني الأمريكي للمعايير يعرفها كما يلي : "الجودة هي جملة السمات أو الخصائص للسلعة أو الخدمات التي تجعلها قادرة على الوفاء باحتياجات معينة.¹
- تعريف جودة الخدمات المصرفية : تستمد صعوبة جودة الخدمات المصرفية من الخصائص العامة المميزة للخدمات قياسا على السلع المادية ، وتميل غالبا التعريفات على أنها : خلو الخدمة المصرفية من أي عيب أثناء إنجازها ، نتيجة الحكم المتعلق بتوقعات الزبون أو العميل المدركة عن الخدمة البنكية والأداء الفعلي لها .²

ثالثا : العوامل المؤثرة في الأداء

سننتهج في تقسيمنا للعوامل على إمكانية تحكم المؤسسة في تلك العوامل، ونعني بذلك العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة ،والعوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة، حيث تقابل الأولى إلى حد كبير العوامل الداخلية للمؤسسة ، في حين تقابل الثانية العوامل الخارجية ، لذا يأتي تصنيف العوامل كما يلي :³

(1) عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة :

استنادا لهذا المعيار فإن العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات، تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة السيطرة عليها أو التحكم فيها، وبالتالي فهي بمنأى عن رقابة المؤسسة، وتتمثل في محيط المؤسسة بمختلف أبعاده، والتي عبر عنها H.Mintezberg في كتابه حركية المنظمات بأنه : "محيط المؤسسة يمثل كل ما هو خارج المنظمة"⁴. وبالتالي فإن هذا المحيط يمكن أن يشكل للمؤسسة فرصا متاحة أو تهديدا لها، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ما يلي :

1.1 العوامل الاقتصادية : تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة ، وكون الأمر يتعلق بالمؤسسة الاقتصادية ، فإن هذه العوامل الأكثر انعكاسا على الأداء تبعا لنشاط المؤسسة ، وكون أن المحيط الاقتصادي للمؤسسة يمثل مصدر مختلف مواردها من جهة ، ومستقبل منتجاتها من جهة أخرى ، فقد تم تقسيم هذه العوامل بدورها إلى عوامل اقتصادية عامة ، والتي تضم النظام

¹ تسيير العجاردة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2005، ص389.

² تسيير العجاردة، مرجع سابق، ص389.

³ عبد المللك مزهود، مرجع سابق ، ص91.

⁴ H.mintezberg, structure et dynamique des organisation, edition d'organistaion, paris, 1992,p :245.

الاقتصادي في الدولة ،النمو الاقتصادي ، التجارة الخارجية ، معدلات التضخم ، أسعار الفوائد ، أما العوامل الاقتصادية الجزئية فتظم كلا من المواد الأولية ، الطاقة ، درجة المنافسة ، السوق ، اليد العاملة ..الخ

2.1 العوامل الاجتماعية والثقافية: تتمثل هذه العوامل في البعد الاجتماعي المحيط بالمؤسسة نظرا لأهمية الأخير ،ومساهمة عوامله في كثير من الأحيان في تغيير العوامل الأخرى (اقتصادية – سياسية)على وجه الخصوص ، وهناك من الباحثين من حاول حصرها في النمو الديموغرافي ،فئات العمر ، عادات الأفراد ، المواقف والرغبات ..الخ ، أما العوامل الثقافية فيرى G. Bressy بأنها تتضمن ما يلي : نماذج الحياة، القيم الأخلاقية ،التيارات الفكرية في المجتمع ..الخ.¹

3.1العوامل السياسية والقانونية : يرى Koontz et Donnell أن العوامل السياسية والقانونية تعتبر أيضا عنصر هام ومؤثر على أداء المؤسسة من خلال تغيراتها السريعة والمفاجئة،ومن هذه العوامل نذكر منها : عوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، المنظومة القانونية..الخ.²

4.1العامل التكنولوجي: يتمثل هذا العامل في المعارف العلمية والبحثية، وكذا الإبداعات التكنولوجية، براءات الاختراع ،والتي تعتبر عوامل مهمة وبالغة الأهمية، حيث تمكن المؤسسة من تخفيض أو تضخيم تكاليفها وتحديد حجم ونوعية المنتجات.

(2) **عوامل خاضعة لتحكم المؤسسة :** يمكن أن تصنف هذه العوامل تبعا

للمصدر المسبب لها سواء كان المصدر بشريا أو تقنيا، ونقسم كما يلي :

2.1العوامل التقنية : وهي مختلف العوامل التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة

مثل :شكل المنتج ونوعيته ، نسبة الآلات إلى عدد العمال ، نوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج ..الخ. **العوامل البشرية :** وتتمثل أساسا في القوى المؤثرة على الأداء البشري بالدرجة الأولى ، ثم على أداء المؤسسة ككل ومنها على سبيل المثال :التركيبة البشرية من حيث السن والجنس ، مستوى تأهيل الأفراد، الجو السائد بين المشرفين والمنفذين ..الخ.

المطلب الثاني : أنواع الأداء

¹G.bressy, economic d'entreprise, edition sirey, paris,1990, p :17

²H. koontez et O.donnell, management principes et méthode de gestion, edition MC Grawh, québec, 1980, p :41.

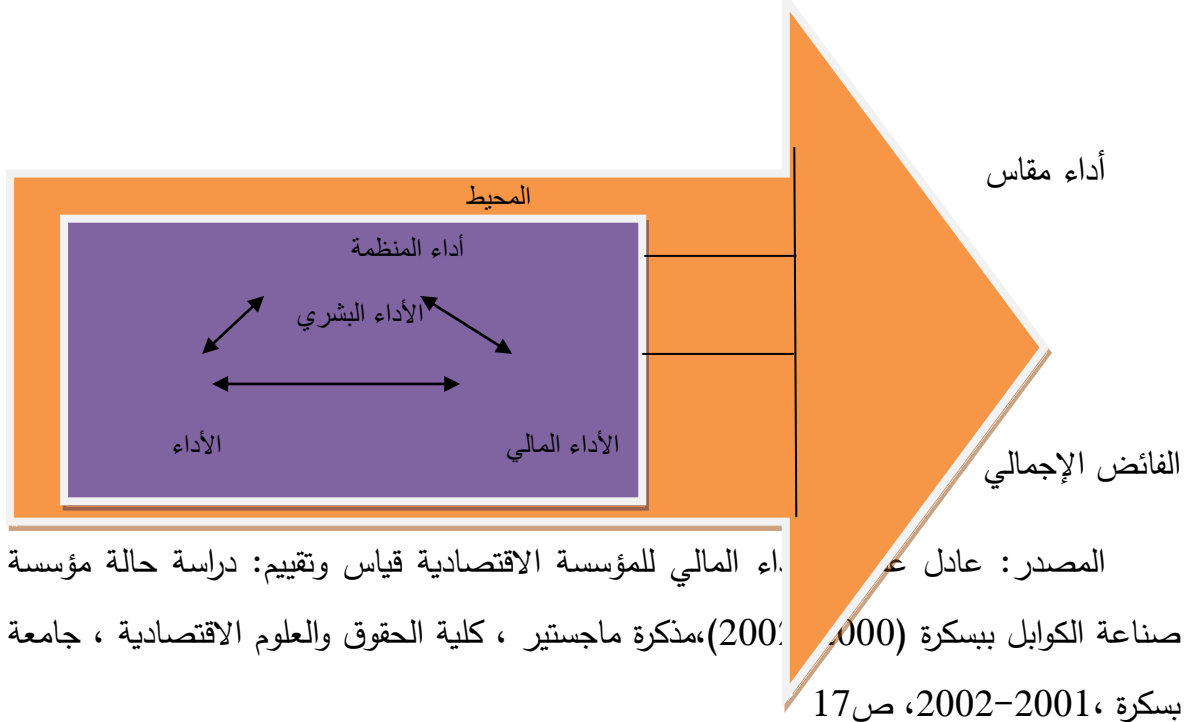
ننتقل الآن إلى عرض أنواع الأداء وتقسيمه حسب معايير هذه الأخيرة يمكن حصرها في أربعة أشكال هي : معيار مصدر الأداء، معيار الشمولية، المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة، كل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في المؤسسة :

1) حسب معيار المصدر¹ : وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم الأداء إلى نوعين:

1.1 الأداء الذاتي (الداخلي): يطلق عليه اسم أداء الوحدة وينتج أساسا من التوليفة التالية: الأداء البشري، الأداء التقني، الأداء المالي.

2.1 الأداء الخارجي: هو أداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للمؤسسة.² ويمكن توضيح النوعين السابقين في الشكل التالي :

الشكل 5: الأداء الذاتي و الأداء الخارجي



من الشكل يتضح أن قياس الأداء عملية ضرورية لمعرفة عوامل الفائض المحققة الذي يعود للمنظمات وحدها أو للمحيط كله ، ففكرة قياس الأداء تسمح للمؤسسة بمعرفة وضعيتها الحقيقية ،

¹ عادل عشي ، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم: دراسة حالة مؤسسة صناعه الكوابل ببسكرة (2000-2002)، مذكرة ماجستير

، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2001-2002، ص17

² عادل عشي ، المرجع نفسه.

وبقاء المؤسسة مرهون بالأداء الداخلي الذي يمكن الحفاظ عليه وتطويره ، عكس الأداء الخارجي الذي يمكن أن يصير خطر على المنظمة بعد أن كان فرصة .

(2) **حسب معيار الشمولية :** حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل المنظمة إلى

أداء كلي وأداء جزئي¹:

2.1 **الأداء الكلي :** يتمثل في النتائج التي ساهمت جميع عناصر المؤسسة و

الأنظمة التحتية في تكوينها دون إنفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها .

2.2 **الأداء الجزئي :** على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام

التي على تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى.

(3) **حسب المعيار الوظيفي² :** ينقسم الأداء في هذه الحالة حسب الوظائف المسندة للمؤسسة

التي يمكن حصرها في الوظائف الخمسة التالية :

1.3 أداء الوظيفة المالية :

يمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل تكاليف ممكنة وتحقيق معدل

مردودية جيد وتكاليف منخفضة **أداء وظيفة الإنتاج :** يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن

من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبات.

2.3 **أداء وظيفة الأفراد :** فلكي تضمن المؤسسة بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي

المهارات العالية ، وتسيرهم تسييرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري ، لا تكون إلا إذا كان

الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لانجاز عمله.

3.3 **أداء وظيفة التموين :** تركز على تحقيق درجة عالية من الاستقلالية عن الموردين

والحصول على المواد بجودة عالية في الآجال المحددة ، وتحقيق استغلال جيد لأماكن التخزين .

¹ عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، 2001، ص89.

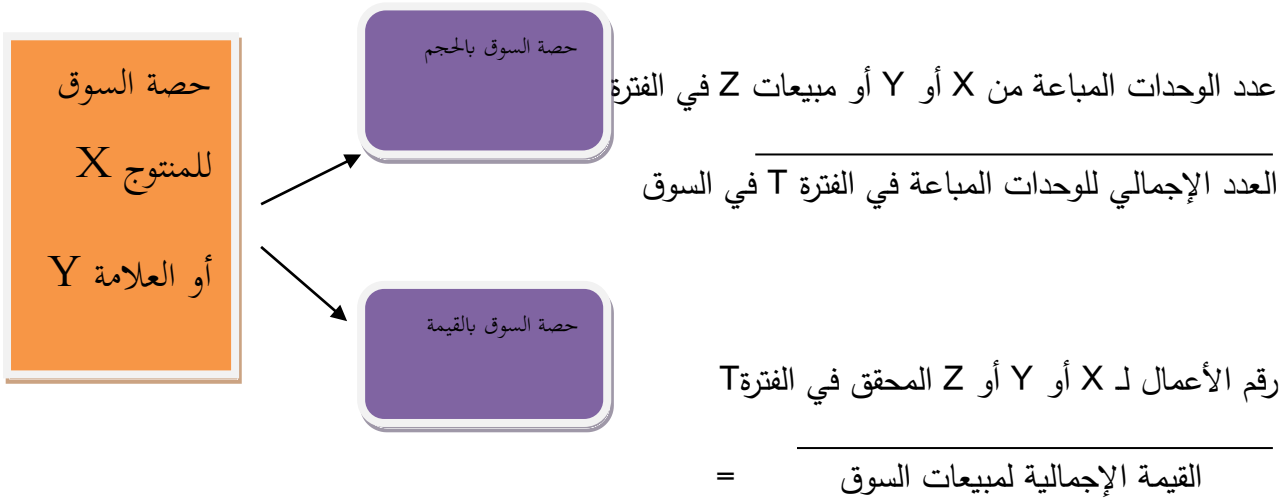
² عادل عشي، مرجع سابق، ص19

4.3 أداء وظيفة التسويق : يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل

كلفة ممكنة هذا الأداء يمكن معرفته من خلال مجموعة من المؤشرات المتعلقة بوظيفة

التسويق من مثل: * حصة السوق : والتي يمكن حسابها كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 6: كيفية حساب حصة السوق



المصدر: عادل عشي، مرجع سابق، ص 21

*إرضاء العملاء : يمكن حساب هذا المؤشر من خلال حساب عدد شكاوى العمال

أو تحديد مقدار مردودات المبيعات.

*السمعة : وتقاس حضور أو تواجد اسم العلامة لدى ذهن الفرد.

المطلب الثالث: تقييم الأداء في البنوك التجارية :

أولاً : مفهوم تقييم الأداء وتقييم الأداء البنكي:

1. مفهوم تقييم الأداء : لقد تعددت التعاريف المرتبطة بتقييم الأداء واختلفت

من مؤلف لآخر ومن بحث لآخر وهذا ما تبينه بعض هذه المفاهيم الأكثر تداولاً لمفهوم تقييم

الأداء : إن عملية تقييم الأداء نعني بها إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه أي

الايجابيات والسلبيات) وذلك بمقارنة ما كانت تهدف إليه المؤسسة مع ما حققته ، فينظر إلى

عملية تقييم الأداء على أنها " معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة لوحدة وكيفية استخدام

الموارد ، وحساب التكاليف وأثار ذلك على الوحدة ذاتها.

كما تعرف الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء على أنها الوسائل التقنية أو العمليات التي يمكن التدخل بها في طريقة التقييم، ويمكن لكل طريقة أن تحتوي على عدة أدوات.¹

2. تقييم الأداء البنكي :

اتفقت معظم التعاريف لتقييم الأداء في البنوك التجارية على أنها الوظائف الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمال الإداري المستمر حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج أنها تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة .

ثانيا : أهمية عملية تقييم الأداء :

1. أهمية تقييم الأداء :

يحتل تقييم الأداء أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية نظرا لندرة الموارد وعدم كفايتها لمقابلة الاحتياجات الكبيرة وعليه يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء كالاتي²:

1- يوفر تقييم الأداء قياسا لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفعالية في تعزيز أداء المنظمة لمواصلة البقاء والاستمرار .

2- يظهر تقييم الأداء مدى إسهام الوحدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أكبر قدر من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة .

3- يوفر نظام تقييم الأداء المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

4- يظهر التقييم الإداري تطور المنظومة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو الأسرع عن طريق النتائج الإدارية الفعلية زمنيا من فترة لأخرى.

5- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنظمات المختلفة .

6- يؤدي إلى تحديد العناصر الكفؤة لوضعها في المواقع الكفؤة الأكثر إنتاجية .

¹ مجيد الكرخي، تقييم الاداء باستخدام النسب المالية ،دار المنهج ،الطبعة الاولى ،2008، ص31.

² فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، عمان، دار وائل للنشر، 2000، بدون صفحة.

7-تقويم الأداء يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافآت.

خلاصة الفصل :

في نهاية هذا الفصل نكون قد تعرفنا في المبحث الأول على البنوك والبنوك التجارية من حيث أنها عبارة عن وسيط مالي بين طرفين هما: عارضوا الأموال (أصحاب الفائض المالي) وطالبي الأموال (أصحاب العجز المالي)، بالإضافة إلى نشأتها ومفهومها وتطورها عبر العصور، ثم تناولنا أنواع البنوك ووظائفها، وفي آخر المبحث تناولنا أنواع البنوك التجارية ووظائفها وأهميتها، واستنتجنا نوعين من البنوك التجارية هي مصارف الإيداع ومصارف الأعمال، وتمثلت أهمية البنوك التجارية في كونها لها تأثيرات مباشرة في حركة النشاط الاقتصادي من خلال التأثير مباشرة على مستويات البطالة والتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني فتناولنا مصادر واستخدامات الأموال في البنوك التجارية والأهداف العامة لها، والتي يمكن تلخيصها في الربحية وتحقيق أقصى قدر من السيولة وتوفير الأمان.

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية من خلال التطرق لمفهوم الأداء من حيث أنه إمكانية تحقيق المؤسسة لأهدافها الحالية والمستقبلية، بجملة من الوسائل والأدوات اللازمة لذلك بما يحقق كفاءتها وفعاليتها وجودة إنتاجها، وذكرنا أنواعه ومفهوم تقييم الأداء من حيث أنه معرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة لوحدة وكيفية استخدام الموارد، وحساب التكاليف وأثار ذلك على الوحدة ذاتها، وتقييم الأداء البنكي من حيث أنه الوظائف الإدارية التي تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر حيث تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من النتائج على النحو المستمر وبأعلى كفاءة وأهمية تقييم الاداء، والتي نلخصها في قياسا لمدى نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها، وتوفير المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الادارية، إيجاد نوع من المنافسة وتحديد العناصر الكفوة لأكثر انتاجية، و تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم للحوافز والمكافآت.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء المالي في ظل قيد السيولة في البنوك
التجارية

تمهيد:

إن تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية يحتل مكانة كبرى لما له من أهمية في الوقت الراهن، لما يشهده العالم من تحولات اقتصادية ، إذ يعد القطاع البنكي من القطاعات المهمة الذي يمثل حلقة من حلقات تطور النظام المالي في أي بلد من بلدان العالم حيث أن البنك الناجح هو الأكثر تحوطاً من حيث سيولته لكي يساهم في تحقيق الأرباح المرجوة من ذلك ، لأن المخاطر الناتجة عن الإفراط في السيولة المتاحة للبنك ستصب إفرزاتها على الأرباح الناتجة عنها خاصة في حالة فقدان ثقة المودعين الناجمة عن عدم قدرة البنك في الإيفاء بالتزامات مودعيه في الظروف الحرجة، في هذا الفصل سنسلط الضوء على تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية في ظل قيد السيولة ، وذلك من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي :

المبحث الأول ويناقد مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

المبحث الثاني ويناقد مؤشرات تقييم الأداء المالي وبعض نماذجه.

المبحث الثالث ويناقد إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

يمثل تقييم الأداء دافع أساسي لاستمرارية وجود البنوك باعتباره يعكس النتيجة المنتظرة من وراء كل نشاط ، في هذا المبحث سنتناول مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب ، سنتناول في المطلب الأول مفهوم الأداء المالي ، وفي المطلب الثاني تقييم الأداء المالي وخطواته ، وفي الأخير سنتناول بعض نماذج تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول : مفاهيم حول الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

-يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة ، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"¹

-ويمثل الأداء المالي "المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة، والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم² .

- ويعرف الأداء المالي أيضا بأنه :

*أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة ، فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها .

*أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة ، فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي ، وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.

¹ عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي : تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014، ص24.

² طاهر منصور ، حسين شحدة : إستراتيجية التنويع والأداء المالي (دراسة ميدانية في منشأة عراقية)، دراسات العلوم الادارية، المجلد30، العدد2، 2003، ص296.

*أداة لتحفيز العاملين والادارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها .

*أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة¹.

- كما يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل الثروة² .

ومن خلال ماسبق يمكن إستنتاج مفهوم للأداء المالي في البنوك على أنه يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفه وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته ، فهو آلية تمكن من إستغلال البنك لموارده بصورة مثلى ، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافه المسطرة من قبل إدارته.

ثانيا: العوامل الداخلية الإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي :

وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالي³ :

1-الهيكل التنظيمي : هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها ، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات ، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الادارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الادارية في الشركات ،وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين .

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة على إتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

¹ محمود الخطيب : الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة الأولى ،دارحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009،ص45-46.

² دادن عبد الغني وكماسي محمد الأمين : الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة ، يومي08-09مارس 2005،ص304.

³ محمود الخطيب :مرجع سابق ،ص48-51.

2- المناخ التنظيمي : هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع إرتباطها بالأداء ، وأما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها ، أما أسلوب الإدارة فيضمن تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء ، أما توجيه الأداء فيتم به التأكد من مدى أداء العامل وتحقيق مستويات عليا من الأداء .

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية ، وكفاءته من الناحيتين الادارية والمالية ، واعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الاداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات .

3-التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة ، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الانتاج حسب الطلب ، وتكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك ، وتكنولوجيا الانتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات ، والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء ، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية ، وخفض التكاليف والمخاطرة والتنويع بالاضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية .

4-الحجم: يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها : إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا ، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث إنه بزيادة الحجم فان عملية ادارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدائها أقل فعالية وإيجابا ، من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة ،

وأن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالىة يقل بزيادة حجم الشركات ، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات ، وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

الشكل رقم 7-العوامل المؤثرة على الأداء المالي



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على ماسبق

المطلب الثاني : تقييم الأداء المالي

أولاً: مفهوم تقييم الأداء المالي

-يعني تقييم الأداء المالي تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد البشرية والمالية والمادية¹ .

-عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة ، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً¹ .

¹ دادن عبد الغني: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العدد الرابع ، الجزائر، 2006، ص42.

- ويعرف تقييم الأداء المالي أيضا على أنه مدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة ، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية ، أو الرأسمالية أو الاستثنائية ، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الانتاج وفقا للنظرية الحديثة ، والبعض يعرفه بمدى تمتع تحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي² .

وبالتالي يمكن استنتاج تعريف لتقييم الأداء المالي بأنه إعطاء تقرير على حالة المؤسسة وقدراتها من خلال قياس مواردها الطبيعية والبشرية والمادية والمالية والنتائج المحققة فيها ومقارنتها مع ما هو مخطط له في ضوء معايير محددة.

ثانيا : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

تتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها تقييم الأداء المالي وتنقسم إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية، عامة وقطاعية وأخرى خاصة بالمؤسسة .

1-المصادر الخارجية :

وهي المعلومات التي يتحصل عليها المؤسسة من خارج محيطها ، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

1-1-المعلومات العامة³ : تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية ، حيث تبين الوضعية القائمة للاقتصاد في فترة زمنية معينة ، وسبب إهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها .

1-2-المعلومات القطاعية⁴ : فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من أحد الأطراف التالية : تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية ، النشرات الاقتصادية ، المجالات

¹ السعيد فرحات جمعة : الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ، الرياض ،السعودية ، 2000،ص38.

² دادن عبد الغني ، مرجع سابق ، ص34.

³ لسلوس مبارك ،السيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004،ص17

⁴ المرجع نفسه، ص17.

المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية ، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها ، وإستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة.

2-المصادر الداخلية : تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، الملاحق .

2-1-الميزانية المحاسبية¹:

*تعريف الميزانية:

هناك العديد من التعاريف التي تطرقت للميزانية المحاسبية فهناك الكثير ممن يعرفها كونها جدول، يعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة (أو ممتلكاتها)، وبالجانب الأيسر خصومها (أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزاماتها نحو الغير).

كما تم تعريف الميزانية وفق النظام المحاسبي المالي في المادة 32 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ بتاريخ 26 ماي 2008 كالتالي: تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية.

إذا نستنتج من هذا التعريف ان الميزانية عبارة عن جدول يظهر بفحواه عناصر كل من الأصول والخصوم على أساس تصنيف محدد، بحيث يقسم جانب الأصول إلى أصول غير جارية وأصول جارية ، أيضا يقسم جانب الخصوم إلى أموال خاصة وكذا خصوم غير جارية وخصوم جارية. ملاحظة هامة:

هنا يتم التفرقة ما بين ما هو تابع للعناصر الجارية أو ما هو تابع للعناصر غير الجارية بالاعتماد على فترة استحقاق الذمم بالنسبة للحقوق وكذا فترة تسديد الديون بالنسبة للالتزامات.

*تعريف الأصول ومكوناتها : لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 20 من الرسوم التنفيذية 156/08 السالف الذكر الأصول على أنها: الموارد التي يسيروها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لان توفر له منافع اقتصادية مستقبلية كما حدد في المادة 21 لنفس الرسوم السالف الذكر طريقة تصنيف أصول الميزانية في

¹ Cte.Univ-stif.dz/coursenline/hamadimouradcte/cours02html

**** الأصول غير الجارية** وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة بحث تبقى تحت تصرف هذه الأخيرة لفترات طويلة، وتشمل:

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان والتي تنقسم بدورها إلى:
- الأصول المعنوية: مثل برامج الإعلام الآلي، المحل التجاري... الخ؛
- الأصول العينية: مثل المعدات والمباني... الخ.
- الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل أو غير الموجهة لان يتم تحقيقها (أي بيعها) خلال الإثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

**** الأصول الجارية:**

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، ما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الإثني عشر شهرا وكذا على العملاء والنقديات.

***تعريف الخصوم ومكوناتها:**

لقد عرف المشرع الجزائري في المادة 22 من الرسوم التنفيذية 156/08 السالف الذكر الخصوم على أنها: الالتزامات الراهنة للكيان والناجمة عن إحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

ما يمكن ملاحظته من هذا التعريف أن المشرع الجزائري لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، بحيث تمثل الأموال الخاصة الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية، إن الأموال الخاصة تظهر في الميزانية في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوما واجبة التسديد.

**** الخصوم الجارية وغير الجارية:**

تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الإثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية.

أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.

***أنواع الميزانيات:**

تبعاً لتاريخ إعدادها تصنف الميزانيات إلى:

**** الميزانية الافتتاحية:** وتظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة (بتاريخ أول جانفي) أو

بتاريخ تكوينها، ومن خصائص الميزانية الافتتاحية أنها غير إلزامية قانوناً وأنها لا تظهر نتيجة الدورة. ** الميزانية الختامية: ويتم إعدادها في نهاية الدورة وتمتاز بإظهارها لنتيجة الدورة وهي إلزامية قانوناً، بالإضافة إلى الأنواع المذكورة أعلاه يمكن ذكر بعض الأنواع الأخرى كميزانية المراجعة التي يتم إعدادها بعد عملية مراجعة الحسابات وتصحيح مختلف الأخطاء التي يمكن أن ترد فيها، وكذا ميزانية التصفية التي يتم إعدادها قبل الشروع في عملية تصفية المؤسسة وزوالها.

الجدول (1): الشكل العام لميزانية البنك التجاري.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول النقدية	*****	الودائع المصرفية	*****
- النقدية بالصندوق.		- ودائع تحت الطلب.	
- أرصدة لدى البنك المركزي.		- ودائع إيداعية.	
- أرصدة مدينة على بنوك أخرى		- ودائع لأجل.	
.		الأرصدة الدائنة للبنوك الأخرى	*****
- قيم تحت لتحصيل.	*****	- أرصدة دائنة للبنوك المحلية.	
الأوراق المالية		- أرصدة دائنة للبنوك والمراسلين	
- سندات حكومية.		بالخارج.	
- سندات الخزينة.		المبالغ المقترضة	*****
- أسهم.	*****	- قروض من البنك المركزي.	
التسهيلات الائتمانية		- قروض من بنوك أخرى.	
- أوراق تجارية مخصصة.		مخططات لمقابلة الإلتزامات	*****
- قروض ممنوحة.		الخارجية	
- سندات مضمومة.	*****	- مخصص الضرائب.	
الأصول الثابتة		- مخصص التعويضات القضائية.	*****
- مباني.		الخصوم الأخرى	
- معدات.	*****	- إيرادات مدفوعة مقدماً.	
أصول أخرى		- مصروفات مستحقة.	*****
- إيرادات مستحقة.		حسابات رأس المال	
- مصروفات التأمين.		- رأس المال.	
- ممتلكات ألت ملكيتها للبنك.		- الإحتياطيات.	

المجموع	*****	المجموع	*****
---------	-------	---------	-------

المصدر: حنفي عبد الغفار : الأسواق والمؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص210.

2-2- جدول حسابات النتائج¹:

ويسمى أيضا بجدول تحليل الاستغلال العام لأنه يجمع مختلف عناصر الأعباء و الإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة الدورة الاستغلالية .

إنه بمثابة وثيقة محاسبية تلخص نشاط المؤسسة دوريا بشكل يعطي مجموعة مستويات من النتائج :

د/ 80 : الهامش الإجمالي

د/ 81 : القيمة المضافة

د/ 83 : نتيجة الاستغلال

د/ 84 : نتيجة خارج الاستغلال

د/ 880 : النتيجة الإجمالية

د/ 88 : النتيجة الصافية

*الحسابات المستخدمة لحساب النتائج :من أجل حساب المستويات المختلفة من النتائج أعلاه، نستخدم في ذلك مجموعتين من حسابات المخطط الوطني المحاسبي.

**المجموعة السادسة(مجموعة الأعباء):

د/ 60 : بضاعة مستهلكة

د/ 61 :مواد ولوازم مستهلكة

د/ 62:خدمات

د/ 63 :مصاريف المستخدمين

د/ 64 :ضرائب و رسوم

¹ حنفي عبد الغفار : الأسواق والمؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص210

د/ 65 :مصاريف مالية

د/ 66 :مصاريف مختلفة

د/ 68 :مخصصات الاهتلاكات و المؤونات

د/ 69 :تكاليف خارج الاستغلال

إن عملية مقارنة هذه الأعباء بالإيرادات تؤدي إلى تحديد النتيجة باستعمال جدول تحليل الاستغلال العام

أو ما يسمى بجدول حسابات النتائج، وتحتوي مجموعة الإيرادات على العناصر التالية :

**المجموعة السابعة (مجموعة الإيرادات) :

د/ 70 :مبيعات بضائع

د/ 71 :إنتاج مباع

د/ 72 :إنتاج مخزن

د/ 73 :إنتاج المؤسسة لحاجتها الخاصة

د/ 74 :أداء خدمات

د/ 75 :تحويل تكاليف الإنتاج

د/ 77 :منتجات مختلفة

د/ 78 :تحويل تكاليف الاستغلال

د/ 79 :منتجات خارج الاستغلال

الجدول رقم (2): الشكل العام لجدول حسابات النتائج للبنك التجاري.

البيان	المبالغ	
	مدين	دائن
(1) إيرادات الفوائد		*****
- الفوائد والأتعاب على القروض.		*****
- الفوائد على الودائع المستحقة لدى البنك.		*****
- الفوائد على الأوراق المالية.		*****

		-الدخل من التأجير
	*****	(2) مصروفات الفوائد
	***** *****	-الفوائد على الودائع. -الفوائد على الأموال المقترضة.
*****	*****	(3) صافي دخل الفوائد = (1) - (2)
*****	*****	(-) مخصص خسائر القروض (4) = صافي دخل الفوائد بعد خصم المخصصات
*****		(5) الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد
***** ***** *****		-أنشطة الائتمان. -أعباء خدمة الودائع. -مكاسب الأوراق المالية.
	*****	(6) المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد
*****	*****	(7) صافي الدخل قبل الضريبة = (3) + (4) - (5)
	*****	(8) (-) ضرائب الدخل والتعديلات المحاسبية
*****	*****	(9) صافي دخل البنك

المصدر: حنفي عبد الغفار ، الأسواق والمؤسسات المالية ، مرجع سابق، ص 208 .

2-3- الملاحق¹:

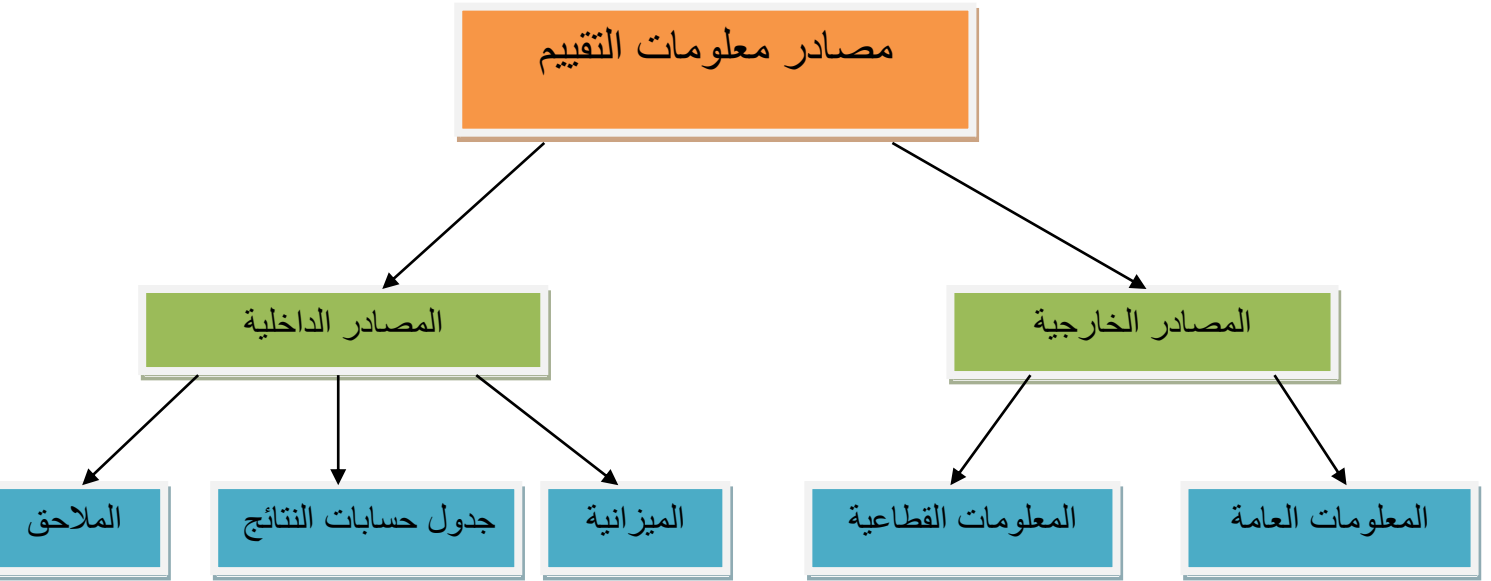
الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة ، بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج ، فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر ، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات :

*المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.

*المعلومات غير الكمية وتتمثل في التعليقات.

¹ ناصر دادى عدون ،نواصر فتحي: دراسة الحالات المالية ،دار الأفاق ،الجزائر، 1991، ص84، 75.

شكل 08 : مصادر معلومات تقييم الأداء المالي



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

المطلب الثالث : خطوات تقييم الأداء المالي

ويمكن إجمال المراحل الأساسية لتقييم الأداء بما يلي¹:

- التعرف على البرامج خطة التنفيذ.
- التعرف على معايير و مقاييس الأداء.
- قياس الأداء الفعلي (النتائج).
- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- تحديد الانحرافات و الاختلافات و الفروقات مع تحديد مراكز المسؤولية.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الهدف المخطط.

أما الأداء المالي فإنه يتفرد بمجموعة من الخطوات متمثلة فيما يلي² :

¹ تاريخ الاطلاع 2018/01/24 Ecomedfot.blogspot.com

² محمد محمود الخطيب ،مرجع سابق ،ص52،51

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات ، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
- دراسة وتقييم النسب ، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الثاني: أهم نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم نماذج تقييم الأداء المالي وذلك من خلال أربع مطالب حيث يتضمن المطلب الأول نبذة عن مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية أما المطلب الثاني فيتضمن نموذج القيمة الاقتصادية المضافة ، وبالإضافة إلى نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS وذلك في المطلب الثالث.

المطلب الأول :مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية

يتوقف الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية على قدرتها على إنشاء القيمة تبعا لأهداف النظرية المالية الحديثة ، وهذا الأخير لا يتحقق إلا من خلال مؤشرات يمكنها تقييم الأداء المالي ، ولاتكون النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها ، على مدار عدة سنوات سابقة للتعرف على التطور في هذه النسب وإتجاهات هذا التطور ، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الانحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع ، وعموما تقسم النسب المالية حسب مصدر معلوماتها إلى ثلاث مجاميع رئيسية هي ¹:

1-النسب المالية الخاصة بتحليل حسابات النتائج .

2-النسب المالية الخاصة بتحليل المركز المالي .

¹ وليد ناجي الجبلاني، التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2007، ص120.

3-النسب المالية المشتركة .

وتشمل كل مجموعة من النسب في طياتها نسب أخرى لكل منها غرض محدد ، ونتيجة لوجود كم هائل من النسب المالية قام الباحثين بتقسيم هذه النسب تبعاً للمظاهر التي تتخذ في نشاط المؤسسة ، أي النسب التي تعبر عن بعد محدد من أبعاد المؤسسة (الربحية ، السيولة ، التمويل .. الخ ، إلى) نسب الربحية ، نسب النشاط ، نسب التشغيل ، نسب المديونية ، نسب الربحية ، نسب السوق)، وتعتبر المؤشرات والمعايير السابقة مؤشرات تقليدية لتقييم الأداء ، وفي البنوك على الرغم من أهمية الأرباح في مواجهة المخاطر كمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الاستثمارات وغيرها ، وكذلك تعزيز رأس المال عن طريق الأرباح المحتجزة وزيادة ثقة المودعين ، والتوسع في الملكية عن طريق جذب المكنتبين وتعظيم ربحية السهم وزيادة قيمته السوقية (مع ثبات العوامل الأخرى)، إلا أن ربحية السهم مثلاً لا توضح كلفة رأس المال ، فقد تكون أكثر أو أقل ، كما أن منح الائتمان والتوسع فيه يعتمد على ربحية السهم ، الذي يعد إرتفاعها مؤشراً للتوسع في الائتمان مما يجعل القرار المستند إلى هذا المؤشر متضمناً مخاطر إئتمان أعلى بسبب إهمال كلفة رأس المال المستثمر ، إن محصلة إستخدام هذه المؤشرات نقوض قيمة حملة الأسهم حتى وإن عكست أداء جيداً ¹.

المطلب الثاني : نموذج القيمة الاقتصادية المضافة

1- مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة تعرف القيمة الاقتصادية المضافة على أنها معيار لقياس الأداء من خلال تحديد الأساليب التي تساهم في رفع قيمة المؤسسة أو القضاء عليها ، وهي تسمح بتحديد الأرباح المتبقية بعد طرح التكاليف الرأسمالية وتقييم تكلفة الفرصة البديلة للمساهمين ، والقيمة الاقتصادية المضافة تساوي بالضبط المبالغ التي تم الحصول عليها من خلال التدفقات النقدية المخصومة أو صافي القيمة الحالية ². ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الحديثة المستعملة في قياس أداء المؤسسات الاقتصادية خاصة المدرجة منها في البورصة ، وتستعمل لقياس الأداء الداخلي في المؤسسة ، وتعتمد هذه الطريقة على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية الممثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولدة من إستغلال أصولها ، وهي تقيس المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة ، وتعرف كذلك على أنها الفرق بين

¹ مجيد محسن محمد الغالبي ، موجّهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية: دراسة تطبيقية ، مجلة الكونالعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 26، العراق ، أوت 2016، بدون صفحة.

² مجيد محسن محمد الغالبي، المرجع نفسه.

العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر أخذاً في الحسبان الخطر المصاحب له، وهي تعتبر أحد المقاييس المستعملة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة¹.

2- حساب القيمة الاقتصادية المضافة²:

تعطى بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (E.V.A) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة (NO.PAT) - رأس المال المستثمر * معدل تكلفة رأس المال (المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال).

$$EVA = NOPAT - (WACC * Capital Invested)$$

ويحسب هذا المؤشر كل سنة حيث:

NOPAT: نتيجة الاستغلال الصافية بعد الضرائب .

WACC : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

CT : الأموال المستثمرة.

من خلال ماسبق نستنتج أنه عندما تكون القيمة

3- حساب القيمة الاقتصادية المضافة في البنوك³:

لصعوبة تقدير الكلف المتعلقة بخدمة الودائع كتحرير الصكوك وخطابات الضمان مثلاً ، وهذا لأن " الودائع تمثل جزءاً من عمليات المصرف وليس تمويلاً خالصاً " ، كما هو الحال بالنسبة إلى حقوق الملكية ، إن الودائع في المصارف التجارية تتضمن ودائع جارية وودائع التوفير وكلاهما لا يتصف بالثبات مما لا يجعل منها مصادر طويلة الأجل بحكم عمليات الإيداع والسحب ، والأهم من ذلك فإن فوائد هذه الودائع تنزل من الأرباح في كشف الدخل مما يجعل منها محسوبة الكلفة، كما أن حساب

¹ وليد ناجي الجبلاني، مرجع سابق، ص120

² حسينة صيفي ، قياس الأداء المالي بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA، دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة 2008-2013، أطروحة دكتوراة تخصص دراسات مالية وإقتصادية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2016، ص30.

³ مجيد محسن محمد الغالبي، مرجع سابق، بدون صفحة.

الدائنون يتضمن في أغلب فقراته بنود ذات طابع قصير الأجل كالفوائد المستحقة والأجور المستحقة ورسوم الطابع وغيرها ، ودائنو النشاط التجاري ، وبالتالي فإن كلا من الودائع والدائنين يصنفان ضمن المصادر قصيرة الأجل ، بينما تتصف صفة مصادر التمويل طويلة الأجل إلى حقوق الملكية ، وهو البند الوحيد الذي ليس له كلفة في كشف الدخل ، لذلك يتفق الباحث مع المعادلة الآتية لحساب القيمة الاقتصادية المضافة .

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الربح المعدل - (حقوق الملكية * كلفة حقوق الملكية).

إن كلفة حقوق الملكية تتضمن كلفة الأسهم العادية التي تقاس بعدة طرق أهمها نموذج تقييم المقسوم ، والأرباح المحتجزة والتي تحتاج إلى تقدير العائد المطلوب الذي يتم إستخراجه بعدة طرق كمعدل تسعير الأصول الرأسمالية وأسلوب ناتج السند زائد علاوة المخاطرة التي تقدر بإضافة نسبة 3/5 نقطة لمعدل الفائدة على المديونية وأسلوب التدفق النقدي المخصوم .

وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى كفاءة السوق لكي يعتمد العائد المطلوب ، للحصول على القيمة الاقتصادية المضافة بصورة دقيقة ، فعندما تكون السوق كفوة تعكس القيمة السوقية العادلة للأسهم ويكون السهم مقيما كما يجب ، بينما تختلف القيمة السوقية عن القيمة العادلة عندما لا تكون السوق كفوة ، وأن معدل الخصم الذي تخصم به التدفقات لا ينطوي على حجم المخاطرة الحقيقية لإستناذه على معلومات غير دقيقة لاسيما عندما لا يتوفر عنصر الشفافية، ولذلك عندما تكون أخطار البلد عالية ، فإن المخاطر تضم المخاطر العامة والخاصة بمعنى آخر أن معدل العائد المطلوب لابد أن يعتمد أسلوب المخاطر الكلية المقاسة بتعديل سعر الخصم .

4-التعديلات التي تتطلبها القيمة الاقتصادية المضافة¹ : إقترح الباحثون مجموعة من التعديلات لحساب القيمة الاقتصادية المضافة للبنك أهمها :

-تخصيصات خسائر القروض بإعتبار أنها تنزل من الأرباح لامتناس خسائر المتوقعة مستقبلا ، ولذلك لابد من النظر لها على أنها جزء من رأس المال الاقتصادي عدا الديون المعدومة للفترة.

-نتائج النشاط غير التجاري .

-الضرائب المؤجلة بإعتبارها مصدرا للتمويل .

¹ مجيد محسن محمد الغالبي، مرجع سابق، بدون صفحة.

المطلب الثالث : نظام تقييم البنوك وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS

1- مفهوم نموذج CAMELS :

يعد نظام CAMELS من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية وأوضاع الادارة بها ، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء البنوك.

وتعرف طريقة CAMELS بأنها¹ "مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات" ، ويعرف معيار CAMELS بأنه² "عبارة عن مؤشر سريع للالمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الفحص التفتيش الميداني " .

ويأخذ معيار CAMELS عند التقييم ستة عناصر رئيسية³:

- | | |
|--------------------|------------------|
| 1- كفاية رأس المال | CAPITAL ADEQUACY |
| 2- جودة المنتجات | ASSET QUALITY |
| 3- الإدارة | MANAGEMENT |
| 4- الربحية | EARNINGS |
| 5- السيولة | L IQUIDITY |
| 6- الحساسية | SENSITIVITY |

¹ شوقي بورقبة: الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011، ص72.

² علي عبد الرضا حمودي العميد : مؤشرات الحيلة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية: حالة العراق)، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي ، ص:6

³ زيتوني عبد القادر ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ، دراسة تطبيقية ، جامعة الجزائر ،

2009، ص08. على الرابط/ <https://www.kantakji.com/banks/> ، تاريخ الاطلاع 2018/06/03.

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المنتجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال وأما حرف L يرمز لقياس سلامة الموقف السيولي ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة، وأخيرا الحرف S يرمز للحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر الصرف ومخاطر سعر الفائدة.

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالاتي:

- التصنيف رقم 1 قوي.
- التصنيف رقم 2 مرضي.
- التصنيف رقم 3 معقول.
- التصنيف رقم 4 هامشي (خطر).
- التصنيف رقم 5 غير مرضي.

ب-2* أسس التقييم وفق معيار CAMELS¹:

تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الخمسة المكونة للمعيار المذكور، يعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشر منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشر نوعي تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدى وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

ب-3* مميزات معيار CAMEL S²:

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMEL في الآتي:

¹ زيتوني عبد القادر، مرجع سابق، ص8

² شوقي بورقبة، المرجع نفسه، ص75.

- 1* تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
 - 2* توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش.
 - 3* إختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف.
 - 4* الإعتداد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير.
 - 5* عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.
 - 6* يعتمد عليه في إتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش.
 - 7* يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع.
 - 8* يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة إستخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية بإعتماده على البيانات الواقعية المستقاة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني.
- ** كيف يمكن إستخدام معيار CAMEL في قياس أداء الفروع وتصنيفها¹:**

تم تطوير معيار CAMEL بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي بإستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الإعتداد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل الثانية في الدعامات الثانية للمعيار حتى يقوم كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. ويبين الشكل الآتي ملخص لتقييم أداء الفروع وفق

¹ زيتوني عبد القادر، مرجع سابق، ص8

منهجية CAMEL يمكن تطبيقه بواسطة إدارات التفتيش والمراجعة الداخلية بالمصرف المعني، حيث يحتوي التقرير على اسم الفرع وتاريخ التقييم (التفتيش) ودرجات التقييم للبنوك الخمسة المكونة للمعيار كآلاتي:

شكل 9- ملخص تقرير التفتيش للفرع وفق تصنيف CAMEL

إسم المصرف والفرع:

تاريخ التفتيش:

التصنيف في		البند
تاريخ التفتيش السابق	تاريخ التفتيش الحالي	
		1- رأس المال
		2- جودة المنتجات
		3- الإدارة
		4- الربحية
		5- السيولة
		6- الجملة
		7- التقييم النهائي

ملاحظات:

أعد بواسطة:

روقع بواسطة:

التاريخ:

درجات التقييم النهائي:

1.4 - 1	1
2.4 - 1.5	2
3.4 - 2.5	3
4.4 - 3.5	4

5	4.5 - 5
---	---------

زيتوني عبد القادر ، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ، دراسة تطبيقية ، جامعة الجزائر ، :المصدر 2009، ص08.

المبحث الثالث : تقنيات وأدوات إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك:

تعد السيولة من الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك التجارية إلى تحقيقها والمحافظة عليها في نفس الوقت ، فقد يتعرض البنك إلى خسارة عدد من زبائنه بسبب عدم توفر السيولة الكافية ، أو عدم التمكن من تلبية طلباتهم في الوقت المناسب لذا تسعى البنوك إلى تحسين أدائها المالي عبر الإدارة الجيدة لسيولتها ، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أساليب إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مطالب ، نعالج في المطلب الأول : مفاهيم عامة حول إدارة السيولة في البنوك ، وفي المطلب الثاني : مكونات إدارة السيولة وتقييم كفاءتها ، وأخيرا في المطلب الثالث نعالج تقنيات وأدوات إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي للبنكي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول إدارة السيولة في البنوك

أولا : مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها

1-تعريفها :

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية ، وهي تعني قدرة البنك على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة¹.

وتعرف أيضا "السيولة المصرفية تعني إحتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة ، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء ، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من إستغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن ،مع الاحتفاظ بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير ،ومن غير أن ينجم في ذلك إرتباك في أعماله"²

¹ بلال نوري وسعيد الكروي: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد ، مجلة العراقية للعلوم الادارية العدد24، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق ،بدون سنة ، ص:6.

² محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،مصر، 2005، ص: 141.

فالسيلة إذا "لا تعني فقط تحويل الأصل إلى نقد ، وإنما تحويله إلى نقد دون أية خسارة ، لأن السيلة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيلة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة ، أو تقديم التسهيلات اللازمة والاصول لهم ، والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتئها أو يختارها العملاء ، معنى ذلك أن لا تقل (في مقام تأمين المركز المالي للبنك) القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه ، وإنما يجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار ، وبعبارة أخرى فإن من واجبات البنك وضمن أهدافه وسياساته أن يكون قادراً أو مستعداً على الدوام على تأمين سيلة مركزه المالي ¹ ، وتعرف لجنة بازل للإشراف المصرفي في ورقتها الخاصة بالسيولة في فيفري 2000 السيلة في المؤسسات على أنها : القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزاماتها التي تأتي نتيجة أمر بالغ الأهمية يتمثل بجدوى إستمرار أي مؤسسة مصرفية ².

ونستنتج تعريف للسيولة المصرفية بأنها احتفاظ البنك بجزء من أصوله سائلة من أجل القدرة على تلبية طلبات السحب للعملاء والوفاء بالتزامات المصرفية على الدوام.

2- أهمية السيلة :

تظهر أهمية السيلة المصرفية من خلال أثرها على كل الوظائف بالبنك ، وباعتبار أن كل العمليات القانونية والتجارية الخاصة بحياسة ونشاط البنك تترجم في الأخير بتدفق نقدي داخل أو تدفق نقدي خارج ، وبالتالي يمكن القول أن ضمان وجود وإستمرارية البنك يكون من خلال تحقيق مستويات معتبرة في مستوى السيلة النقدية ، ومن ثم فإن أهمية السيلة حسب Michel leroy تقوم على أساس عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية ³:

1- تجنب حالة عدم التسديد : تعرف الكثير من المؤسسات المالية الصغيرة الحجم حالياً حالة عدم التسديد رغم أن منتجاتها وخدماتها المقدمة تعتبر في حالة جيدة ، بالإضافة إلى النتيجة الإيجابية (الربح) المحققة ، إلا أن عدم الاهتمام بالزيادة المفرطة في الاحتياج في رأس المال العامل (BER)

¹ بلال نوري وسعيد الكروي ، المرجع نفسه، ص:6

² عبد السلام لفته سعيد ، بلال نوري : تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية ، السنة الثالثة عشر ، العدد 37، المجلد الأول كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2016 ، بدون صفحة.

³ محمد الأمين خنيوة ، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007-2008 ، ص:35.36

الناجمة من حالات عدم التسديد الجزئي أو الكلي من طرف العملاء يتسبب في الموت القانوني للمؤسسة "La mort juridique" والذي يمكن تجنبه من خلال الادارة الجيدة للتدفقات النقدية والمتمثلة في التنبؤ بالتدفقات النقدية لمواجهة التطورات المستقبلية.

2- تدنية قيمة المصاريف المالية في المدى القصير :

ترتبط المصاريف المالية بالديون المتوسطة والطويلة الأجل الناتجة عن قرارات الهيكل المالي لبرنامج الاستثمار المقرر من طرف المؤسسة ،حيث تعتبر قرارات "زيادة رأس المال ، حصص الأصول ،..الخ" من الصلاحيات التي تتعدى مهام أمين الخزينة، بالمقابل تظهر مسؤوليته في تدنية وتقليص المصاريف المالية في المدى القصير من خلال الادارة الناتجة عن التمويل والتوظيف القصير المدى ، وذلك بالاعتماد على الادوات المختلفة المتوفرة في السوق النقدي.

3- السيولة تعتبر من أهم مهام إدارة المصرف:

إذ يتوجب عليها قياي وتلبية الاحتياجات من السيولة للمصرف الذي تديره ، إذ إن إحتياجات سيولة المصرف أو البنك يجب أن تكون مقاسة ، وربما تكون فيها مخاطرة إذا ما امتلك المصرف عددا كبيرا من مصادر السيولة ذات الارباح المنخفضة لغرض توفير السيولة اللازمة له ¹.

ثانيا : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

من أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية نجد ² :

1-عمليات الایداع والسحب على الودائع :

تؤدي عمليات السحب على الودائع نقدا ،أي قلب الودائع إلى نقود قانونية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري ، وبالتالي تقليص سيولته ،أما عمليات الایداع (تحويل النقود القانونية إلى ودائع) فإنها تعمل على زيادة السيولة.

2-معاملات الزبائن مع الخزينة العمومية :

¹ بلال نوري وسعيد الكروي ، مرجع سابق ، ص07.

² رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ، الطبعة الأولى ، 2002، ص185-

سيولة البنك التجاري يمكن أن تتأثر من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة ، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة .

3-رصيد عمليات المقاصة بين البنوك :

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي ، نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في البلد ، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية .

4-علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية :

يملك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية، ومن خلال التحكم في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وسعر إعادة الخصم ، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ، وفي الشكل التالي يلخص العوامل المؤثرة على السيولة

الشكل -10-العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية



المصدر : من إعداد الطالبة بناء على ما سبق

المطلب الثاني : نظريات إدارة السيولة وقياسها

أولا مفهوم إدارة السيولة :

1-تعريف إدارة السيولة :

تعرف إدارة السيولة بأنها فن يعتمد على الموهبة والعلم والتجربة لتحقيق أحسن النتائج بأقل التكاليف من خلال إستخدام أفضل للموارد البشرية والمالية والتقلبات المتاحة وعليه فإن إدارة السيولة تعني القدرة على تحقيق التوازن بين الحفاظ على كمية السيولة وإشغالها في التمويل والاستثمار¹.

وتعرف أيضا بأنها : إتخاذ القرارات السريعة باستعمال أي فوائض نقدية لآجال قصيرة ، أو تأمين الاحتياجات الآتية إلى النقود لآجال قصيرة أيضا ، إدارة السيولة تتطلب وجود عقود مالية تساعد على مرونة وسرعة القرار².

ويقصد بإدارة السيولة أيضا³: الإستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد، والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف. ويتضح من التعريف السابق بأن لإدارة السيولة طرفان هما:

- يتمثل الاول في أن يستثمر فائض السيولة بغية تحقيق أقصى عائد ممكن، إذ ان تكديس الأموال لدى البنك ، وتجاوزها للحدود المسموحة من دون إستثمار، يعد مؤشرا سلبيا على كفاءة ادارته النقدية، لأن ذلك يعني فقدان عوائد كان بالامكان الحصول عليها.

-أما الثاني فهو المقدرة على الوفاء بالالتزامات لاسيما الحالية منها بالحد الأدنى من التكاليف، ويتعين على المصرف في سبيل تحقيق ذلك المواءمة بين الأصول والمطلوبات من حيث الأجل أو العائد أو توافر التمويل.

¹ هند يوسف سليمان أبو قرون ، إدارة السيولة في المصارف السودانية:إيجابياتها وسلبياتها ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان : إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ، جوان 2015، ص04.

² منذر قحف ، أساسيات التمويل الاسلامي ، على الرابط: books.google.dz

³أسامة العاني ،محمود الشويات : إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان :إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ،جوان 2015،ص08.

ومنه نستنتج تعريف ادارة السيولة بأنها استثمار الفوائض النقدية والموارد البشرية من أجل تحقيق أقصى عائد للبنك وبأدنى حد منى التكاليف .

2-أهمية إدارة السيولة :

إن للسيولة أهمية في أداء مختلف العمليات والأنشطة وكذلك الوفاء بالالتزامات على المؤسسات المالية. ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

1/ في حالة ارتفاع نسبة السيولة عن النسبة المطلوبة:

فإن هذا يؤدي إلى ضياع فرص الربحية وبالتالي عوائد كان من الممكن الحصول عليها لو أن هذه الأموال كانت قد استثمرت. وكما يؤدي إلى التأثير بالتضخم النقدي بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقد. كما يشير فائض السيولة إلى عدم كفاءة الإدارة النقدية في المؤسسات المالية مما يسيء إلى سمعتها.

2/ في حالة العجز في السيولة عن النسبة المطلوبة:

ضياع فرص استثمار كان من الممكن اغتنائها لو كان لديها الأموال السائلة. اضطراب المؤسسة المالية إلى التصرف بتسييل مشروعات استثمارية قائمة قبل أجلها، مما يؤدي إلى حدوث خسارة أو ضياع فرص ربحية كان من الممكن تحقيقها في ظل الظروف العادية. كما أن حالة العجز في السيولة تسيء بسمعة المؤسسة المالية.

ثانيا : نظريات إدارة السيولة

أشارت الكثير من الأبحاث والدراسات في الفكر المالي إلى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة ، وحددت تلك الدراسات أهم تلك النظريات في أربع نظريات مختلفة تتمثل في : نظرية القرض التجاري ، نظرية إمكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، ونظرية إدارة المطلوبات ، وتعنى النظريات الثلاث الأولى بإدارة الموجودات أما النظرية الأخيرة فهي تركز على إدارة المطلوبات وكما يلي :

1-نظرية القرض التجاري¹ :

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة ، أو لغايات تمويل رأس المال العامل ، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح ، وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات ، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات ، وتتاسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية ، إذ تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة .

2-نظرية إمكانية التحويل²:

إن هذه النظرية تشير إلى أن البنك التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحويل إلى النقد عند الحاجة ، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية التحويل إلى نقد سائل بفترة وجيزة ، أي أن فكرة هذه النظرية تعتمد أساساً على فكرة أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة .

3-نظرية الدخل المتوقع³ :

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية ولمدد مختلفة ، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتوقع للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد أي حجم الاموال الداخلة لهذه المنشأة والتي ستمنعها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق.

4-نظرية إدارة الخصوم¹ :

¹ سعدي أحمد حميد الموسوي : القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية ، الدراسة عبارة عن مقال منشور ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، عدم وجود إسم المجلة وسنة النشر ، ص 64.

² سعيد أحمد حميد الموسوي ، مرجع سابق ، ص 64.

³ فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري : مرجع سابق ، ص 100.

تعتمد هذه النظرية بصفة أساسية على الودائع فعندما يتعرض البنك إلى نقص في السيولة فيمكنه التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقد عن طريق إعادة الخصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية أو غيرها .

ثالثاً : مؤشرات قياس السيولة²

إن مؤشرات السيولة هي مؤشرات مالية تقيس الملاءة المالية للمنشآت المقترضة في المدى القصير ،أي قدرة المنشأة على تسديد الالتزامات المالية قصيرة الأجل ، وهناك عدد من المؤشرات تخص البنوك التجارية تعتمد على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها ، ومن أهم هذه النسب مايلي :

1-نسبة الرصيد النقدي (نسبة النقدية الى الودائع): هي نسبة رصيد محفظة النقدية لدى البنك إلى مجموع ودائعه ، وتقيس هذه النسبة مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة..

النقد في الصندوق + النقد

لدى البنك المركزي

+الأرصدة السائلة

الأخرى

حجم الودائع لدى

المصرف

= نسبة الرصيد النقدي

¹أحدة رايس: دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية في ظل نظام لاربوي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2009، ص:96.

² سعدي أحمد حميد الموسوي ، أحمد حسين أحمد الموسوي :صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية لمدة 2005-2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد9 ، العدد3،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بابل، العراق ،2017، ص173

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية)، وتبين المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إن هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

2-نسبة السيولة النقدية القانونية¹:

هذه النسبة تعكس قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية للبنك على مواجهة سحبات ودائعه ، وبالتالي فهي نسبة مجموع الاحتياطيات الأولية والثانوية إلى مجموع ودائع البنك ، تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة.

الاحتياطيات الاولى

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الثانوية} + \text{الودائع وما في حكمها}}{100 \times}$$

3- نسبة الإحتياطي القانوني²:

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ودون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف. ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الإلتزام بها، وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الإقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدوات المهمة في التأثير في حجم الإئتمان الممنوح في الإقتصاد القومي، فإنّه يقلل نسبة الإحتياطي القانوني في ظروف التوسع الإقتصادي، وبالعكس، فإنّه إذا أراد إحداث حالة إنكماش كعلاج لمشكلة التضخم المالي مثلاً، فإنّه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني، وهكذا. ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

¹ محمد جبار الصائغ ، رضا صاحب أبو حمد : دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الاردنية ، كلية

الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، على الرابط : mng.uokufa.iq/teaching

² محمد جبار الصائغ ، رضا صاحب أبو حمد : المرجع نفسه.

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية ، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدّة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

4- نسبة التوظيف¹:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{100 \times \text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي إنّها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنّها جميعاً لها مقام واحد، وهو الودائع وما في حكمها، وإنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

5-نسب أخرى لقياس السيولة²:

¹ محمد جبار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد: دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية، كُلية الإدارة والاقتصاد — جامعة الكوفة، العراق، ص10

² سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة: 2002-2004، مجلة تنمية المرافدين ، العدد 85(29) ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق ،2007، ص123.

1-نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل الى اجمالي الودائع =استثمارات مالية قصيرة الاجل/حجم الودائع لدى البنك.

2-نسبة النقد لدى الصندوق ولدى البنوك الاخرى إلى اجمالي الموجودات =(النقد في الصندوق+ النقد لدى البنوك الاخرى)/اجمالي الاصول .

3-نسبة القروض إلى اجمالي الاصول =القروض/اجمالي الاصول.

المطلب الثالث : تقنيات وأدوات إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي للبنوك

أولاً:تقنيات إدارة السيولة بالبنوك التجارية

فيما يلي أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية :

1-اللجوء إلى البنك المركزي¹ :

يتم اللجوء للبنك المركزي في حالتين :

1-1-في حالة العجز : يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز بإحدى الطرق التالية :

***إستدعاء الاحتياط من الفائض إلى البنك المركزي :**

إذا احتاج البنك لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فإنه يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي ، حيث أن الاحتياطي النقدي المودع لدى البنك المركزي ينقسم إلى قسمين : إحتياطي نقدي قانوني ،ويسمى بالاحتياطي الالزامي ، وما يزيد عنه يسمى الاحتياطي الفائض والذي يستطيع البنك إستدعائه أو المطالبة به عند الحاجة .

***توفير الائتمان قصير الأجل :**

يتم اللجوء إلى البنك باعتباره بنك البنوك الذي يقوم بوظيفة المقرض الأخير ، ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التجارية ، أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق.

¹ حكيم براضية : التصكيك ودوره في إدارة السيولةبالبنوك الاسلامية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2011، ص25.

1-2- في حالة الفائض :

قد يفكر البنك في إضافة الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي ، وإن كان هذا الأخير لا يدفع فوائد عن هذا الرصيد حتى عن الاحتياطي القانوني ، فإن البنك قد يلجأ إلى هذا الاجراء لتعويض نقص في الاحتياطي القانوني عن فترة سابقة، أو يلجأ إليه تحسبا لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة.

2- الاقتراض من المؤسسات المالية¹ :

ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوربي للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها بنوك خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار ، إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوربية ، يمكن أن تلجأ إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض.

3- الاقتراض من الأسواق المالية :

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية .

4- استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع² :

طورت البنوك في الثلث الأخير من القرن العشرين العديد من الأدوات المصرفية سواء في مجال جذب الودائع أو في مجال تنويع فرص الاستثمار ، وذلك بسبب إشتداد حدة المنافسة بين الوحدات المصرفية المختلفة ومحاولتها زيادة أرباحها عن طريق جذب العملاء ، وإغرائهم بالخدمات المختلفة التي تستطيع تقديمها إليهم ، وكان الدافع إلى ذلك هو مضاعفة الربح أو الحد من النفقات وخفضها سواء كان ذلك بالنسبة للبنك أو للعميل .

5- بيع أو شراء الأوراق المالية³ : عادة ما يحتفظ البنك التقليدي بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيلة ، وعندما يواجه سحبات نقدية غير متوقعة ، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق

¹ حكيم براضية :مرجع سابق ،ص26

²مدحت صادق : أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001،ص233.

³مدحت صادق :المرجع نفسه ،ص233.

واستخدام حصيلتها في تغطية تلك المسحوبات ، وإذا لم يكف الاحتياطي الثانوي فقد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية .

6-التوريق: وهي عملية تلجأ إليها البنوك من أجل الاسترداد المعجل لمبالغ القروض الممنوحة للعملاء ، وهي أداة مالية لاعادة التمويل¹، وهو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول، ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانيا ثم عرضه على الجمهور من خلال منشأة متخصصة للاكتتاب في شكل أوراق مالية، تقليلًا للمخاطر وضمانًا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك ، ويتمثل مصطلح التوريق "التسديد" في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين ،وتقوم تكنولوجيا التوريق اساسا على الابداعات المستمرة في هيكلة الموجودات، وتبويبها بما يساعد على تقييم ادائها من جهة، والتمويل اللاحق من جهة أخرى، بهدف تحقيق الدخل، واستبعاد مخاطر الافلاس ،وتؤدي عملية التوريق إلى تحويل القروض من أصول غير سائلة إلى أصول سائلة².

ثانيا: أدوات إدارة السيولة في البنوك³ :

إن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد من قدرة البنك على مواجهة جميع التزاماته التعاقدية في آجال إستحقاقها وتتمثل العناصر الأساسية لإدارة السيولة في البنوك بشكل فعال فيما يلي :

-نظام جيد لإدارة المعلومات .

-سيطرة مركزية على السيولة .

-تحليل إحتياجات التمويل الصافي في إطار بدائل مختلفة.

-تنويع مصادر التمويل .

-وضع خطة للحالات الطارئة.

¹ مصطفىاوي سميرة : البنوك في مواجهة آلية التوريق ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة تيزي وزو ، 2016،ص:04

² www.alittihad.ae تاريخ الاطلاع :2018/01/11.

³ بونيهي مريم : الادارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد15،المجلد 2016،02،ص:120.

- يجب أن يكون المراقبون على دراية بأسلوب إدارة البنك لموجوداته والتزاماته وترتيباته التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على السيولة الكافية.

- يجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة ، من حيث مصادر التمويل، ومن حيث التحليل المفصل لمواعيد إستحقاقات الالتزامات .

- يجب على البنك أن يحافظ على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

خلاصة الفصل :

في نهاية هذا الفصل نكون قد خرجنا بالحوصلة التالية: المبحث الأول واستنتجنا منه مفهوم الأداء المالي في البنوك على أنه يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفه وزيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته ، فهو آلية تمكن من إستغلال البنك لموارده بصورة مثلى ، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافه المسطرة من قبل إدارته،العوامل الداخلية والإدارية والفنية المؤثرة على الأداء المالي،وتتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي بالتالية : الهيكل التنظيمي المناخ التنظيمي التكنولوجي الحجم ، ثم تقييم الأداء المالي من حيث مفهومه ومصادر معلوماته ،ووجدنا أنها تنقسم إلى مصادر خارجية وهي المعلومات العامة والمعلومات القطاعية والأخرى داخلية ملخصة في الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج والملاحق ،ثم خطوات تقييم الأداء المالي متمثلة أهمها في الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ،إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء دراسة وتقييم النسب ، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب ،أمافي المبحث الثاني فتناولنا مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية،ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة ، ثم نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميدانيCAMELS ،وأخيرا المبحث الثالث والذي قمنا فيه بالتطرق لمفاهيم عامة حول إدارة السيولة في البنوك ،من حيث مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها والعوامل المؤثرة في السيولة المصرفية و نظريات إدارة السيولة وقياسها،وأهم هذه النظريات وجدنا نظرية القرض التجاري نظرية إمكانية التحويل نظرية الدخل المتوقع ،أما مؤشرات قياس السيولة فوجدنا أهمها،نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة النقدية، ثم تناولنا تقنيات وأدوات إدارة السيولة لتحسين أداء البنوك ،من حيث أدوات إدارة السيولة في البنوك ونختصرها في نظام جيد لإدارة المعلومات ،سيطرة مركزية على السيولة ،تحليل إحتياجات التمويل الصافي وتنويع مصادره ويجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة ، من

حيث مصادر التمويل، ومن حيث التحليل المفصل لمواعيد إستحقاقات الالتزامات، وأهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية : اللجوء إلى البنك المركزي ،الاقتراض من المؤسسات المالية،الاقتراض من الأسواق المالية ،استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع ،بيع أو شراء الأوراق المالية والتوريق.

الفصل الثالث:

تقييم الأداء المالي في ظل قيد الربحية في البنوك
التجارية

تمهيد:

تسعى البنوك التجارية لضمان استمراريته دائما إلى الموازنة بين هدفين أساسيين أو قيدين هامين يتمثل الأول في تحقيق أقصى ربح ، أما الثاني فيتمثل في توفير أو تأمين السيولة اللازمة لأداء مختلف أنشطته البنكية التي تتولد عنها الأرباح للمؤسسة البنكية ، ويبدو تعارض هذين الهدفين إذ إن ارتفاع السيولة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح والعكس صحيح ، ولهذا وجب على المؤسسة البنكية وضع موازنة بين هذين القيدتين من خلال الدراسة الدقيقة والتحليل الجيد ، وعدم التسرع في اتخاذ أي قرار ، وذلك من أجل تحقيق أفضل استثمار ممكن للسيولة مع تحقيق أقصى ربح وتمكين المؤسسة البنكية من الايفاء بالتزاماتها المالية ، ولمناقشة هذه النقاط تطرقنا في هذا الفصل الى ثلاث مباحث رئيسية : حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول الربحية المصرفية وإستراتيجيات تحسينها ، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مؤشرات الربحية في البنوك التجارية ، وأخيرا تناولنا في المبحث الثالث الموازنة بين قيدي السيولة والربحية في البنوك التجارية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الربحية المصرفية وإستراتيجية تحسينها

يعتبر تحقيق الارباح وتعظيمها الهدف الأساسي التي تسعى إليه المشروعات بكافة أنواعها المالية وغير المالية في هذا المبحث سوف نتطرق إلى ثلاث مطالب حيث نعالج في المطلب الأول مفهوم الربح والربحية أما المطلب الثاني أهمية الربحية المصرفية وطرق تحسينها ،أما المطلب الثالث فنعالج فيه قياس الربحية المصرفية .

المطلب الأول : مفهوم الربح والربحية

من أجل التفرقة بين الربح والربحية لابد من ضبط مفهوم لكل منهما:

1- مفهوم الربح :

1-1-التعريف الاقتصادي للربح:

يعد الربح في الاقتصاديات الرأسمالية الحافز الأساسي للقيام بالمشروعات الاقتصادية والمحرك الأول لكل العمليات الانتاجية .

يقول بدفورد " bedford " الربح حافز يدفع الانسان إلى الاشتغال بالنشاط الاقتصادي أو يمكن أن يقال "إن الربح مقدار محسوب يستخدم لتوجيه عمليات المجتمع والرقابة عليها، والربح في الاقتصاد يعد عائدا للمنظم إزاء تحمله للمخاطرة ، ذلك أن الحياة الاقتصادية تتسم بعدم التأكد وعدم التأكد هذا قد يرجع إلى أسباب تتعلق ببعض النواحي الاقتصادية مثل حجم الطلب، أو كمية الانتاج أو ثمن البيع ، لذلك كانت إقامة المشروعات الجديدة أو تطبيق الابتكارات تتطوي على مخاطرة لايمكن حسابها لعدم التأكد من نجاح المشروع أو المنتج الجديد¹ .

ويقول روزن (ROZN) و (KARTZ) : الربح هو الفرق بين الايراد وجميع النفقات ، وعرف أيضا أنه فائض الايراد الكلي على التكلفة الكلية ، وترى شميصة أن تعريف الربح بأنه الفرق بين

¹ فارس مسدور :التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الاسلامية-نموذج بنك البركة الجزائري - ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر،2001-2002،ص36.

الايراد وجميع النفقات ، أو الفرق بين تكاليف الانتاج وبين ثمن بيعه يجعله غير مانع ، لأن الفرق بين الايراد وجميع النفقات ليس منحصرا على الربح بل قد يطلق على الخسارة أيضا¹.

1-2-التعريف المحاسبي للربح:

على الرغم من وجود اتفاق عام على أن الاقتصاد والمحاسبة من العلوم المترابطة ، وأن كلاهما يهتم بأنشطة منظمات الأعمال ويتعاملان مع متغيرات متشابهة ، وكذلك يتفقان على ضرورة قياس الأحداث العالمية للمنشآت ، إلا أنهما يختلفان في توقيت اظهار الربح ووسيلة قياسه ، وطالما اختلفت وسيلة القياس اختلفت بالتالي النتائج النهائية ، وكان من نتيجة ذلك إثارة كم هائل من الجدل عن الأهمية النسبية لكل من قائمة الدخل والميزانية عند تحديد الربح ، فالمتبنون لوجهة نظر الميزانية يرون أن الدخل هو الزيادة في حقوق الملكية(الزيادة في صافي الاصول) ، ولكن التباين لوجهة نظر قائمة الدخل يرون أن الدخل هو ناتج لأنشطة محددة تمت خلال الفترة،

وينظرون إلى الميزانية على أنها قائمة بأرصدة البنوك المتبقية بعد تحديد الربح².

وبالتالي اتخذ المدخل التقليدي للمحاسبين موقف بأن مدخل العمليات يجب أن يستخدم للمحاسبة في الأصول والخصوم و الايرادات والمصروفات ، وذلك محاولة للتغلب على مشاكل القياس المصاحبة لاستخدام المفهوم الاقتصادي للربح ، فهذا المدخل يعتمد على افتراض أن عناصر القوائم المالية يجب التقرير عنها متى كان هناك دليل على حدوث عملية تبادل خارجية بالنسبة للوحدة التي تعد التقارير وأن يكون قد تحقق بالفعل طبقا لمبدأ تحقق الايراد الذي ينص على إثبات الايراد عندما تكون عملية اكتسابه كاملة أو مكتملة تقريبا³ ، وتجدر الإشارة إلى أن منشآت الأعمال ومن بينها المصارف التجارية تستند إلى مفهوم الربح وفقا للقياس المحاسبي في بيانها ونتيجة أعمالها ومراكزها المالية .

ولتحديد صافي الربح المحاسبي هناك مفهومان هما⁴:

¹ فارس مسدور ،مرجع سابق ،ص36.

² محمد عباس حجازي :نظرية المحاسبة ،الدار الهندسية للطباعة والنشر،القاهرة، 2000، ص:93.

³ جمعة خليفة الحاسي : المحاسبة التطبيقية "أقسام بضاعة -أمانة-البيع بالتقسيط"، منشورات جامعة قار يونس ،الطبعة

الثالثة ،بنغازي ،ليبيا ،2004، ص74،76.

⁴ جمعة خليفة الحاسي ،مرجع سابق ،ص81-83.

أ- مفهوم الربح الشامل :

يرى أصحاب هذا المفهوم أن كل عنصر من عناصر الإيرادات والمصاريف تعد عناصر ضرورية لتحديد صافي الربح سواء كانت تشغيلية أو غير تشغيلية ، ويقولون انه يجب أن يكون في الامكان معرفة أرباح المشروع خلال حياته ، وذلك بتجميع نتائجه من خلال قوائم الدخل في تلك الأعوام "المفهوم الشامل" ، ولا يتأتى هذا الا اذا أدخلنا الأرباح والخسائر غير العادية ضمن بنود الدخل لأنها جزء لا يتجزأ من عمليات المشروع ، وأن عدم اظهارها في قائمة الدخل من شأنه حذف معلومات مهمة في حياة المشروع ، كما يرون أيضا أن مفهوم الربح الشامل سوف يقطع على الادارة الطرق لإساءة استخدام قائمة الأرباح المحتجزة ، كأن تقوم الادارة بإخفاء أثر بعض العمليات من قائمة الدخل مثلا وعدم الاعتراف بخسائر بعض العمليات خلال الفترة وإضافتها مباشرة في قائمة الأرباح المحتجزة ، وذلك بحجة أنها عمليات غيرعادية أو غير متكررة¹.

ب- مفهوم الربح التشغيلي :

يرى الفريق المؤيد لهذا المفهوم بأن صافي الربح يعنى بالفرق بين إيرادات الوحدة الاقتصادية من أنشطتها خلال فترة معينة والمصاريف التي أنفقت من أجل الحصول على الإيرادات خلال نفس الفترة ، أما ما عداها مثل الأرباح والخسائر غير الاعتيادية وكذلك تعديلات السنوات السابقة ، فيتم ادراجها في قائمة الأرباح المحتجزة ، والسبب كما يراه هذا الفريق هو تجنب ما قد يحدث من لبس للقارئ البسيط والذي يركز اهتمامه في العادة على رقم الأرباح والخسائر دون امكانية التحليل وانتقاء ما يناسب القرار المقصود ، وهناك سبب آخر وهو أن الحكم السليم على قدرة المشروع في تحقيق الربح وكذلك مقارنة أرباح المشروع مع مشاريع مماثلة تعمل في نفس المجال لا يتأتى الا من خلال العمليات المتكررة والعادية ، ولقد استقر الرأي أخيرا على أن يشمل صافي الربح خلال فترة معينة على جميع الإيرادات والمصروفات باستثناء تعديلات السنوات السابقة والأخطاء التي لم تكتشف في نفس الفترة المالية التي تخصها ، أما الأرباح والخسائر غير العادية فإنه يجب اظهارها كرقم منفرد ومستقل عن إيرادات النشاط العادي².

¹ رضوان حلوة حنان :النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى

،2003، عمان ،الاردن ،ص344-345.

² جمعة خليفة الحاسي ،مرجع سابق ، 78.

وعليه فإن صافي الربح التشغيلي في البنوك التجارية يساوي :

(صافي الفوائد "الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة" - المصاريف الادارية والعمومية)

ويعد هذا المفهوم من أفضل المفاهيم التي تعبر عن كفاءة المنشأة في ممارسة نشاطها الأساسي ، وعن مدى ربحية عملياتها في النشاط العادي ، واستنادا للمعيار المحاسبي الدولي الثلاثين¹ فإن الأنواع الأساسية للإيرادات الناشئة عن عمليات المصرف هي إيرادات الفائدة ورسوم لخدمات والعمولة ونتائج التداول.

2- مفهوم الربحية :

إن تعظيم الأرباح في المؤسسات التي تتخذ من الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين عملا لها تقيده اعتبارات عديدة ، بالإضافة إلى الاعتبارات الأخرى التي تفيد المشروعات الأخرى فلاحفاظ بقدر كاف من السيولة والسعي نحو الاستخدام الآمن للأموال ، وضمان حقوق المودعين قيود إضافية تحد من فكرة المؤسسات المالية على تعظيم الأرباح ، إذ تلجأ البنوك التجارية إلى إيجاد قنوات استثمارية ملائمة لتوظيف ما تجمع لديها من أموال وتخفيض تكاليف هذه الاستثمارات ، وذلك لان الأرباح التي يحققها البنك هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات الاجمالية للبنك ونفقاته الكلية ، وتتكون الإيرادات الاجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الاقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك ، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن إرتقاع القيمة السوقية لبعض أصوله ، أما النفقات الكلية فتتكون بشكل رئيسي من النفقات الادارية والتشغيلية ، إضافة إلى الفوائد التي يدفعها البنك على الأموال المودعة لديه ، هذا ويسعى البنك التجاري إلى تحقيق

أكبر فائض ممكن من الإيرادات الاجمالية عن طريق تقليل نفقاته إلى أقصى حد ممكن أو رفع إيراداته أو الاثنين معا².

-تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام البنكي السليم على أكتاف البنوك الربحية وذات رأس المال الكافي ، لذلك يعرف طارق عبد العال حماد الربحية

¹ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير المحاسبية الدولية ، 1999، ص551.

²بأسل أبو زعيتر،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الإسلامية ، غزة ،فلسطين ،2006، ص35.

عل أنها" المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق البنكية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للبنك بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة ، وتوفر وقاء ضد المشكلات قصيرة الأجل¹.

وتعرف الربحية أيضا "هي الكفاءة الذاتية للمؤسسة في إعادة الانتاج المالي ، ويعتبر هذا التعريف الربحية بمثابة مقياس لكفاءة المؤسسة في تسيير مواردها المالية².

-وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين الربح والربحية ، فالأول يقيس الفرق بين الإيرادات والتكاليف ، أما الثاني فيقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته، وتعمل البنوك على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما³:

أ-قرار الاستثمار : وهي مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية إستخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها ، ويظهر أثر قرارالاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد ، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة .

ب- قرار التمويل : وهي المتعلقة بكيفية إضهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية لتمويل الاستثمار في موجوداتها ، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال من ودائه وحقوق مالكين وديون (، بشكل يمكن أصحاب المشروعات من الحصول على أكبر عائد ممكن .

المطلب الثاني : أهمية الربحية المصرفية وطرق تحسينها

1-أهمية الربحية المصرفية : للربحية أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة لكونها تمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه في ظل التحديات والتغيرات التي تفرضها البيئة التسويقية ، وعلى هذا الأساس فإن استمرار المؤسسة وبقائها لفترة طويلة مرهون بتحقيقها لمستوى مرضي من الربحية .

³ طارق عبد العال حماد :مرجع سابق ،ص488.

² دريدي بشير :سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مطاحن الواحات -،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2006،ص92.

³ مفلح عقل :مقدمة في الادارة المالية ، الطبعة الاولى ،معهدالدراسات المصرفية ،عمان ،1989،ص42.

إن تحقيق هذا المستوى بالشكل المطلوب يعني زيادة الاستثمار في المجالات التي ترغب المؤسسة في التوسع والنمو فيها بطريقة تضمن لها البقاء والاستمرار في السوق الذي تنشط فيه ، مع المحافظة على استقلاليتها المالية ، وهذا ما يعكس التأثيرات المختلفة للربحية من وجهة نظر إيجابية ليس على المؤسسة فحسب ، بل وحتى المتعاملين معها .

ومن هذا المنطلق فإن ربحية المؤسسة تهتم جميع المتعاملين معها وتعزز ثقتهم بها ، أما بالنسبة للجهات المالية التي تتعامل معها المؤسسة فإن أهمية تحقيق الربحية بالمستوى المطلوب يزداد ، إذ أن الارتفاع فيه يدل بشكل واضح على قدرة المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها واحترامها لمواعيد تسديدها لحظة استحقاقها ، والواقع أن أهمية الربحية وتحقيقها بالمستوى المطلوب لا يقتصر فقط على المالكين والجهات المالية الأخرى أو الموردين والعاملين لوحدهم بل يمتد لباقي المتعاملين مع المؤسسة ، وخاصة الزبائن الذين يسعون للحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فيها ، كما لاننسى أن نشير إلى أهمية ربحية المؤسسة وتحقيقها بالمستوى المطلوب بالنسبة للاقتصاد الوطني ، إذ أن مجموع الفائض المتحقق من قبل المؤسسات العاملة عبر الوطن يمثل التراكم في الثروة الوطنية ويعبر عن صافي الناتج الداخلي وتجدر الإشارة هنا إلى أن جزء مهم يقطع من أرباح هذه المؤسسات على شكل ضرائب تذهب إلى تمويل الخزينة العمومية للدولة .

وأخيرا فإن أهمية الربحية نابعة من كونها تعبر عن الهدف الأساسي لأي مؤسسة ، وذلك أنه إذا لم تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق الربحية وفقا لما هو مطلوب فإن ذلك يعني أنه لن تستطيع تحقيق مبدأ الاستمرار والبقاء في السوق لفترة طويلة¹.

2-تحسين ربحية البنوك:

توجد عدة طرق لتحسين ربحية البنوك منها² :

*البحث عن فرص جديدة وخدمات جديدة يقدمها البنك في قطاعات وأنشطة جديدة أو مناطق جغرافية جديدة أو لعملاء جدد أو خدمات جديدة للعملاء المحليين.

¹ دريدي بشير ،مرجع سابق ،ص92.

²جميل حسين :البنوك مدخل اداري ومحاسبي ،الطبعة الاولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ،1996،ص56-57.

*رفع أسعار بعض الخدمات البنكية التي تسمح التشريعات المصرفية بزيادتها، فمن المعروف أن معظم الفوائد والعمولات موحدة بين البنوك إلا أن الممارسين غالبا ما يجدون زيادة الإيرادات من هذا المدخل صعبة ، ولا سيما أن أسعار الفائدة مثلا لها حد أدنى وحد أعلى ، ويتوقف السعر على ظروف العميل والعملية .

*الانتفاع الكامل بالأموال والأصول المتاحة تحت تصرف البنك ، حيث أن بعض المهتمين بتحسين الربحية غالبا ما يركزون فقط على ترشيد الانفاق ، ولكننا نوجه الانتباه إلى أن تحسين الربحية يمكن أن يتم من خلال عدة مداخل كزيادة الفرص الجديدة ، زيادة فئات الفوائد والعمولات وإستخدام الأصول المتوفرة أفضل إستخدام .

*الضغط على النفقات في أي مجال من المجالات ولاسيما في مجال المصروفات العامة ، وهي التي تكون مجالا للانفاق دون رقابة .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على ربحية البنوك

توجد عدة عوامل¹ منشأها التأثير على الربحية وإن كان ذلك التأثير بدرجات متفاوتة ، وهذه العوامل يمكن أن تكون خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة كالبيئة السياسية ، أو الاقتصادية أو حتى التشريعية ، أو داخلية تتعلق بالمصارف نفسها كهيكل الودائع ، السيولة ، حجم البنك ، وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه العوامل :

أ-العوامل الخارجية :تتمثل العوامل الخارجية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية بما يلي²:

1-الضروف الاقتصادية والسياسية :تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى استقرار الظروف السياسية الاقتصادية للدول ، وهناك العديد من الظروف السياسية التي عانت منها الجزائر كالعشرية السوداء على سبيل المثال ، حيث قامت الجماعات الارهابية بالعديد من عمليات التخريب وتفجير المنشآت المالية /

¹ مقيم صبري:محددات الربحية في البنوك التجارية ،دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة الريفية BADR،مجلة الحقيقة ،العدد31،جامعة ادرار ،2014،على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14110> تاريخ الاطلاع:2018/04/20.

² منذر مرهج ،عبد الواحد حمودة :تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات -دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية-،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد36،العدد2014،ص334.

مانتج عنه تعطل من الخدمات المصرفية وتوقف نقل الأموال بين المدن بسبب انعدام الأمن على الطرق الناتج عن الحواجز المزيفة التي قامت بوضعها تلك الجماعات ،وأدى ذلك أيضا إلى حدوث كساد اقتصادي أدى إلى انخفاض إيرادات البنوك بسبب انخفاض حجم الودائع وتهريب الأموال للخارج.

2-التشريعات القانونية والضوابط المصرفية: تؤثر التشريعات القانونية والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء البنوك التجارية بشكل عام ، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف ، تتمثل في قيود على حركة وحجم التسهيلات والاحتفاظ بقدر أكبر من السيولة وتكوين المخصصات الإضافية وغيرها .

3-السياسة النقدية¹: تلعب السياسة النقدية للمصارف المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير في سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها ومطاليبيها ، وبالتالي فإن ذلك يكون ذو تأثير في ربحيتها ، وهناك العديد من الأدوات لتلك السياسة سواء كانت أدوات الرقابة الكمية أو النوعية أو الرقابة المباشرة ، يستخدمها البنك المركزي بهدف إحكام سيطرته على الائتمان المصرفي ، وبالتالي إحكام سيطرته على عرض النقد من أجل الوصول للأهداف النهائية المتوخاة ، وتختلف إجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي من حيث أنها إجراءات تقييدية أو تتسم بطابع من التخفيف وذلك تماشيا مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة في البلد ، إذ تعمل البنوك المركزية على تخفيض الفوائد على القروض ، وتخفيض سعر إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني بهدف تشجيع الطلب على القروض وتشجيع الاستثمار وأحيانا بهدف ضبط نمو السيولة المحلية وضبط الائتمان المصرفي.

4-الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي²: تؤثر الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي في ربحية البنوك التجارية ، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف التجارية بمالديها من الودائع والقروض ، نتيجة تعامل بعض العملاء مع البنوك الإسلامية دون البنوك الأخرى ، مما يؤثر في ربحية البنوك التجارية كما أن جهل الكثيرين بأهمية العمل المصرفي يوجد لدى بعض المتعاملين نوايا سيئة فيما يتعلق بالتعامل السلبي مع البنوك بشكل عام وخاصة في مجال التحايل دون سداد ما عليهم من قروض ، وهذا النوع من التحايل

¹ باسل أبو زعيتير ،مرجع سابق ،ص95-105.

² باسل أبو زعيتير ، المرجع نفسه ،ص95-105.

تتأثر به معاملات البنوك التجارية ، ويظهر ذلك جليا من خلال إرتفاع حجم مخصص الديون في تحصيلها والديون المعدومة.

ب-العوامل الداخلية¹: تتمثل العوامل الداخلية فيما يلي

1-أرباح أو (خسارة) الأوراق المالية: تؤثر الأرباح أو الخسائر الرأسمالية الناتجة عن ارتفاع أو انخفاض أسعار الأوراق المالية في السوق المالي على ربحية البنك، ومن المعروف أن هدف البنوك من الاستثمار في الأوراق المالية ينصب في تأمين كل من هدفي السيولة والربحية .

2-إدارة البنك : تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة البنوك على الموازنة بين العائد والمخاطر ، وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات ، ومن خلال خبرة الادارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة ، فقدررة إدارة المصرف على ادارة هيكلها المالي بشقيه (ادارة الموارد ،ادارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف البنك.

3-حجم البنك : يقاس حجم البنك بمقدار ما يملكه من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية ، فكلما زاد حجم البنك مقاسا بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، فهذا المعدل يكون كبيرا في البنوك الصغيرة (بمعنى أن درجة الرافعة المالية أكبر) الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية ، غير أن هناك دراسات حديثة لم تجد علاقة أو أثر بين حجم المصارف وربحياتها مثل دراسة Dimitry Slogoube;2006 أي عدم وجود دليل على أن المصارف الكبيرة تعني أرباح كبيرة².

4-هيكل الودائع : تركز البنوك التجارية على جذب ودائع التوفير والودائع لأجل ، وذلك لأن هذه الودائع تعطي تلك البنوك مرونة أكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة ، وذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر .

5-توظيف الموارد : توجه البنوك التجارية الجزء الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية ، كونهما يعدان أهم مجالات الاستثمار للبنك التجاري ، إذ إنه بزيادة نسبة الموارد

¹ أيمن أحمد الرشدان ،محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، عمان ،جامعة بل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية أطروحة ماجستير غير منشورة ،الأردن، 2002،ص:55-66.

²Dimitry Sologoube: "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraine", - BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics , in Helsinki, April 7-8, 2006, Finland, .p03.

المستثمرة في تلك الموجودات تزيد ربحية البنك التجاري ، حيث أن الدخل المتولد عنها يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك .

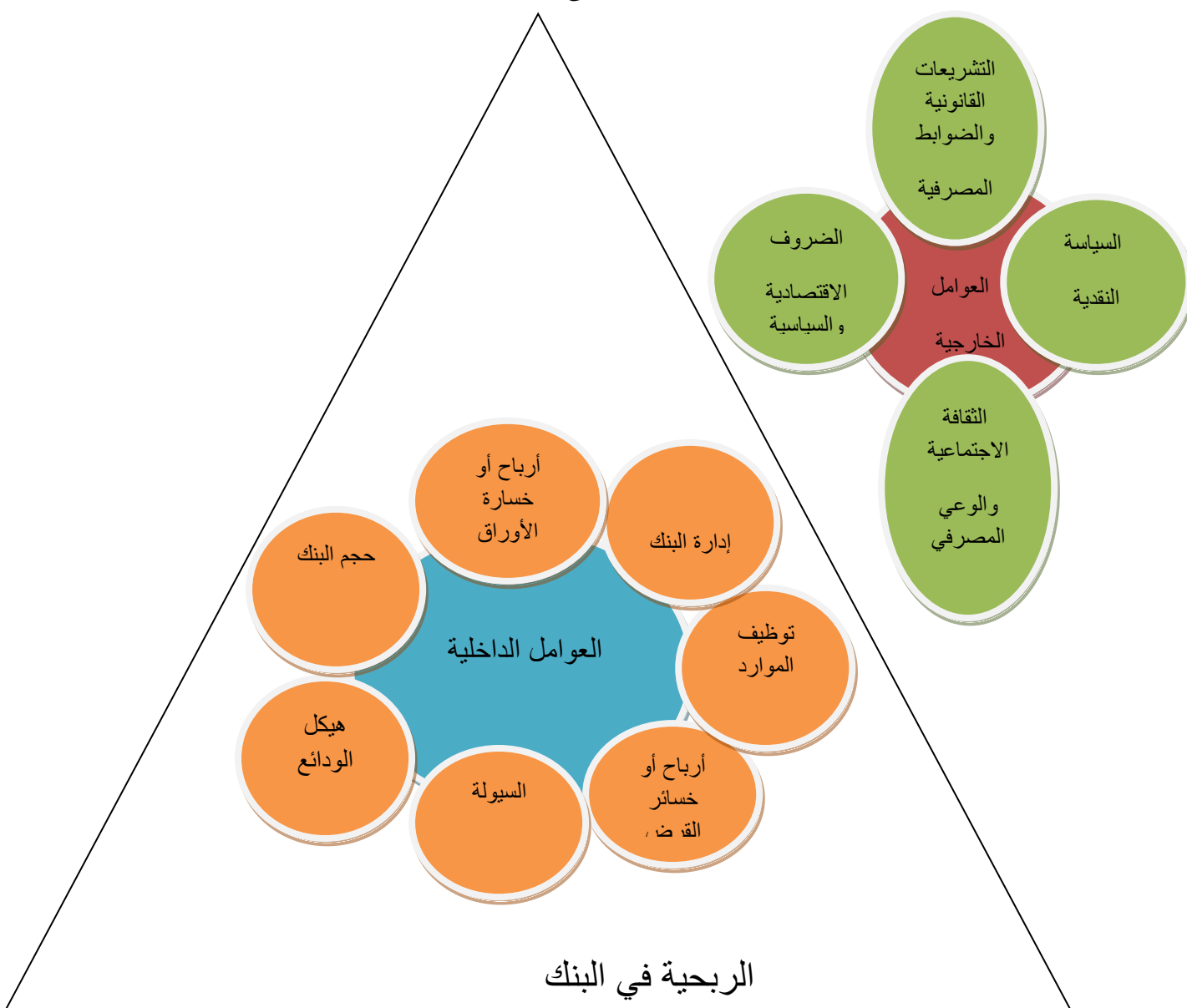
6-أرباح أو خسائر القروض: تؤثر عمليات الائتمان الممنوح من قبل البنك بشكل كبير على ربحيته ، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عمليات الائتمان ، اذ تعد القروض المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح.

7-السيولة: تمكن السيولة البنك من تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة ، حيث تمثل السيولة عنصر الحماية والأمان على مستوى البنك مع المحافظة على قدرة الجهاز البنكي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت ، ونضرا لأهمية السيولة للبنوك فإنها تلتزم بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية لا تقل عن حد أدنى من الالتزامات السائلة على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع وذلك حتى لا يضطر البنك إلى التصفية الاجبارية لبعض أصوله ، ماقد يترتب على ذلك من مخاطر ويساعد هذا التقدير في الموازنة بين متطلبات السيولة والربحية¹.

8-بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل عمر البنك وعدد موظفيه وعدد فروعها وكلها تتناسب بشكل طردي مع الربحية ، إذ تزيد الربحية كلما زادت هذه العوامل.

¹ أحمد حسين أحمد المشهوراي :أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2007، ص66.

شكل - 11 - العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ماسبق

المبحث الثاني: قياس الربحية في البنوك وأهم مؤشراتها

تعد الربحية مقياساً أفضل من الربح للحكم على كفاءة البنك ، لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقه ، بينما الربحية توجد مثل هذه العلاقة ، في هذا المبحث سنتطرق إلى ثلاث مطالب ، نتناول في الأول منها كيفية السيطرة على الربح وتقييم جودة الربحية ، أما في المطلب الثاني فتناولنا قياس الربحية باستخدام القوة الايرادية أو العائد على الموجودات ، أما المطلب الثالث فتناولنا فيه قياس الربحية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية .

المطلب الاول: السيطرة على الربح وتقييم جودته

1-السيطرة على الربح:

إن ربح المصرف هو حصيلة المتغيرات الآتية¹:

- معدلات الفائدة.
- مخصصات الاستهلاكات و المؤونات.
- النفقات العامة.
- أحجام التسليفات و الودائع و استعمالات الخزينة.

1-1-معدلات الفائدة :

إن قاعدة العرض و الطلب هي التي تحدد معدلات الفائدة في أسواق الرأسمال، إلا أن هذه القاعدة ليست العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد المعدلات لأن سلوك السلطات النقدية و تأثير المعدلات المطبقة في أسواق الرأسمال الأجنبية ينعكسان أيضاً على مستوى معدلات الفائدة.

¹ فريد الصلح، موريس نصر، المصرف و الأعمال المصرفية ، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1989، ص 225 .

ليس المستوى المطلق لمعدلات الفائدة هو الذي يهم في تحديد قيمة الربح بقدر ما يهم الهامش بين المعدلات التي يقترض بها المصرف موارده و المعدلات التي يستوفيهها على استعمالاته " هامش الفائدة " .

وبسبب المنافسة بين مؤسسات التسليف ، فإن إدارة المصرف لا تسيطر على معدلات الفائدة والمعدل الأساسي المصرفي ومعدل السوق النقدية.

وكل ما تستطيع عمله هو محاولة وضع سياسة فائدة مستوفية من المقترضين أعلى المعدلات على التسليفات .

إن الهدف المنشود هو الحفاظ على أعلى فارق إيجابي بين معدلات الفائدة المدنية و معدلاتها الدائنة.

1-2- أحجام التسليفات والودائع :

يشكل إزدياد أحجام التسليفات و الودائع وسيلة قصيرة الأجل لزيادة الربحية إذا كان المردود الهامشي للتسليفات أعلى من التكلفة الهامشية للودائع .

ويؤثر تكوين التسليفات والودائع تأثيرا كبيرا على الناتج المصرفي الصافي، ففي الفترة التي تتغير فيها معدلات الفائدة مرارا، وبفارق كبير، يتعرض المصرف لخطر يمكن أن يتجاوز معدل فائدة السوق النقدية، الذي يحصل بموجبه على موارد خزينته و معظم الودائع لأجل و السندات على الصندوق . إن السلفيات الممنوحة بفائدة ثابتة تكسب إيرادات الاستثمار المصرفي، مقاومة كبيرة بالنسبة إلى ارتفاع معدلات الفائدة أو انخفاضها .

1-3- النفقات العامة :

من البديهي أن تطرح النفقات العامة من الناتج المصرفي الصافي، و تؤثر قيمتها على نتائج الاستثمار الإجمالية، و من المستحسن ضغط النفقات العامة .

1-4- الاستهلاكات و المؤونات :

إن مخصصات الاستهلاكات و المؤونات هي أموال مقطوعة من النتيجة و مرتبطة بالأصول الثابتة و المخاطر المحتملة .

تلعب غالبا هذه المخصصات دورا تخفزيا بين نتيجة الاستثمار الإجمالية و الربح عن طريق تمكين إدارة المصرف من أن تظهر في الميزانية المستوى المطلوب من الربحية الذي تراه مناسبا اتجاه الغير " السلطات النقدية و مصلحة الضرائب " و المساهمين¹.

2-تقييم جودة الربح : يجب على مستخدم القوائم المالية تقييم جودة أرباح البنك ، حيث تعرف جودة الأرباح بأنها درجة الارتباط بين الربح المحاسبي للمنشأة وربحها الاقتصادي ، وهناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم جودة الربح ومن بينها :

1-مقارنة المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة بتلك المستخدمة في الصناعة بشكل عام والمنشأة التنافسية ، وما اذا كانت هذه المبادئ تؤدي إلى تضخيم الأرباح.

2-مراجعة التغيرات التي حدثت حديثا في المبادئ والتقديرات المحاسبية ، وما اذا كانت تؤدي الى تضخيم الأرباح.

3-تحديد ما اذا كانت المصروفات الاختيارية مثل الدعاية و الاعلان قد تم تأجيلها وذلك بمقارنتها بتلك الخاصة بالفترات السابقة .

4-مراجعة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لتحقيق ما إذا كانت هناك خسائر محتمل قد تقلل الأرباح والتدفقات النقدية مستقبلا .

5-مراجعة القسم الخاص بمناقشات الادارة وتحليلها ضمن التقرير السنوي ورأي المراجع لمعرفة رأي الادارة حول مستقبل المنشأة، والتعرف على أية مشاكل محاسبية أساسية².

¹ فريد الصلح، مورييس نصر، مرجع سابق، ص 226 .

¹ ريتشارد شرويدو وآخرون :نظرية المحاسبة ، ترجمة خالد كاحيجي و ابراهيم فال ، دار المريخ للنشر ،السعودية 2007، ص: 201-202

فهذه الأساليب تساعد في تحديد ما إذا كانت القوائم المالية للبنك قد غيرت من الطبيعة الاقتصادية لعملياته بشكل مناسب ، وبالتالي يجب على مستخدمي القوائم المالية محاولة تسوية هذه القوائم بما يعكس الواقع الاقتصادي .

المطلب الثاني : قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)

1- نموذج العائد على الأصول (ROA)

يستند¹ هذا النموذج في قياس الربحية الى العلاقة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيق القوة الايرادية أو العائد على الموجودات ويعرفها بأنها "قدرة الاستثمار المعين على تحقيق عائد نتيجة استخدامه ، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها في نشاطها الأساسي " .

2-حسابه : ويتم احتساب القدرة الايرادية للمنشأة بقسمة صافي ربح العمليات على إجمالي الأصول وذلك كما يلي :

القوة الايرادية = معدل دوران الأصول * هامش ربح العمليات .

أي القوة الايرادية = صافي ربح العمليات / إجمالي الموجودات

ومن جهة ثانية فإن العائد على الموجودات يساوي أيضا صافي الدخل مقسوما على إجمالي الأصول ، وهكذا يمكن قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم إمتلاكها خلال هذه الفترة .

$$\text{العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{ربح العمليات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

3- حساب العائد على الأصول (ROA) في البنوك:

في البنوك التجارية (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول ، حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تمتلكها البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية

¹ M Kumar.S & Gulatir.R : easuring efficiency effectiveness and performance of Indian public sector banks ,International journal of Productivity and Performance Management, Vol 59

معينة ، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه ، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها) في نشاطها الأساسي ، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الموجودات بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ويشتق من مقياس العائد على الأصول عدة مقاييس أخرى منها :

*الدخل من إجمالي الفوائد /متوسط الموجودات :

تقيس هذه النسبة العائد من الدخل الأساسي للمصرف ، فإجمالي الفوائد تشمل جميع الفوائد المحصلة من القروض والأرصدة لدى المصارف والسندات والأسهم وشهادات الإيداع المشتراة وتتم القسمة على متوسط الموجودات بغية وجود عدالة في قيمة هذه الموجودات وهي تساوي (الموجودات في أول مدة +الموجودات في آخر مدة)/2.

*الدخل من صافي الفوائد /متوسط الموجودات : حيث تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية ، فصافي الفوائد هي الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة .

*صافي الربح /متوسط الموجودات : وتقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المصرف لموجوداته ومطلوباته ، حيث يتمثل صافي الربح في الفرق بين إيرادات المصرف من فوائد وعمولات مقبوضة وإيرادات الاستثمارات بشكل أساسي ، والنفقات من فوائد مدفوعة ومصاريف إدارية وعمومية¹.

وللحصول على مزيد من النسب فإنه يتم تحليل الأنواع المختلفة من المصروفات والضرائب كما يلي :

نسبة مصروفات الفوائد = مصروفات الفوائد /إجمالي الإيرادات .

نسبة المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد /إجمالي الإيرادات .

¹ باسل أبو زعيتير ، مرجع سابق ، ص:78.

نسبة مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض / إجمالي الإيرادات .

نسبة الضريبة = ضرائب الدخل / إجمالي الإيرادات .

ومجموع هذه النسب وهامش الربح يساوي الواحد الصحيح ، وكلما انخفضت أي نسبة من النسب الأربعة السابقة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع ربحية البنك .

*منفعة الأصول = (دخل الفائدة / إجمالي الأصول) + (الدخل الأخرى بخلاف الفوائد / إجمالي الأصول) .

وتشير هذه العلاقة إلى إجمالي عائد الأصول الناتج عن الدخل من الفائدة ، والدخل من المصادر الأخرى ، كما تؤثر تركيبة الأصول على العوائد ، فالاستثمار في القروض عادة مايدر عائداً أكبر مقارنة بالاستثمارات في الأوراق المالية ، وهكذا يمكن للإدارة أن ترفع من دخل الفائدة من خلال تغيير تركيبة الأصول وذلك بالتحويل من الأوراق المالية إلى القروض ، وهكذا يتم عمل مراجعة مستمرة لأحجام الأصول التي تحقق الإيرادات والتعرف على الاستثمارات المناسبة في الأوقات المناسبة وبهذا يمكن التعرف ما إذا كان البنك يحقق فوائد وأرباح على الأصول أكبر أم أقل من البنوك الأخرى المناظرة ، وكذلك التعرف على تأثير الحجم .

$$\text{*العنصر الأساسي في مزيج الربحية} = \frac{\text{الأصول المربحة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتشمل الأصول المربحة كل الأصول التي تولد دخل من الفوائد أو متحصلات إيجارية ، ويتم قياس هذا النوع من الأصول من خلال طرح كل الأصول غير المربحة من إجمالي الأصول ، وكلما كان العنصر الأساسي في مزيج الربحية كبير كلما كبر حجم المنفعة المتولدة من الأصول (AU) .

المطلب الثالث : قياس الربحية باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية (R OE)

1- نموذج العائد على حقوق الملكية

يعتبر العائد على حقوق الملكية أو نموذج "Dupont" واحد من أهم النماذج المستخدمة في قياس الربحية ، حيث بدأ هذا النموذج في بداية القرن العشرين ، حيث اقتصر في بادئ الأمر على قياس نسبتي تعبر الأولى عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح ، وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات ، فيما تعبر

النسبة الثانية عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها ، وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات¹ .

وفي عام 1970 تم تطوير النموذج ليتحول من معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية.

2- مفهوم العائد على حقوق الملكية :

يقصد بحقوق الملكية (حقوق المساهمين) ذلك الجزء من الميزانية العمومية الذي يمثل مجمل ملكية المساهمين وحقوقهم في الشركة ، وتتكون حقوق الملكية من رأس المال المدفوع مضافا إليه جميع الاحتياطات الثانوية والاختيارية ، وكذلك الأرباح غير الموزعة² .

أما العائد على حقوق الملكية فهو مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ، وهو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك خاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان ، مخاطر السيولة مخاطر معدل الفائدة ، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال³.

إن معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يقيس معدل العائد المتحقق لاستثمار أموال المالكين وهو مقياس لأداء الإدارة ، فإذا كان هذا المعدل مرتفعاً فهو دليل للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية في حين يشير انخفاضه إلى تمويل متحفظ بالقروض .

3- حساب معدل العائد على حقوق الملكية : ويتم استخراج معدل العائد على حق الملكية (ROE) من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع حقوق الملكية⁴ .

$$\text{Return on Equity (ROE)} = \frac{\text{Net Income after taxes}}{\text{Net Income after taxes}}$$

¹ محمد صالح جابر ، الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية ، ط1، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ، الكويت 1982، ص166.

² محمد صالح جابر ، مرجع سابق ، ص166.

³ محمد علي محمد العقول ، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان ، 1997، ص46.

⁴ علاء عبد الحسين صالح وعدي صفاء الدين فاضل، تقييم أدا الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية للفترة 2008-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، السنة الثامنة ، العدد 25، 2010، ص149، 150.

Total Equity

إن العائد على حقوق الملكية يتكون من ثلاث مؤشرات مهمة هي :

مؤشر تقييم الربحية ، مؤشر كفاءة إدارة الأصول ومؤشر مضاعف حق الملكية أو الرفع المالي

ومن هنا فإن العائد على حقوق الملكية مشتق من المؤشرات الثلاثة أعلاه¹ وكمايلي :

العائد على الملكية = مؤشر الملكية * مؤشر الأصول * مؤشر الرفع المالي

مايستفاد من النموذج أعلاه أن تقييم أداء الشركات يمكن تحليله بارتفاع نسبة العائد على الملكية أو إنخفاضه ويمكن أن يتم تحليل سببها من خلال تحليل النسب التي ساهمت بهذا الارتفاع ، مما يعطي بعدا تحليليا لتقييم الأداء .

4- حساب معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك :

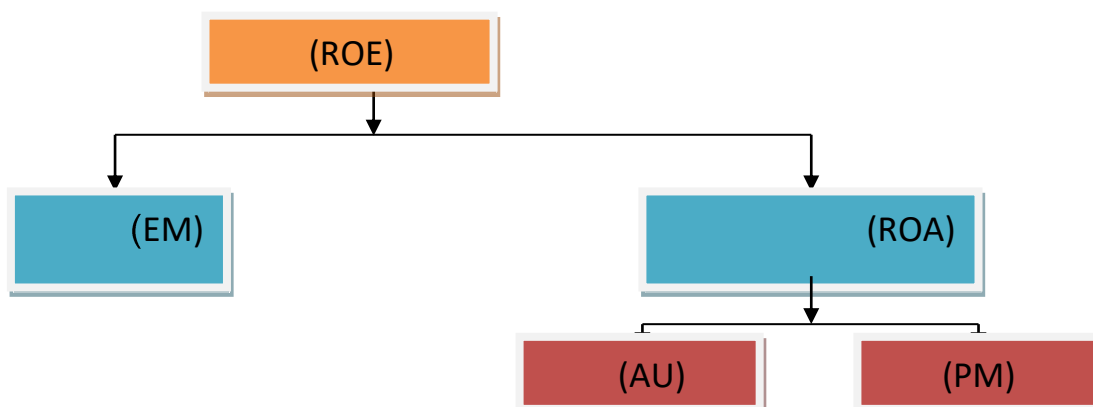
تختلف طبيعة البنوك عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) في البنوك وفق نموذج "Dupont" ، إذ يوضح هذا النموذج شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من إستخدام الرافعة المالية ، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول (ROA) بمضاعف حقوق الملكية (EM) أو ما يسمى بالرافعة المالية :

$$ROE = (ROA) * (EM)$$

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي :

¹ علاء عبد الحسين صالح وعدي صفاء الدين فاضل، مرجع سابق ، ص150

الشكل-12:- نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)



المصدر : طارق عبد العال حماد ، تقييم أداء البنوك ، "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص:91.

إن الصيغة تفسر الأداء بشكل أوضح ، فارتفاع أو انخفاض العائد على حقوق الملكية يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أو انخفاض العائد على الأصول أو الرافعة المالية أو كلاهما، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع قيمة مؤشر الرافعة المالية ، فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناتجة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في إستثمارات أو توظيفات البنك لذا على المحللين والمساهمين التعرف على مستوى الخطر الذي يتطلبه ذلك المستوى من العائد والاداء ، أما إذا كان الارتفاع بسبب العائد على الأصول ، والذي يعكس الإدارة الممتازة للأصول فإنه ستكون في هذه الحالة رسالة أخرى للمحللين والمساهمين عن إدارة المؤسسة¹، وللاشارة فإن (ROA) مؤشر تقييم كفاءة إدارة الأصول أو ما يسمى بمؤشر العائد على الأصول يتحدد في البنوك بمؤشرين هما :

-هامش الربح (PM) : يعكس مدى قدرة الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف .

-منفعة الأصول (AU) : ويسمى إستعمال الأصول حيث يدل المؤشر على الاستغلال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول ، وعليه فإن : $(ROA) = (AU) * (PM)$.

5- قياس الربحية باستخدام مؤشرات أخرى² :

¹ طارق عبد العال حماد :تقييم أداء البنوك "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية ، الاسكندرية، 2001، ص:91.

² مخلص حمزة جدوع ومحمد عبد الواحدجاس: تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كليةالرافدين الجامعة للعلوم ، العدد39، العراق، 2016،ص310،(بتصرف).

بالإضافة للمؤشرين السابقين :العائد على الاصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) هنالك مؤشرات اخرى لقياس الربحية نذكر منها :

1-هامش الفائدة = (الفوائد الدائنة -الفوائد المدينة)/الاصول العاملة.

وتشمل الاصول العاملة الاصول كافة باستثناء النقدية والاصول الثابتة.

2-هامش صافي الربح بعد الفوائد = صافي الربح بعد الضرائب /الفوائد الدائنة.

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح بعد الضرائب والفوائد الدائنة اذا انخفضت النسبة فذلك يعني ان البنك غير قادر على تحقيق الأرباح وبالتالي انخفاض العوائد ، أما اذا حدث العكس فإن ذلك مؤشر ايجابي ويساعد البنك على مواجهة التحديات المتعلقة بانخفاض السيولة أو انخفاض الفوائد الدائنة في المستقبل .

أرباح السنة الماضية

3-معدل العائد على الأموال المتاحة =

حق الملكية + الودائع

يعطي هذا المعدل ربحية الأموال المتاحة للتوظيف في البنك ,وهي تشمل الودائع حق الملكية ,ويتم حساب هذا المعدل بقسمة أرباح السنة الماضية على حق الملكية , بالاضافة الى الودائع .

4-درجة استخدام الاصول =الفوائد الدائنة/ اجمالي الاصول.

نسبة استخدام الاصول من مقاييس الربحية المهمة والتي تمثل العلاقة بين حجم ادرار الفوائد و الاصول المستخدمة في البنك ، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت الربحية.

المبحث الثالث: الموازنة بين قيدي السيولة والربحية في البنوك التجارية

المطلب الأول: العلاقة بين الربحية والسيولة والتعارض بينهما

من أهم واجبات المدير المالي أن يوازن بين السيولة و الربحية وان يحافظ على هذا التوازن باستمرار . والحقيقة فان هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لان توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية، ولهذا فان المدير المالي يجد نفسه أمام معادلة صعبة الحل في بعض الأحيان.

يلاحظ وجود علاقة عكسية بين السيولة و الربحية أي كلما زادت درجة السيولة قلت درجة الربحية والعكس بالعكس، لذلك نجد مثلا الأصول السائلة الحاضرة مرتفعة لكنها لا تدر عائداً على البنك وهذا لعدم استغلال أموالها في استثمارات يمكنها أن تدر دخولا، وفي حين أن القروض والسلفات تحقق أرباح وعوائد كبيرة ولكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى البنوك التجارية.

لذلك يجب أن يكون مفاضلة بين هذين الهدفين من البنوك وينبغي ألا يكون أحد الأهداف على حساب الآخر لان كلاهما له أهمية، إذا أخذوا أهمية للسيولة في البنك نكون قد أهملنا الربحية وذلك لعدم استثمار السيولة لصالح البنك وبالتالي البنك لا يدوم فترة أطول، ومن جهة أخرى إذ لا يهتمون بالسيولة وتوجه كلها إلى الاستثمار أي البنك تهتم بالربحية فقط وبالتالي قد يواجه مشكلة الإعسار أو الإفلاس.

لهذه الأسباب فان إدارة السيولة في البنك التجاري ينبغي أن تولي الاهتمام الواجب، مما يؤثر في نهاية المطاف على بحية البنك.¹

إن الهدف الأساسي لأي وحدة اقتصادية هو زيادة قيمتها وهذا يتطلب تحقيق هدفين فرعيين هما السيولة و الربحية وهذان الهدفان في الحقيقة متعارضان وعلى الوحدة الاقتصادية في محاولاتها لتحقيق إحداها أن لا تغفل الهدف الآخر فتحقيق هدف السيولة عن طريق الاحتفاظ بأصول متداولة سريعة التحول إلى نقدية يؤدي إلى تجميد هذه النقدية عن العمل وعدم تحقيقها للأرباح بينما الأصول الأقل سيولة هي أكثر ربحية لذا نجد أن ربحية الأصل تتناسب عكسيا مع سيولته كما إن سعي الوحدة الاقتصادية لتحقيق الأرباح يؤدي إلى استخدام النقدية وعدم الاحتفاظ بأصول سائلة أو سريعة التحول إلى نقد مما يضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها في مواعيدها وعليه فان المدير المالي عليه الموازنة بين هدفه تحقيق السيولة وتحقيق الربحية.²

إن النقص في السيولة يخلق مشكلة أمام البنك التجاري، كما أن زيادتها تخلق مشكلة أيضا، أي أن زيادة السيولة تعني تفويت فرصة ممكنة لربح لو أمكن التخلص من فائض السيولة، على حين نجد أن الهدف

¹ Zaphqniash akunga maaka.the relationship between liquidity risk and financial perfoemance of commercial banks in Kenya, October, 2013, p 5_6.

² تانيا قادر عبد الرحمان، وآخرون. العلاقة بين السيولة كأساس والربح كهدف، دراسة تطبيقية في الشركة الوطنية لصناعة الأثاث المنزلي، على الرابط: <https://iasj.net>

الأساسي للمصرف هو تحقيق أقصى ربح ممكن، وهو هدف لا يتفق مع ترك الأموال عاطلة، وبالتالي فإن البنك في حاجة ماسة في استثمار أكبر قدر ممكن من موارده في أصول ذات العائد كبير¹.

وبالتالي يمكننا القول بأنه كلما زادت سيولة الأصول ، قل العائد من ، والعكس صحيح ، ونعني بالزيادة في السيولة هنا أن البنك يفضل عنصر السيولة ، فيحفظ بجزء كبير من أصول في شكل أوراق نقدية أو أوراق حكومية وأصول ذات سيولة مرتفعة ، ولكن لن يحقق عندئذ أي أرباح تذكر. وقد يفضل البنك ممارسة القروض على نظام واسع ، وبالتالي يستطيع أن يزيد من أرباحه².

المطلب الثاني: الموازنة بين السيولة والربحية في البنك التجاري باستخدام إدارة الأصول والخصوم

1- مفهوم إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية:

إن إدارة الأصول والخصوم أو ما يعرف بإدارة الموجودات والمطلوبات تعني إدارة البنود داخل وخارج الميزانية للمصرف بما يحقق التوازن النوعي بين الموارد المالية المتاحة وبين استخداماتها في توظيفات متنوعة بما يضمن توزيع علمي دقيق لتلك الموارد وإيجاد نوع من التوازن والانسجام بين المتغيرات الأساسية (الربحية ، المخاطر ، السيولة) بما يغطي جميع المخاطر الناجمة عن تقلبات السوق وإدارة السيولة وتخطيط رأس المال بهدف تعظيم العوائد وتحقيق الأمان والتشغيل السليم والنمو والتطور المؤسسي واستمرارية الأعمال المصرفية ، فقد يواجه البنك التجاري في بعض الأحيان حالات عجز كثيرة، منها عدم القدرة عن الوفاء بالتزاماته يطلق عليها العسر المالي، ويواجه أيضا ضعف السيولة، أي طلبات كبيرة للسحب من جانب المودعين، أو انخفاض حجم الودائع، وبالتالي فإن البنك يواجه المتاعب من طريقتين ويقصد بالبنك أنه عاجز عن الوفاء بالتزامات هو البنك الذي تدهورت قيمة أصوله، حتى أصبح رأس المال لا يكفي للوفاء بهذه الالتزامات، وبالتالي فإن الإدارة فشلت في ميدان المنافسة، وتتولى السلطات النقدية تصفية أصوله أو بيعها لبنك آخر ، وتستخدم إدارة الأصول والخصوم في جميع البنوك سواء التجارية أو غيرها.

¹ ربيع محمود الروبي: اقتصاديات النقود والمصارف، دار الحقوق 1985، ص 310، 309
² مصطفى رشدي الشبيخة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، مصر، 1985، ص 207

أما ضعف السيولة ، فيعني عدم قدرة البنك على تلبية طلبات السحب النقدي الفوري أو بعد أخطار عاجل. ويؤدي هذا العجز إلى انتشار إشاعات خطيرة حول البنك وتلوث سمعته المالية¹.

وتواجه البنك هذه الحالة بالتخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق الخصم، والعادة الخصم للأوراق التجارية أو بيع الأوراق الحكومية. أما في الأجل القصير فإن هناك تعارض بين الربحية من ناحية ودرجة اليسر المالي والسيولة من ناحية أخرى ، ذلك أن القروض ذات الاحتمال الأكبر لخطر عدم السداد هي أعلى القروض عائدا ، ومع ذلك إن الاندفاع وراء هذه القروض قد يؤدي إلى العسر المالي والإفلاس. ومن ناحية أخرى فإن القروض والاستثمارات طويلة الأجل تدر عائدا من تلك القروض والاستثمارات قصيرة الأجل، ومع ذلك فإن الارتفاع الشديد في متوسط أجل هذه الأصول يضر بمستوى السيولة.

2-انواع ادارة الاصول والخصوم في البنوك التجارية:

2-1-ادارة الاصول والخصوم التقليدية: وهي المطبقة في اغلب البنوك الجزائرية ومنها البنك محل

الدراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR حيث تهدف فيها البنوك إلى² تحقيق أقصى ربح وتخفيض المخاطر لديها إلى أدنى درجة ممكنة مع المحافظة على نسب سيولة كافية لمواجهة طلبات المودعين عند سحب ودائعهم.

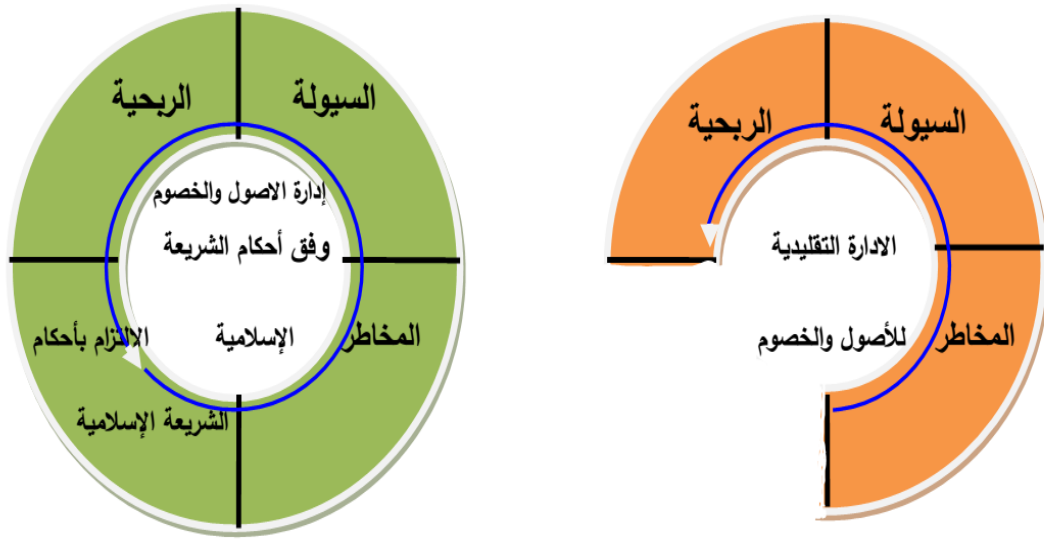
2-2-ادارة الاصول والخصوم وفق أحكام الشريعة الاسلامية:إن البنوك الاسلامية تهدف إضافة

إلى³ تحقيق أقصى ربح إلى تطبيق شرع الله في المعاملات المالية والمصرفية وفق معايير الحلال والحرام والتمييز بين الخبيث والطيب ، وبالتالي فإن ادارة الاصول والخصوم في البنوك الاسلامية تهدف "إضافة إلى ادارة السيولة والربحية بكفاءة تحقق الأمان للبنك ، وتطور أعماله وتزيد موارده " إلى الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية وبالتالي المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وأهداف المجتمع وتحسين المناخ الاستثماري العام .

¹ باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريح، 1987، ص 139، 138
² عمر محمد فهد شيخ عثمان: إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة) ، اطروحة دكتوراه فلسفة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، جامعة دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، 2009 ، ص:80
³ المرجع نفسه ، ص80.

والشكل-13- في الأسفل يوضح الفرق بين الادارة التقليدية للأصول والخصوم والادارة وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

والشكل-13- في الأسفل يوضح الفرق بين الادارة التقليدية للأصول والخصوم والادارة وفق أحكام الشريعة الإسلامية:



المصدر : من اعداد الطالبة بناء على ما سبق

3-مبادئ الادارة التقليدية للأصول والخصوم في البنوك التجارية:

ونجد أهم المبادئ المعتمدة في ادارة الأصول والخصوم في البنوك والتي اتفقت عليها أغلب الدراسات السابقة كما يلي:

- 1-إيجاد نوع من التوافق والتوازن النوعي بين بنود الموارد والاستخدامات بما يحقق حدود سقف التوظيفات ويجنب المصرف المخاطر المتنوعة في عملياته المصرفية ويضمن سيولة مناسبة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف .

2-تعظيم الربح والعائد على حقوق الملكية وضمن مستويات مقبولة ومسيطر عليها من مخاطر السوق (أسعار الأسهم ، أسعار الصرف ، أسعار الفائدة ، أسعار السلع) وكذلك من مخاطر السيولة للتمكن من الوفاء للمودعين والدائنين ، فضلاً عن مخاطر الائتمان واحتمالية تعثر الزبائن.

3-تحقيق قواعد النمو السليم وتحسين مؤشرات المركز المالي مع عدم التضحية بجودة الخدمة المقدمة .
التحكم في الحد الأقصى لحجم الأصول والخصوم (الفئات الرئيسية)

4-إدارة رأس المال وإدارة "تسعير تحويل الأموال"

5-تسعير القروض والودائع وتحقيق ترابط وتوافق بين الشروط والقواعد وبين مواعيد الاستحقاق

6-التحكم في مخاطر معدل الفائدة/الأرباح ، والعمل على وضع معايير وتقنيات لقياس المخاطر المحيطة بمعدل الفائدة/الأرباح

7-التحكم بالمخاطر التي تعترض العملات الأجنبية

8-التحكم في "الأدوات المالية المشتقة" وتحليل فاعلية الإدارة المتبعة

المطلب الثالث : تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام أساليب الإدارة التقليدية للأصول والخصوم في ظل الموازنة بين السيولة والربحية:

1-أساليب الإدارة التقليدية للأصول في البنوك:

1-1-الأسلوب التجميعي للأموال:

تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب ، في تجميع الأموال في مختلف المصادر ودائع تحت الطلب ، ودائع الادخار ، رأس المال و الاحتياطات والاقتراض من جهات أخرى ، ثم توزيع مختلف بنود الأصول¹.

ويمكن تقسيم هذا الأسلوب إلى مدخلين²:

مدخل الأموال المشتركة.

مدخل أولويات استخدام الموارد.

¹ نفس المرجع السابق، ص 96

² ربيع محمود الروبي: مرجع سابق، ص 313ن315

فالمدخل الأول نعني به أن كل موارد المصرف واستخداماته مجتمعة ، أي أن كل مورد على حده يغني جميع أوجه الاستخدام.

أما الثاني يتم بمقتضاه وضع جدول أولويات استخدام مرتبة ترتيبا تنازليا ، بحث ويتم توفير احتياجات المجموعة الأولى ثم الثانية وهكذا.

ويتطلب هذا الأسلوب معرفة القيود الموضوعية على المصرف مثل قيود السيولة العامة في الاحتياطات القانونية و الأرباح المستهدفة ، وبالتالي فإن إدارة المصرف توظف الأموال حسب أولويات معينة ترضي القيود المختلفة ، وتساعدها في حل مشكلة السيولة و الربحية¹.

1-2- أسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها:

يعتمد هذا الأسلوب في تخصيص أموال البنك ، على مصدرها استنادا إلى أن السيولة التي يحتاجها البنك ترتبط بمصادر الأموال ، فالودائع تحت الطلب تحتاج إلى احتياجات كبيرة ، حيث أن كل دينار يودع كوديعة تحت الطلب يوجه إلى الاحتياطات من الدرجة الأولى و الثانية وجزئ صغير منها يوجه للاستثمار في القروض.

. أما ودائع الادخار و الودائع الزمنية ، تتطلب سيولة أقل ، حيث أن جزءا كبير منها يوجه إلى القروض و الاستثمارات المالية الأخرى². بالإضافة إلى الاحتياطي من الدرجة الأولى و الاحتياطي من الدرجة الثانية

. أما رأس المال والاحتياط ، فانه يتطلب سيولة أقل ، لذلك تستخدم الأموال الناتجة عنه في تمويل الأصول الثابتة كالألات و العقارات والقروض طويلة الأجل وأوراق مالية درجة سيولتها منخفضة ، وتتمثل الميزة الأساسية لهذا الأسلوب في تخفيض الأصول السائلة وتوظيف أموال إضافية في القروض والاستثمارات المالية ، وهذا ما يؤدي زيادة أرباح البنك.

ويفترض هذا الأسلوب أن مصادر مستقلة وأن استخدام الأموال منها يتم بصفة مستقلة عن بقية الأموال من المصادر الأخرى ، وهذه الفرضية غير واقعية ، حيث أننا نجد البنوك التجارية تعمل على جذب

¹ صالح الأمين الأرباح: اقتصاديات النقود والمصارف، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 1991، ص 96

² ربيع محمود الروي: مرجع سابق، ص 314

الودائع ، كما أن أي عميل يحاول الاقتراض من البنك الذي يتعامل معه (أي الذي به حسابه الجاري) ، وبهذا فإن دخول ودائع جديدة يلزم على المصرف تلبية بعض متطلبات الاقتراض للمودعين الجدد.

2- أساليب الادارة التقليدية للخصوم في البنوك التجارية:

يتمثل الأسلوب الأول لإدارة المخاطر المالية في موائمة فترات الأصول والخصوم للحد من المخاطر أو عدم التعرض لها من الأساس ، فإذا كان من المتوقع لسلوك أصول التمويل الأصغر أن يكون مماثلاً لسلوك الأصول طويلة الأجل كما ناقشنا سابقاً ، يجب حينئذ موائمتها مع الخصوم طويلة الأجل ؛ من رأس المال ، والديون طويلة الأجل (لاحظ أن القروض طويلة الأجل بالفعل)، وودائع العملاء المستقرة. ومع هذا ، فستظل هناك دائماً مدفوعات للفوائد وأصل رأس المال على مدار الزمن ، وتمويلات ضرورية لمواجهة سحبات المودعين ، والتكاليف التشغيلية الشهرية ، مما يعني أنه لا يمكن موائمة البنود على نحو تام ودقيق.

وبمجرد الانتهاء من إجراء تحليل للفجوة ، فسيتوافر لدى مؤسسة التمويل الأصغر مقياس يسير إلى احتياجات إعادة التمويل لدى المؤسسة. وقد تقرر مؤسسة التمويل الأصغر. باستخدام هذا التحليل ، أنه ينبغي أن يتوافر لديها بشكل دائم مقدار ثابت ومحدد من السيولة مثبت خارج الميزانية العمومية (مثل تسهيل ائتماني دوار [يتجدد تلقائياً] أو رصيد للسحب على المكشوف)، لضبط أي تفاوت زمني قصير المدى بين التمويلات القديمة المستحقة والتمويلات الجديدة التي تحل محلها. كما يجوز للمؤسسة أيضاً أن تقرر تقديم ودائع لأجل ذات مدة استحقاق محددة ؛ لتعبئة أموال الآن ، بحيث يكون هناك القليل من الخصوم الأخرى المستحقة ، وتحتاج إدارة مؤسسات التمويل الأصغر إلى تكون على وعي بسلوك العملاء أصحاب الودائع لأجل (ينبغي أن يتم إجراء تحليل للتقلب للودائع لأجل بالطريقة نفسها التي يتم بها إجراؤه للودائع الادخارية)¹، وينبغي على الإدارة ألا تعتمد على هذه الودائع كمصادر للتمويل على المدى الطويل، لاسيما في الفترات التي تتناقض فيها السيولة في الأسواق بشكل عام.

إن تحليل فجوة السيولة يمكن أن يكون كذلك أساساً لوضع إستراتيجية تمويل لأي من مؤسسات التمويل الأصغر ، ففي الأمثلة المشروحة سابقاً نجد أن الأصول والخصوم المتضمنة في جدول الفجوة مقصورة على تلك الموجودة في الوقت الحالي في الميزانية العمومية (فيما عدا الفوائد المستحقة على قروض

¹ كارلا بروم: "إدارة الأصول و الخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع" المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد 55، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2009، ص 9

التمويل ، حيث انها التزامات تقاعدية يتعين الوفاء بها في المستقبل). أما إدارة مؤسسات التمويل الأصغر فيتمكن أن نضيف تكاليف تشغيلية شهرية مستقبلية أو نفقات أخرى متوقعة لجدول الفجوة : حيث تعد هذه تكاليف يتعين تغطيتها بتمويلات جديدة أو بأصول سائلة كمصادر أموال.

يهدف المسير المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة وكذا الملائمة بين هدفي توفير السيولة وتحسين الربحية ، وتتحقق ربحية المؤسسة من خلال الكفاءة في استغلال أصول وموارد المؤسسة ، بينما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في إدارة عناصر رأس المال العامل ، وفي قدرة المؤسسة في الحصول على التمويل قصير الأجل وطويل الأجل.

فالسيولة ضرورية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها وتقادي مشكلات خطر الإفلاس والتصفية إن لم تتوافر السيولة ولو لفترة قصيرة ، وفي نفس الوقت ، فان زيادة السيولة عن الحاجة قد يؤدي إلى تخفيض الأرباح نتيجة توظيف المؤسسة لجزء من أموالها في استثمارات ذات عوائد منخفضة¹.

والربحية ضرورية لقدرة المؤسسة على البقاء والاستمرار ، لان الخسارة المستمرة ستؤدي إلى تلاشي حقوق المساهمين وبدء التهديد لحقوق الدائنين ، وهو أمر غير مقبول منهم ، وستؤدي بهم إلى التوقف عن مد المؤسسة بأي تمويل جديد والعمل على تقليص التمويل القديم حيث أمكن ، ولتحقيق الربحية تسعى المؤسسات لتوظيف أكبر قدر ممكن من أموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة الأمر الذي يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة.

ويمكن القول بأن السيولة والربحية هدفان متلازمان لكنهما متعارضان ، لذا يجب على الإدارة المالية للمؤسسة إعطاء عناية خاصة للموازنة بين هذين الأمرين ، للآثار السلبية الكبيرة الممكن أن تنشأ عن عدم الموازنة بينهما ، وذلك من خلال مراقبة دقيقة للتدفقات النقدية الداخلية والخارجية ، حتى لا تكون هناك سيولة زائدة ، وفي نفس الوقت عليها أن توجه استثمارات إلى الغايات الأساسية التي قامت المنشأة من أجلها دون المبالغة في التوسع على حساب السيولة ، ومن المناسب الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك تلازم دائم بين السيولة والربحية ، إذ قد يتحققان معا فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة وسيولتها جيدة ، أو تتحقق إحدهما دون الأخرى فتكون ربحية المؤسسة مرتفعة ، ومع ذلك قد تعاني من أزمة سيولة ، والعكس قد يكون صحيحا.

¹ تاريخ المتصفح 2014/04/16-http://jps.2014/04/16-dir.com/forum_postsasp? TTD=3868

خلاصة الفصل :

في نهاية هذا الفصل نكون قد خالصنا الى ما يلي: المبحث الأول تناولنا فيه مفهوم الربح و الربحية ، فالأول يقيس الفرق بين الايرادات والتكاليف ، أما الثاني فيقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته ، وتعمل البنوك على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل ، ثم تناولنا أهمية الربحية المصرفية وطرق تحسينها والعوامل المؤثرة على الربحية المصرفية وأهمها الظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية والسياسة النقدية ، والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي ، أرباح أو (خسارة) الأوراق المالية ادارة البنك وحجمه وهيكل الودائع أما المبحث الثاني فتناولنا فيه السيطرة على الربح وتقييم جودة الربحية وقياس الربحية باستخدام القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA) وقياس الربحية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) أما المبحث الثالث فتناولنا فيه العلاقة بين الربحية والسيولة والتعارض بينهما، والموازنة بين السيولة والربحية في البنك التجاري باستخدام ادارة الاصول والخصوم وأنواعها ومبادئ الادارة التقليدية للأصول والخصوم وأساليب الادارة ذاتها للأصول متمثلة في الأسلوب التجميعي للأموال وأسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها و اساليب الادارة التقليدية للخصوم لحل مشكلة التعارض بين السيولة والربحية.

الفصل الرابع : دراسة

حالة بنك الفلاحة و التنمية

الريفية الجزائرية (BADR)

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في جانبه النظري من خلال تناول مدخل عام حول تقييم الأداء في البنوك التجارية ثم تقييم الأداء المالي في ظل قيد السيولة في البنوك التجارية ، ثم في ظل قيد الربحية والموازنة بينهما ، سوف نحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باختبار بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) لإجراء الدراسة الميدانية ، وتقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث سيتم من خلالها التعرض إلى تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) في المبحث الأول و تقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام نسب السيولة والربحية في المبحث الثاني ثم الموازنة بين نسب السيولة والربحية بتطبيق الإدارة التقليدية للأصول والخصوم من أجل تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية (BADR) في المبحث الثالث وأخير المبحث الرابع سنقوم فيه بتحليل إجابات الدراسة و اختبار الفرضيات من أجل التوصل إلى النتائج التي سوف يتم تعميمها على جميع البنوك الجزائرية.

المبحث الأول : تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المطلب الأول : تعريف ببنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

1- لمحة تاريخية عن البنك :

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي ، أسست بتاريخ 1982/03/13 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 138 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح يحتضن في يومنا هذا 310 وكالة و 33 مديرية جهوية منتشرة عبر الوطن، يشغل بنك البدر حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف ، ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية ، صنف من طرف مجلة قاموس البنوك " Bankers Almanach " طبعة سنة 2001، في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ، ويحتل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف .

2- التطور :

1982- 1990 : خلال الثماني سنوات الأولى كان هدف البنك المنشود فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية . بمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالمية في ميدان تمويل القطاع الزراعي ، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية وهذا الاختصاص كان منصوبا في إطار الاقتصاد المخطط حيث كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.

1991- 1999 : بموجب صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي ينص على نهاية فترة تخصص البنوك ، وسع البنك أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي ، خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات متميزة.

في المجال التقني هذه المرحلة كانت بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي :

* 1991 : تطبيق نظام " SWIFT " لتطبيق عمليات التجارة الدولية (الخارجية).

*1992 : وضع برمجيات مع فروعها المختلفة للقيام بالعمليات البنكية (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير الودائع، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن..).

*1992 : إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية (عملية فتح القروض الوثائقية أصبحت في يومنا هذا لا تتفوق 24 ساعة على الأكثر).

*1992 إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات .

*1993 :إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.

*1994 : تشغيل بطاقة التسديد والسحب BADR .

*1996 : إدخال عملية الفحص السلكي Tèlètraitement. فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

*1998 : تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك.

2000-2002 : تميزت بالوجود الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الإستثمارات المنجزة وجعل نشاطها ومستوى مردوديتها يساير قواعد إقتصاد السوق في مجال التدخل في تمويل الإقتصاد وقد رفع بنك البدر BADR حجم القروض إلى حجم كبير لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة وفي نفس الوقت رفع مستوى معونته للقطاع الفلاحي ومجالاته المختلفة.

3-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR :

الشكل رقم-14 - لهيكل التنظيمي العام لبنك BADR



المصدر : إعداد الطالبة ، بناء على معلومات مقدمة من طرف الموظفين إستنادا للمقررة التنظيمية لسنة 2015

المطلب الثاني : مهام وأهداف أعمال بنك BADR :

1-المهام :

باعتبار "البدر بنك" مؤسسة إقتصادية عمومية فإن الدور الأساسي المنوط بها هو تقديم الخدمات العمومية للزبائن وتسهيل التعامل ،بفتحها لحسابات جارية ، وإجراء عمليات الايداع والسحب أي القيام بجميع عمليات الصرف ، وإضافة إلى مهامها المتعلقة بسلك الموظفين ،حيث تتولى إستقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها إلى حساب الموظفين فمهمته هي تنفيذ العمليات المصرفية والاعتمادات المالية على إختلاف الأشكال ،ومنح القروض الفلاحية والتجارية ،والمساهمة في تنمية قطاع الفلاحة ،والأعمال التقليدية ،الزراعية والصناعية ويساعد على تشخيص الحركة المالية وكذا البرامج والمخططات المقررة ،وتحقيق الأهداف المرسومة للهيكل والأعمال المذكورة سابقا لاسيما رفع إنتاجها وإنتاجيتها كما وكيفا في إطار إنجاز مخططات التنمية الوطنية والقطاعية إلا أن مهام البنك تتجلى في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية بإعادة استثمار مبالغ الودائع في شكل قروض تختلف بإختلاف طبيعة القرض ومدته والشخص الممنوح له،ويتضح ذلك من خلال منح القروض الفلاحية والتجارية للقطاعين الخاص والعام ،سواء بالعملة الوطنية أو الاجنبية حسب إستراتيجية المشروع التي تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للوطن.

2-الأهداف والأعمال :

يسخر بنك البدر جميع إمكانياته من أجل :

- إحترام الضوابط التقنية للسيولة والائتمان وتوزيع الشيكات حسب تعليمات السلطة الوطنية وتوجيهاتها.
- حشد جميع الاعتمادات وتلقي الودائع الفورية والمؤجلة من شخص مادي أو إعتباري يكتب جميع السندات العمومية ويؤجرها ويرهنها ويوظفها.
- يعد القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، يكتب ويؤجر السندات ويشترئها ،سندات التجارة.
- يمول في حدود هدفه ومهمته عمليات التجارة.

-يقوم بدور مراسل للبنوك الأخرى ويتولى عمل وكالة مؤسسات القرض الوطنية الأخرى ،كما يكون وسيطا في ذلك .

-يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقدا أو بواسطة الصكوك والتحويلات والتعويضات ووضع وسائل الاعتماد والقروض المالية وغيرها من العمليات المصرفية تحت التصرف .

-المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية والصناعية.

-تنمية المنشآت الفلاحية والانتاجية.

-تحسين العلاقة مع البنوك الأجنبية بإنشاء سمعة طيبة عن طريق تسهيل المعاملات الخارجية من إعتمادات مستندية وغيرها من المعاملات .

-يتعين على جميع المستخدمين في البنك والمصالح المالية التي تضطلع بالمراقبة ومراعاة الالتزام بالسير المهني زيادة على الواجب القانوني.

المطلب الثالث : التوجهات الجديدة لبنك BADR

لقد ركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ بداياته إلى غاية 1990 على فرض وجوده في القطاع الفلاحي بفتحه عدة وكالات في المناطق الداخلية ذات الطابع الزراعي والريفي ، ومابين سنتي 1991 إلى سنة 1999 انتقل فيها البنك إلى أهم مراحله حيث أصبح مؤسسة عمومية اقتصادية مقتحما حينها مجال التكنولوجيا و الاعلام الآلي بتطبيقه نظام "SWIFT" لتسريع عمليات التجارة الدولية و"SYBU" لتسريع أداء العمليات المصرفية ، كما توسع نشاط البنك إلى قطاع الاستثمار وتمويل أهم المشاريع لكبرى المؤسسات ، وإنشائه عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة ناشطة في عدة ميادين .

*مابين سنتي 2000 و2004 تميز البنك في دفع عجلة التنمية الوطنية تماشيا مع التحولات الاقتصادية المفتوحة على اقتصاد السوق فعرف عدة انجازات كان أهمها مشروع "البنك الجالس" الذي كون ما يقارب 300 مكلف بالزبائن رغبة في تحسين أداء الخدمة المصرفية وتم بعدها تعميمه على كل الشبكة .

*في 2005 كانت النقلة النوعية للبنك بعد سلسلة من الأحكام والإجراءات القانونية محددة توجيهات جديدة للبنك جعلته محصورا فقط في تمويل النشاط الفلاحي والتنمية الريفية ، وقد سعى البنك على

تحسين مكانته بجعله رائدا في تمويل الأنشطة الرئيسية للاقتصاد الوطني بمجموعة من الابتكارات والقروض المصرفية : كقرض الرفيق ، قرض التحدي ، اليزينغ ، البناء الريفي ..وهي باقة متنوعة من الخدمات والقروض تلبي كافة احتياجات العملاء والمستثمرين سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات ، وذلك تماشيا مع تغيرات السوق ومواكبة النهج المصرفي الحديث والمتقدم.

*يعد المسار المنتهج من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية ناجح باعتباره صرح اقتصادي قدم لعملائه أرقى مستويات الخدمة المصرفية على مدار خمس وثلاثون سنة ،وقد عمل البنك أيضا على :

-تحديد وسائل الدفع المسبق وتنويعه من بطاقة السحب CIB إلى بطاقة GOLD وتعميم الموزعات الآلية للأوراق المالية وإنشاء بوابة الكترونية (موقع) للبنك (www.badr-bank) ، بالإضافة لإنشاء صفحة في فيسبوك و بريد الكتروني لجميع انشغالات الزبائن.

_ إدخال وسائل دفع الكترونية جديدة منها Master Card و Visa Card بالإضافة الى بوابة الكترونية للزبائن نحو حسابهم عبر النت تتيح لهم خدمات متنوعة كتسديد فواتير الكهرباء ، الغاز ، الهاتف ، الماء عبر النت ، وتسديد المشتريات وكذا تذاكر السفر والتأمين عبر النت ، وكل ذلك من خلال هذا الحساب الخاص بالزبائن : ebanking.badr.dz

_ رقمنة الخدمات الالكترونية الآلية بإطلاقه أول نظام آلي مركزي BADR.NSI ، أو ما يسمى ب"النظام المعلوماتي الجديد لنوعية خدمات أجود " وقد تم تدشينه من طرف وزير المالية بابا عمر حاجي سنة 2017 ، وهو نظام إلكتروني موسع لديه استعمالات كثيرة ويتيح الكشف المبكر عن الثغرات والأزمات المالية ، وحماية الأموال من التهريب و التبييض ، يسمح للموظفين بالعمل بحرية ورقابة جميع العمليات المالية التي يقومون بإجرائها باستخدام الشبكة الداخلية للبنك ، اذ لا يتم سحب الأموال قبل المصادقة على العمليات المالية من قبل نظام BADR.NSI.

_ التوجه نحو التمويل الاسلامي بقرار حكومي بهدف تنشيط الاستثمار وبناء مستقبل أكثر أمانا وضمان وذلك عن طريق ارساء القروض الاسلامية إبتداءا من السادسي الأول 2019، تكون بدون فوائد عن طريق صيغ :المرابحة ، المساومة ، السلم والايجار ، إنشاء دفتر توفير جديد (الدفتر الاسلامي) وفق مبادئ الشريعة الاسلامية بدون فوائد وبثلاث أنماط وهي : دفتر أشبال استثماري ، دفتر فلاح استثماري ، دفتر استثماري .

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام نسب السيولة والربحية.

يؤدي تقييم الأداء المالي دورا مهما في تقييم وضعية وسلامة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، لأنه يسمح بإبرار انجازاته سنة بعد أخرى ، كما يبرز الخلل في أدائه لأنشطته ، ومن ثم يمكن وضع خطط مستقبلية لتقادي ذلك ، ومن الجدير بالذكر أن الطالبة اختارت مجموعة مكونة من أربعة عشر مؤشرا (نسبة) لقياس السيولة والربحية في هذا البنك على مدى 7 سنوات تبدأ من 2011 إلى سنة 2017 ، وهي تندرج ضمن المؤشرات المالية التقليدية التي تمى ذكرها مسبقا في هذا البحث ولم نقم باستخدام المؤشرات المالية الحديثة ، وذلك تناسبا مع البيانات المتاحة في القوائم المالية للبنك .

المطلب الاول : تحليل نسب السيولة

من أجل الاجابة على الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على أن: "جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع بالتزاماته المالية" قمنا بحساب وتحليل نسب السيولة حيث يشير الجدول رقم 1 إلى قيم احتساب نسب السيولة لكل سنة من سنوات البحث إذ يظهر من الجدول بشكل عام أن هناك تباينا واضحا فيما بين هذه النسب من حيث الانخفاض والارتفاع وكان ذلك كما يلي :

الجدول -03- : نسب السيولة (بالمئة %) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات من 2011 الى 2017.

النسب السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط العام
نسبة النقدية الى الودائع	32.03	37.99	31.63	28.67	35.01	25.50	24.51	30.76
نسبة الاستثمارات القصيرة الاجل	1.28	1.14	0.99.	1.53	1.66	3.07	3.46	1.87
نسبة النقد	15.47	19.48	18.71	17.86	23.77	15.67	14.22	17.88
نسبة	26.99	61.39	66.50	69.39	63.29	71.27	71.17	61.42

القروض								
نسبة الاحتياطي القانوني	17.34	21.81	20.59	19.41	26.04	17.96	16.56	19.95
نسبة السيولة القانونية	32.33	38.27	32.16	29.32	36.20	26.24	27.77	31.75
نسبة التشغيل	76.26	69.88	74.18	76.94	70.99	84.77	86.38	77.05

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

1-تحليل نسبة الرصيد النقدي (النقدية):

إن نسبة النقدية إلى الودائع قد سجلت أعلى مستوياتها في سنوات 2011 و 2012 و 2013 و 2015 عندما بلغت على التوالي 32.03 % و 37.99 % و 31.63 % و 35.01 % بينما شهدت في بقية السنوات انخفاضا تدريجيا لها حتى بلغت أدنى مستوياتها في آخر عام من الدراسة وهو عام 2017 أين بلغت 24.51 % ويتضح من هذا التحليل أن البنك كان أكثر كفاءة في مواجهة التزاماته في السنوات الأولى من البحث عكس السنوات الأخيرة بالرغم من محاولة تحسين قدرته على مواجهة التزاماته بضخ مبالغ اضافية في الصندوق ، وهذا ما شهده في عام 2015 ، وترجع الطالبة ذلك إلى حالة التراجع الشديدة في قيمة الدينار الذي تشهده الجزائر ما انتج حالة من التضخم الحاد وتراجع ثقة المواطنين في البنك في ظل قلة الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تشهده البلاد ، مما قد ينعكس سلبا على نسبة أرباحه المحققة بسبب التراجع في السيولة .

2-تحليل نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل :

إن نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل قد شهدت انخفاضا ملحوظا في السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة لتبلغ أدنى مستوياتها عام 2013 ب 0.99 % لتعود للارتفاع تدريجيا ابتداء من عام 2014 وتبلغ أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة من الدراسة لتبلغ 3.46 % وهذه النسبة تفسر بشكل عكسي بما يلي : إن انخفاض نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل في السنوات الثلاثة الأولى أعتبر مؤشرا جيدا على عكس المؤشر السابق ، ويرجع السبب إلى زيادة حجم الودائع في هذه السنوات ليبلغ أفضلها سنة 2013 ، غير

أن ثقة المواطنين التي بدأت تتراجع خلال السنوات الأخيرة بالإضافة إلى زيادة الانفاق الكلي وتراجع الادخار أدى ببساطة إلى انخفاض حجم الودائع في البنك قياسا إلى الاستثمارات ، مما أدى إلى الارتفاع التدريجي لهذه النسبة لبقية السنوات الأخيرة من الدراسة لتبلغ أعلاها السنة الأخيرة ب 3.46% بما يدل على أن عام 2017 هو الذي شهد أكبر انخفاض لحجم الودائع من بين بقية سنوات الدراسة .

3- تحليل نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى :

إن نسبة النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى إلى إجمالي الموجودات قد ارتفعت عام 2012 عن عام 2011، ثم الانخفاض تدريجيا خلال السنتين 2013 و 2014 ثم عاودت الارتفاع عام 2015 لتبلغ فيه أعلى مستوياتها بمقدار 23.77% ثم تعود إلى الانخفاض تدريجيا خلال السنتين الأخيرتين لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2017 لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2017 بمقدار 14.22% ، ويعتبر الارتفاع الذي شهده عامي 2012 و 2015 مؤشرا غير جيد للبنك وبما قد يعني انخفاض عائد المصرفي خلال هاتين السنتين ، بينما انخفاض النسبة لبقية السنوات يعني انخفاض النقد الذي يقابل بزيادة في الموجودات ما قد يكون مؤشرا جيدا لزيادة الأموال التي يتم تدويرها بدلا من تخزينها في شكل نقد سائل لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى.

4- تحليل نسبة القروض :

إن نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات قد شهدت ارتفاعا مستطردا خلال جميع سنوات الدراسة إذ بدأت عند أقل قيمة في السنة الأولى من الدراسة والمقدرة ب 26.99%، حتى وصلت إلى أعلى قيمة في السنتين الأخيرتين 2016 و 2017 بمقدار 71.27% و 71.17% على التوالي باستثناء سنة 2015 والتي شهدت انخفاضا ملحوظا لتصل 63.29% ، ويفسر الارتفاع في هذه النسبة إلى تزايد حجم قروض البنك مقارنة بموجوداته ما قد يؤدي إلى ارتفاع مخاطر السيولة في ظل احتمال ارتفاع العائد المصرفي من القروض .

5- تحليل نسبة الاحتياطي القانوني :

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة للسيولة المصرفية ، لأنها تعبر عن قدرة البنك على مواجهة السحوبات البنكية وتلبية التزاماته ، وهي نسبة تحدد قانونا من حجم الودائع وذلك لحماية أموال المودعين ، ويلاحظ من دراسة تطور نسبة الاحتياطي القانوني ارتفاعها عموما في سنوات الدراسة ، إلا أنها شهدت

انخفاضا في سنتي 2013 و 2014 ب 20.59% و 19.41% وخلال سنتي 2016 و 2017 حيث سجلت أدنى مستوى لها في هذا الأخير والمقدرة ب 16.56% ، وقد يعزى سبب ارتفاع هذه النسبة في سنتي 2012 و 2015 لأعلى مستوياتها ب 21.81% و 26.04% على التوالي إلى سياسة الانعاش الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة وتوجهها نحو محاربة التضخم باتخاذ اجراءات بنكية تحد من زيادة الارصدة النقدية في البنوك ، بالإضافة إلى توسيع في مهام وفروع البنك ، كل هذه التوجهات الجديدة خلقت نوعا من الثقة وإقبال المواطنين على البنك ، إلا أن الانخفاض المسجل سنتي 2013 و 2014 وفي السنتين الأخيرتين من الدراسة حتى أدنى مستوياتها قد يفسر بانخفاض الأرصدة النقدية للبنك مقابل زيادة حجم ودائعه أو العكس.

6-تحليل نسبة السيولة القانونية :

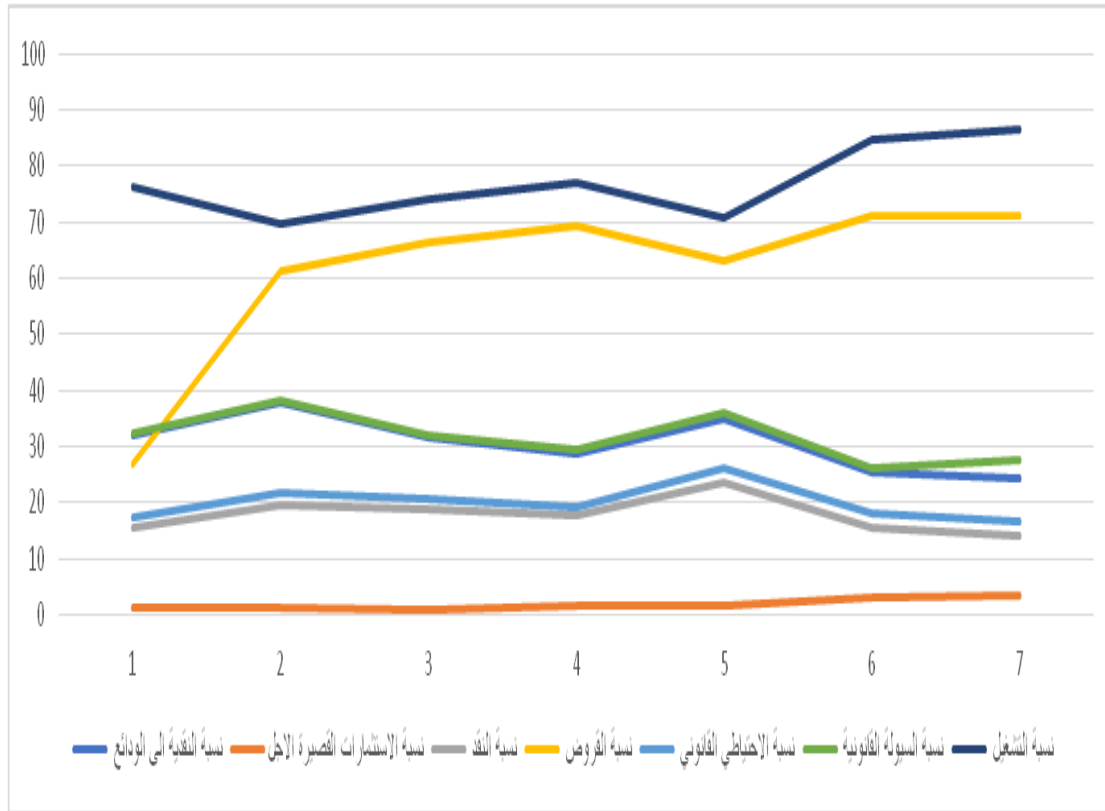
لقد شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية تذبذبا واضحا بين الارتفاع والانخفاض في هذه النسبة خلال المدة المبحوثة حيث سجلت أعلى قيمها سنة 2012 بمقدار 38.27% وأدناها سنة 2016 بمقدار 26.24% إلا أنها في المتوسط تكاد تكون قريبة إلى حد كبير بالمقارنة بما هي عليه في الأنظمة الاقتصادية (30-35%) ، حيث بلغ متوسط نسبة السيولة القانونية لكل السنوات 31.45% ، ويلاحظ الانخفاض في النسبة الذي شهده عام 2014 ، ثم عامي 2016 و 2017 على التوالي ، وهذا قد يكون مؤشر جيد للبنك بالنسبة للأرباح والعوائد ، ولكنه في نفس الوقت قد يشير إلى تراجع قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة ، وتراجع عام في حجم النقد و الارصدة لدى البنك المركزي مضافا إليها الاستثمارات والأوراق المخصومة مقارنة بحجم الودائع وما في حكمها.

7-تحليل نسبة التشغيل (نسبة التوظيف):

تعتبر هذه النسبة عن العلاقة بين القروض و التسليفات التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحكم طبيعة عمله إلى إجمالي ودائعه ، ومن الجدول يلاحظ ارتفاع هذه النسبة بشكل العام فب جميع سنوات البحث بحيث بلغ المتوسط العام 77.05% وتدل على التوظيف الجيد للبنك لأمواله ، وهذا مؤشر جيد من حيث التأثير الإيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءة البنك في تلبية القروض المصرفية لزيائته من جهة أخرى ، إلا أنه قد تظهر خطورة باتجاه السيولة في حالة السحب المفاجئ

للدوائع مما ينبغي أخذ الحيطة والحذر عند منح أي قروض إضافية، والمنحنى البياني التالي يلخص التطور العام لجميع نسب السيولة من 2011 إلى 2017

الشكل 15- التطور العام لنسب السيولة في بنك BADR من السنة 2011 إلى 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك ومخرجات برنامج Excel

اذن من خلال المنحنى البياني نستنتج رفض الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على أن: "جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع بالتزاماته المالية" اذ يلاحظ جليا تراجع في نسب السيولة القانونية والاحتياطي القانوني.

المطلب الثاني : تحليل نسب الربحية

من أجل الاجابة على الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن: "جميع نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة " قمنا بحساب وتحليل نسب الربحية ، يشير الجدول رقم 2 إلى قيم احتساب نسب الربحية لكل سنة من سنوات البحث حيث إن ارتفاع النسب يعني ارتفاع العوائد والأرباح ، وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس وكانت قيم النسب كما يلي :

الجدول -04- : نسب الربحية لباك الفلاحة والتنمية الريفية للسنوات من 2011الى 2017

النسب السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المتوسط العام
العائد على الأصول	1.00	0.57	0.45	0.44	0.43	0.76	0.50	0.59
العائد على حقوق الملكية	30.67	17.08	15.62	18.55	17.21	18.07	12.50	18.52
هامش الفائدة	2.43	3.09	2.53	2.46	3.53	4.65	4.83	3.36
هامش صافي الربح	44.49	20.88	17.61	18.55	13.80	16.86	10.45	2037
نسبة استخدام الأصول	2.46	2.74	2.61	2.39	3.14	4.54	4.79	3.23
العائد على الودائع	1.23	0.64	0.50	0.48	0.48	0.88	0.58	0.61
العائد على الأموال المتاحة	1.18	0.62	4.90	0.47	0.84	0.56	1.29	1.4

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك

1-تحليل نسبة العائد على الأصول :

من الجدول يلاحظ الانخفاض المستمر لنسبة العائد على الأصول على مر سنوات البحث عدا سنة 2016 التي سجلت تحسنا نسبيا بمقدار 0.76% ، ليعود الانخفاض مجددا عام 2017 وأدنى مستوى للعائد كان عام 2015 مقدر ب 0.43% ، وهذا الانخفاض يعتبر مؤشر غير جيد للبنك بما يعني تراجع في ربحية البنك وعوائده ، فيما حققت النسبة في متوسطها خلال جميع السنوات ما مقداره 0.59% وهي

نسبة منخفضة تدل على ضعف في كفاءة البنك على تحقيق الأرباح من استخدام موجوداته في نشاطه الأساسي.

2- تحليل نسبة العائد على حقوق الملكية:

تقيس هذه النسبة الذي تحققه الادارة من الأموال الموظفة في رأس المال ، فإذا كانت مرتفعة فتدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل للبنك ، ويلاحظ بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية انخفاضا تدريجيا لهذه النسبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغ أعلى مستوى لها في السنة الأولى للبحث بمقدار 30.67% ثم بدأ التسلسل في الانخفاض حيث بلغت أدناها في السنة الأخيرة بمقدار 12.5 % مع ملاحظة تحسن بسيط عامي 2014 و 2016 بينما كان المتوسط العام لجميع سنوات الدراسة مقدر ب 18.52%، وترجع الطالبة هذا التذبذب في مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى قلة كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك في تحقيق العائد المطلوب التي تطمح له ادارة البنك ، ويعزى التحسن الذي طرأ عامي 2014 و 2016 لارتفاع صافي أرباح البنك قياسا برأس ماله مما أثر بشكل إيجابي خلال هاتين السنتين .

3- تحليل نسبة هامش الفائدة :

لقد شهدت نسبة هامش الفائدة تذبذبا ملحوظا بين الانخفاض والارتفاع خلال السنوات الاربع الأولى ولكنها بدءا من سنة 2015 بدأت تسجل ارتفاعا مطردا مما يعتبر مؤشر جيد للبنك ، وهو يعني نمو هامش الفائدة بشكل جيد ما سينعكس إيجابا على الإيرادات المتحققة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة ، حيث بلغ أدنى مستوى سنة 2011 ب 2.43% ، وحقق أعلى نسبة في السنة الأخيرة من الدراسة بمقدار 4.83% ، بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 3.36% وترجع الطالبة هذا التحسن الملحوظ إلى الاجراءات التي اتخذتها ادارة البنك فيما يخص تنويع وتحسين الخدمات البنكية والائتمانية المقدمة للعملاء ، مما زاد من إدراج الفوائد للبنك قياسا إلى أنشطته الأساسية المرتبطة بالموجودات المدرة لهذه الأرباح.

4- تحليل نسبة هامش صافي الربح بعد الفوائد :

يلاحظ بالنسبة لهذه النسبة انخفاضها التدريجي خلال السنوات الثلاث الأولى من البحث سنة 2013 ، لترتفع قليلا خلال سنتي 2014 و 2016 مقدرة ب 18.55% و 16.86% على التوالي ، وتعود في السنة الأخيرة من البحث مسجلة أدنى مستوى لها مقدرة ب 10.45 %

بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة حوالي 20.37% ، وهذا يعني عموما أن البنك يواجه صعوبة كبيرة في تحقيق الأرباح قياسا إلى فوائده ، وهذا قد يؤدي إلى خلق تحديات متعلقة بانخفاض السيولة وانخفاض الفوائد الدائنة في المستقبل .

5-تحليل نسبة استخدام الأصول :

تعتبر نسبة استخدام الأصول من مقاييس الربحية المهمة والتي تمثل العلاقة بين حجم ادرار الفوائد و الأصول المستخدمة في البنك ، حيث كلما زادت هذه النسبة زادت الربحية وقد شهدت هي الأخرى انخفاضا في السنوات الأربع الأولى من الدراسة حتى بلغت أدنى مستوى لها سنة 2014 ب 2.39% ثم بدأت بالارتفاع تدريجيا خلال السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة لتبلغ أعلى مستوى لها في السنة الأخيرة 2017 مقدرة ب 4.79% وهذا ينعكس إيجابيا على ربحية البنك ويدل على تزايد في إدراج الفوائد من الأصول بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة لكل السنوات ما يقدر ب 3.23% وهي نسبة ضعيفة نسبيا ولكن تعكس بشكل إيجابي العوائد المتحققة خلال هذه السنوات.

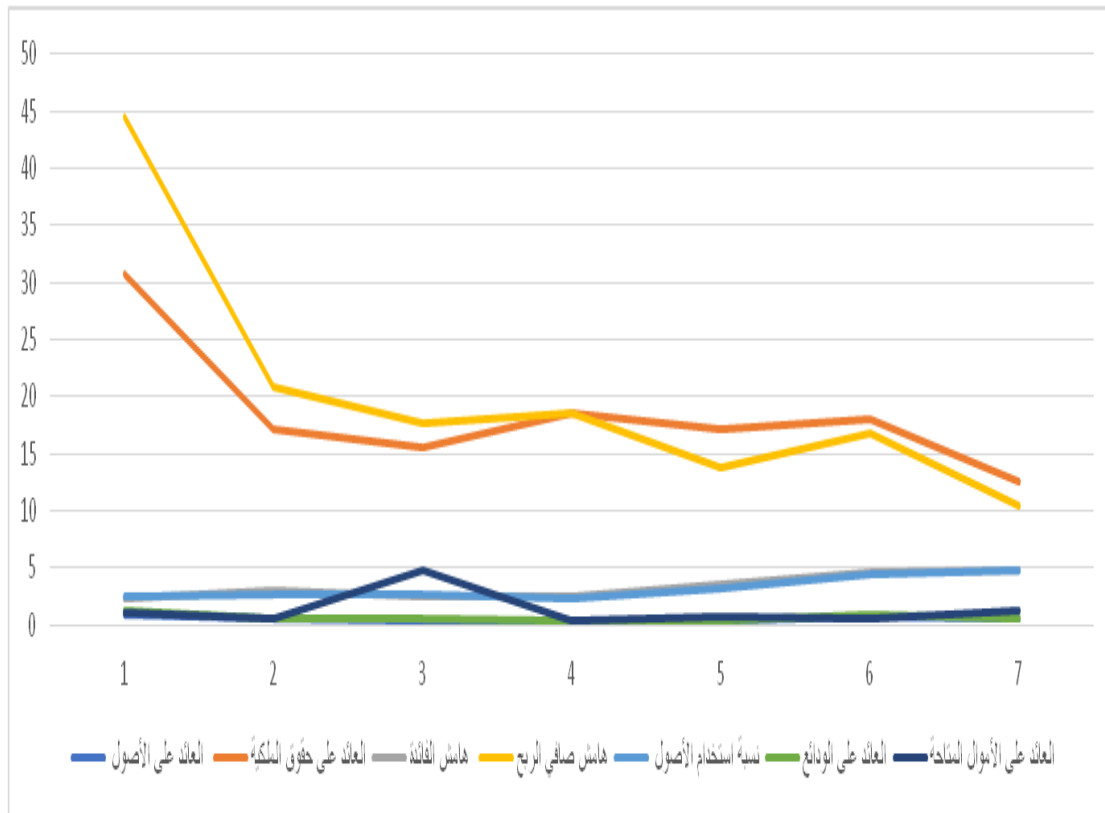
6-تحليل معدل العائد على الودائع :

تعد هذه النسبة من المقاييس المهمة والتي توضح مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها من زبائنه ، ويتضح من الجدول -2- الانخفاض عموما في تطوره (المتوسط العام 0.61%) بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث سجل أعلى مستوى له سنة 2011 ب 1.23% ثم تواصل انخفاضه بقية السنوات ، وسجلت أدنى نسبة له سنة 2013 بمقدار 0.5% ، ويلاحظ حدوث ارتفاع بسيط سنة 2016 لتصل 0.88% لتتخفص مجددا في السنة الأخيرة من البحث إلى 0.58% ، وهذا مؤشر غير جيد للبنك ويدل على نقص في كفاءة ادارة الاستثمارات على مستواه ، ونقص القدرة على توليد الأرباح من الودائع التي يحصل عليها البنك ، ويعزى التحسن الذي حدث سنة 2016 لارتفاع صافي أرباح البنك نتيجة الاجراءات والخدمات التي أطلقتها ادارة البنك كما أشرنا سابقا.

7-تحليل معدل العائد على الأموال المتاحة :

تقيس هذه النسبة كفاءة ادارة البنك في تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة له والمتمثلة برأس ماله وودائعه ، ويعد هذا المعدل الأكثر تذبذبا من بين جميع النسب الأخرى ، ويتضح من خلال قراءة تطور هذه النسبة في الجدول -2- أنها شهدت انخفاضا تدريجيا بداية مت تحقيقها أعلى مستوى لها سنة 2011 مقدرة ب 1.18% إلى أدنى نسبة سنة 2016 مقدرة ب 0.56 لترتفع ارتفاعا نوعيا سنة 2017 وتبلغ 1.29% بينما بلغ المتوسط العام لهذه النسبة 1.4% مما يدل على أن البنك قد سجل تراجعا في توظيف أمواله المتاحة في الموجودات المربحة وهذا مؤشر غير جيد لهذه السنوات ، غير أنه حقق ارتفاعا كبيرا في سنة 2017 قياسا بالمتوسط العام لجميع السنوات مما يدل على زيادة الأرباح المحققة في السنة الأخيرة من الدراسة الناتجة عن توظيف الاموال المتاحة وهو مؤشر يدل على كفاءة ادارة البنك في تحقيق الأرباح في هذه السنة (2017) ، وترجع الباحثة ذلك إلى رشد اختيار القرارات الاستثمارية والفرص المدرة للأرباح في ظل السياسة البنكية الجديدة ، وقد يعزى أيضا إلى التوسع الذي شهده البنك على مستوى فروعته المحلية أو إلى ابتكار عملاء جدد ، والتنوع في محفظته الاستثمارية، والمنحنى البياني التالي يلخص التطور العام لجميع نسب الربحية من 2011 إلى 2017.

الشكل -16- التطور العام لنسب الربحية من 2011 إلى 2017



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية للبنك ومخرجات برنامج Excel

اذن من خلال هذا المنحنى نستنتج رفض الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على أن: "جميع نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة " اذ يظهر جليا التراجع في كل من نسب هامش صافي الربح والعائد على حقوق الملكية .

المطلب الثالث : مدى الموازنة بين نسب السيولة والربحية في بنك BADR

من أجل الاجابة على الفرضية الرئيسية الثالثة: "هناك علاقة طردية بين السيولة والربحية حيث كلما ارتفعت السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفعت الربحية فيه" قمنا بدراسة العلاقة أو الأثر الموجود بينهما وذلك بحساب معاملات الارتباط بين جميع نسب السيولة ونسب الربحية وتحصلنا على الجدول رقم 3 حيث يشار فيه الجدول إلى الارتباطات العالية الطردية بلون وردي والارتباطات العالية العكسية بلون أزرق حيث تدل ايجابية معاملات الارتباط بينهما على وجود علاقة طردية وكلما زادت النسبة زادت قوة العلاقة الطردية بما يعني ارتفاع في العوائد والأرباح ، وهذا مؤشر جيد والعكس بالعكس اذا كانت قيم معاملات الارتباط سالبة فتعني وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة ونسب الربحية بما يعني انخفاض العوائد والأرباح ، بينما إذا كانت المعاملات معدومة فيدل على عدم وجود علاقة بينهما أصلا وفيما يلي قيم معاملات الارتباط بين نسب السيولة ونسب الربحية:

الجدول-05 : مصفوفة الارتباطات بين نسب السيولة ونسب الربحية لبنك الفلاحة BADR

نسبة التشغيل	نسبة السيولة القانونية	نسبة الاحتياطي القانوني	نسبة القروض	نسبة النقد	نسبة الاستثمارات ق أ	نسبة النقدية الى الودائع	
0.206	-0.156	-0.510	0.775	-	0.033	-0.071	العائد على الأصول
0.195	0.113	-0.205	0.928	-	-0.398	0.219	العائد على حقوق الملكية
0.710	-0.471	-0.232	0.499	-	0.934	-0.573	هامش الفائدة
0.221	0.171	-0.286	0.957	-	-0.459	0.269	هامش صافي الربح
0.811	-0.593	-0.371	0.472	-	0.964	-0.687	نسبة استخدام الأصول
0.208	-0.154	-0.513	0.795	-	0.033	-0.074	العائد على الودائع
0.138	0.026	0.016	0.051	-	-0.338	0.039	العائد على الأموال المتاحة

المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

أ-تحليل التأثير بين نسبة النقدية الى الودائع ونسب الربحية :

أظهرت نتائج تحليل الارتباط في الجدول أعلاه أن هناك تأثير طردي لنسبة النقدية إلى الودائع على نسبتي العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح وهما الموجودان باللون الأزرق ، بينما كان تأثيرها عكسيا عاليا على هامش الفائدة ونسبة استخدام الأصول ، وعكسيا ضئيلا بالنسبة للعائد على الأصول والعائد على الودائع ، بينما العلاقة بينها وبين العائد على الأموال المتاحة ضئيلة جدا مقارنة مع المعاملات الأخرى.

مما يتضح من ذلك أن نسبة النقدية إلى الودائع تؤدي إلى زيادة في العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الأموال المتاحة ، بينما يؤدي ارتفاعها إلى انخفاض في هامش الفائدة ونسبة استخدام الأصول .

ب-تحليل التأثير بين نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل ونسب الربحية :

هناك تأثير طردي لنسبة الاستثمارات قصيرة الأجل على هامش الفائدة ونسبة استخدام الأصول بينما تأثيرها شبه معدوم على العائد على الأصول والعائد على الأموال المتاحة وتأثيرها متوسط لكن عكسي على كل من العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الأموال المتاحة ، ويتضح من ذلك أن نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل تؤدي إلى زيادة هامش الفائدة ونسبة استخدام الأصول في حين تأثيرها شبه منعدم على العائد على الأصول والعائد على الودائع ، في حين نجد أنها تخفض في العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح .

ج-تحليل التأثير بين نسبة النقد ونسب الربحية :

بالنسبة لنسبة النقد نجد أن تأثيرها كان دائما عكسيا ومتفاوتا بين القوي والمتوسط مع جميع نسب الربحية ماعدا النسبة الأخيرة (العائد على الأموال المتاحة) حيث تؤثر عليه طرديا بشكل ضعيف جدا ، وبالتالي عموما فإن زيادة نسبة النقد تؤدي إلى انخفاض نسب الربحية.

د- تحليل التأثير بين نسبة القروض ونسب الربحية :

نلاحظ أن نسبة القروض تأثيرها كان عكسيا عاليا على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الودائع والارتباط كان متوسطا عند هامش الفائدة والعائد على الودائع ، وضعيفا عند معدل العائد على الأموال المتاحة ، وبالتالي فإن الزيادة في نسبة القروض في بنك BADR أدت إلى انخفاض نسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح والعائد على الودائع بينما أدت زيادتها إلى ارتفاع متوسط في هامش الفائدة ونسبة استخدام الأصول.

هـ-تحليل التأثير بين نسبة الاحتياطي القانوني ونسب الربحية :

بالنسبة لنسبة الاحتياطي القانوني نلاحظ أن تأثيرها كان دائما عكسيا متوسطا لجميع نسب الربحية ما عدا معدل العائد على الاموال المتاحة التي تكون العلاقة بينه وبين نسبة الاحتياطي القانوني طفيفة (ضعيفة جدا) ، وهذا يدل على أن ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى انخفاض عام في ربحية بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

و-تحليل التأثير بين نسبة السيولة القانونية ونسب الربحية :

نجد بالنسبة لنسبة السيولة القانونية أنه هناك علاقة عكسية بينها وبين العائد على الاصول وهامش الفائدة والعائد على الودائع ، بينما تصبح هذه العلاقة العكسية عالية جدا بينها وبين نسبة استخدام الاصول في حين تسجل تأثيرا طرديا قليلا على العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح وتأثير طفيف شبه منعدم على العائد على الاموال المتاحة.

تدل هذه الملاحظات على أن زيادة نسبة السيولة القانونية قد أدى إلى انخفاض قوي في نسبة استخدام الاصول وانخفاض متوسط في نسب كل من العائد على الاصول وهامش الفائدة والعائد على الودائع ، وارتفاع قليل على العائد على حقوق الملكية وهامش صافي الربح مع عدم وجود تأثير بين على معدل العائد على الاموال المتاحة .

ز-تحليل التأثير بين نسبة التشغيل ونسب الربحية :

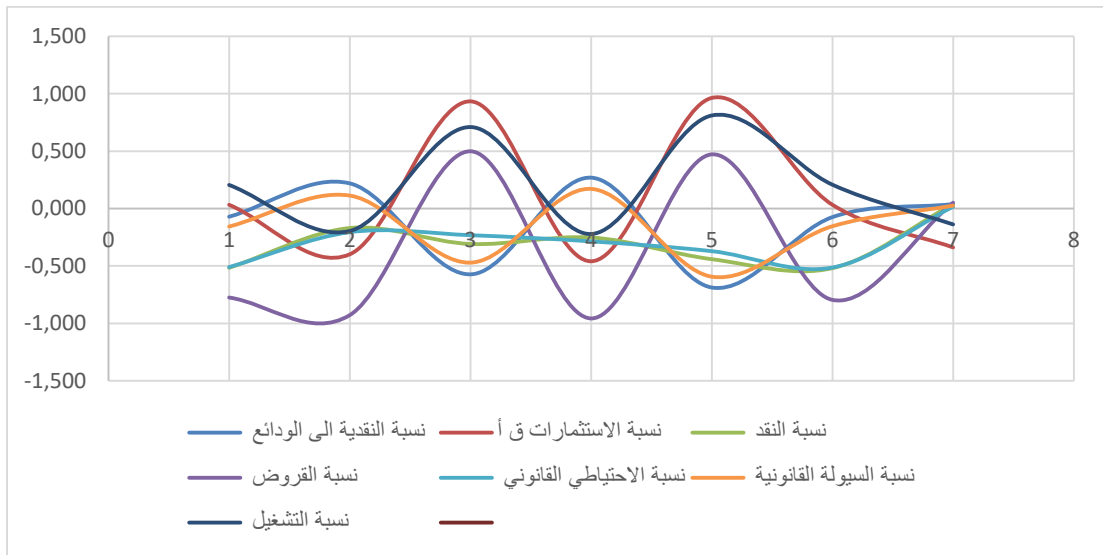
نلاحظ أن هناك تأثير طردي موجب لنسبة التشغيل على كل من العائد على الاصول وهامش الفائدة ونسبة استخدام الاصول والعائد على الودائع حيث يصبح التأثير قويا عند نسبة استخدام الاصول وبالتالي يمكن القول أن أي زيادة في نسبة التشغيل تؤدي إلى ارتفاعهم ، بينما يكون التأثير عكسيا سالبا مع بقية نسب الربحية التي تؤدي الزيادة في نسبة التشغيل غالبا إلى انخفاضهم ،ويمكن تلخيص التحليل السابق في الشكل البياني في الأسفل والذي يشرح تأثير نسب السيولة على نسب الربحية ،ومن المنحنى البياني يمكن تقسيم نسب السيولة في تأثيرها على الربحية إلى ثلاث مجموعات:

*المجموعة الأولى وتضم نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة النقد وهذه المجموعة لها علاقة عكسية بالربحية إلا علاقة ضئيلة بالعائد على الاموال المتاحة.

*المجموعة الثانية وتضم نسبة السيولة القانونية ونسبة النقدية إلى الودائع ، وهذه المجموعة علاقتها عكسية قوية مع نسبة استخدام الأصول وعلاقة عكسية متوسطة مع العائد على الأصول وهامش الفائدة ، أي في المتوسط زيادة المجموعة تقي في الغالب بانخفاض نسب الربحية .

*المجموعة الثالثة وتضم نسبة القروض ونسبة التشغيل ونسبة الاستثمارات قصيرة الأجل ، نلاحظ في هذه المجموعة تذبذبا وتباينا في تأثيرها على نسب العائد على الأصول والعائد على الودائع بينما يكون تأثيرها طردي قوي على هامش الفائدة ونسبة استخدام الأصول ، أي ان ارتفاع في المجموعة يؤدي إلى ارتفاع في النسبتين ،بينما تؤثر المجموعة عكسيا على العائد على حقوق الملكية وهامش الربح الصافي ، حيث يشهد هذا التأثير العكسي عليهما عند نسبة القروض بشكل أخص.

الشكل -17- تطور معاملات الارتباط بين نسب السيولة و نسب الربحية في بنك BADR



المصدر من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel

من خلال الشكل يتبين أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة و الربحية من أجل تحسين أدائه المالي ، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات وذلك بالرغم من مساهمتها في رفع هامش فوائده ودرجة استخدام أصوله وبالتالي رفض الفرضية الرئيسية الثالثة والتي تنص على أن : "هناك علاقة طردية بين السيولة والربحية حيث كلما ارتفعت السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفعت الربحية فيه" .

وتدعم نتائج هذه الدراسة أغلب نتائج الدراسات السابقة حول السيولة والربحية في البنوك التجارية حيث تتفق هذه النتائج الثلاث التي تحصلنا عليها مع دراسة (سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد 2007) التي توصلت إلى أنه: نظرا لطبيعة النشاط الذي تزاوله المصارف واختلافه عن باقي الوحدات التجارية والصناعية، لا تصلح النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء باقي الوحدات غير المصرفية لتقييم أداء المصارف التجارية، ودراسة (Dimitry Sologoube 2006) والتي توصلت إلى "أن كل من العوامل الخاصة بالمصرف ماعدا عامل السيولة والعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بتفسير فاعلية ربحية المصرف وهوامشه في أوكرانيا"، ودراسة (Carla Brum 2009) والتي توصلت إلى أنه "نظرا لقيود الموارد البشرية والمالية، ويجب أن تعطى الأولوية لإرساء عملية جيدة جدا تعنى بمخاطر السيولة ورصدها وإدارتها، لأنها كثيرا ما تكون هي أهم المخاطر المالية التي تواجه أية مؤسسة مالية"، وتتفق هذه النتائج التي تحصلنا عليها أيضا مع دراسة (مقيح صبري 2012) والتي توصلت إلى "أن البنك يعتمد في ما يخص التوظيف لمختلف مصادر أمواله على أساليب الاستثمار التقليدي بشكل من شأنه عدم الزيادة من إيراداته ومداخيله، إن ربحية البنك تتطلب وضع سياسة دقيقة ومدرسة بشكل جيد من طرف إدارة البنك وذلك في ظل عدة محددات واعتبارات داخلية وخارجية لتطوير عملياته المصرفية التقليدية واستحداث طرق وآليات لتفعيل أدائه البنكي بما يحقق له عوائد مالية مرتفعة في ظل حجم امثل للسيولة محدد ومدقق من طرف إدارة البنك".

المبحث الثالث : الموازنة بين السيولة والربحية بتطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم من أجل تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية BADR

من خلال التحليل السابق في المبحث الثاني يتبين أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة و الربحية من أجل تحسين أدائه المالي، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد يؤدي إلى تراجعها في بعض الحالات بالرغم من أن أرباحه كانت مستقرة إلى حدّ ما ، ولذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى معرفة أثر الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية من أجل تحسين الأداء المالي للبنك عينة الدراسة والذي قمنا بتقييم أدائه المالي باستخدام نسب السيولة والربحية سابقا.

المطلب الأول : عينة وأدوات الدراسة

بناء على ما توصلت اليه الدراسات السابقة اقترحنا في هذا المبحث بناءا على الدراسات السابقة ، دراسة دور الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية من أجل تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ومن أجل تسهيل الدراسة ارتأينا سحب عينة البنك المدروس من وكالاته المنتشرة عبر ولاية المسيلة ، وتعميم النتائج المتحصل عليها على البنك إذ افترضنا أن مجتمع الدراسة يتكون من جميع الموظفين العاملين بأقسام المحاسبة والقروض والتحويل على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR في حين العينة تتكون من موظفي المديرية المركزية لولاية المسيلة (المجمع الجهوي للاستغلال) والوكالات المحلية التابعة لها والعاملين بنفس الأقسام ومتمثلة هذه الوكالات في : وكالة المسيلة ، وكالة بوسعادة ، وكالة سيدي عيسى، وكالة حمام الضلعة وأخيرا وكالة عين الملح ، حيث تم إستخدام أسلوب العينة القصدية لاستيضاح الدراسة الميدانية ، حيث تم جمع البيانات عن طريق استبانة محكمة وصادقة ، وذلك بتوزيع نحو 49 استبيان على موظفي البنك ، ولتقادي الوقوع في الخطأ و استبعاد أقل عدد ممكن من الاستبيانات غير الصالحة فقد تم توزيع الاستبانة على الموظفين بشكل ذاتي ، حيث يراعى فيها جانبان مهمان هما : اختيار الموظفين الذين تحس أن لهم بعض الوقت لقراءة وتعبئة الاستبيان بدقة ، الجانب الثاني : التأكد التام من تعبئة الاستبيان ، وعليه فقد تم استرداد 44 استبيان من مجموع الاستبيانات الموزعة أي بمعدل 89.79% وهي نسبة مقبولة لحد كبير .

1-الفرضيات :

للاجابة عن الفرضية الرئيسية الرابعة في بحثنا والتي تنص : "تؤدي الادارة التقليدية للأصول والخصوم الى تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل قيدي السيولة والربحية" قمنا بتقسيمها لثلاث فرضيات فرعية هي كالتالي:

H1 : هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR.

H2 : هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة الربحية المصرفية في بنك BADR.

H3 : هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية وبين تحسين الأداء المالي في بنك BADR .

H4 : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء عينة الدراسة وفقا لمتغيرات : (الجنس ، الوظيفة الممارسة ، المؤهل العلمي ، العمر ، الخبرة المهنية ، مكان العمل).

2- أدوات جمع البيانات :

تم خلال هذا المبحث الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الاولى كما سلف ذكره ، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة في مجال تقييم الأداء المالي وإدارة الأصول والخصوم ، قامت الطالبة بإعداد هذه الاستبانة -التي تم تحكيما من طرف مجموعة من الأساتذة المتخصصين - وفق نموذج الاستبيان المغلق ، والذي يتطلب من المفحوصين تحديد إجاباتهم إزاء العبارات المختلفة التي تتضمنها محاور أداة الدراسة وفق تدرج ليكرت الخماسي ، وفيما يتعلق بتصميم الاستبانة فقد تم تقسيمها إلى جزأين رئيسيين للإجابة عن الفرضيات التي وضعناها تمثلت فيما يلي :

-الجزء الأول خاص بالمعلومات الشخصية لأفراد العينة.

-الجزء الثاني خاص بفرضيات الدراسة وينقسم الى ثلاث محاور:

المحور الاول :خاص بالعلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة مستوى السيولة المصرفية.

المحور الثاني: خاص بالعلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة الربحية المصرفية.

المحور الثالث : خاص بالعلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية وبين تحسين الأداء المالي في البنك.

3- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

من أجل معالجة قوائم الاستبانة تمت الاستعانة ببرنامج SPSS(Statistic Package For Social Sciences) وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية التي من شأنها الإجابة على

فرضيات البحث والاشكالية الرئيسية وهذه الأساليب هي : معامل كرونباخ الفا ،اختبار كولموغروف-سميرنوف ، التكرارات ،النسب المئوية ،المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ،تحليل التباين الاحادي(One way anova).

4-ثبات أداة الدراسة (المصدقية) :

4-1-ثبات ومصدقية الاستبانة :بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة ، تم التأكد من ثبات ومصدقية الاستبانة وذلك لإمكانية تطبيقها على دراسات أخرى بحساب معامل كرونباخ الفا ،ويمكن عرضه في الجدول التالي :

الجدول -06- : ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

ألفا كرونباخ	عدد العبارات
0.817	29

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ قد بلغ 0.817 أي 81.7 %وهي نسبة مقبولة بدرجة كبيرة ،وهذا ما يدل على مصداقية الاستبانة .

4-2-الثبات الاحصائي لمحاور الاستبانة: من أجل التأكيد على ثبات ومصدقية اداة الدراسة قمنا أيضا بحساب كرونباخ ألفا للمحاور والنتائج في الجدول التالي:

الجدول -07- : معاملات الثبات الاحصائي للمحاور

م	المحور	عدد العبارات	معامل الفا
1	العلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة السيولة المصرفية	8	0.77
2	العلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة الربحية المصرفية.	7	0.72
3	العلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية وبين تحسين الأداء المالي	8	0.80

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول ان معاملات الثبات للمحاور بلغت للمحور الأول والثاني والثالث على التوالي 0.77 و 0.72 و 0.80 مما يدل على أن أداة الدراسة تتصف بالثبات الكبير بما يحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الاحصائي سليما ومقبولا.

4-3- صدق الاتساق الداخلي للعبارة: لإثبات ان العبارات متسقة داخليا وجميعها ترتبط بالمحاور التي تنتمي اليها تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه كما في الجدول التالي :

الجدول-08- : معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه، وكذلك معامل ارتباط المحور ككل بالاستبيان ككل :

رقم العبارة	العلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول وبين زيادة السيولة المصرفية	العلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة الربحية المصرفية.	العلاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية وبين تحسين الأداء المالي
1	0,548	0,183	0,576
2	0,669	0,236	0,407
3	0,473	0,022	0,604
4	0,615	0,886	0,690
5	0,790	0,135	0,691
6	0,518	0,382	0,347
7	0,618	0,438	0,021
8	0,685	-	0,387
ارتباط المحور بالاستبيان	0.713	0.821	0.782

ملاحظة : جميع الارتباطات دالة عند مستوى اكبر من 0.001 المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أن جميع معاملات الارتباط كانت دالة احصائيا ، هذا يعني أن جميع العبارات مرتبطة بالمحور الذي تنتمي اليه ، وكذلك المحاور ككل مرتبطة بالاستبيان، ولا يمكن اهمال اي منها .

المطلب الثاني :خصائص وسمات عينة الدراسة

الجدول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي :

1-الجنس :

الجدول -09- : خصائص و سمات العينة (الجنس).

الجنس	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
ذكور	29	65.9	1
إناث	15	34.1	2
المجموع	44	100	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 08 أن 65.9% من عينة الدراسة من الذكور، و 34.1% من الإناث، وترد الطالبة ذلك إلى طبيعة العمل في البنوك، وتعاملهم مع فئات متنوعة من العملاء، بالإضافة إلى التأخير في العمل بعد انتهاء الدوام الرسمي وأيام العطل مما يجعل هذه المهام تعتمد على الذكور أكثر من الإناث.

2-الوظيفة الممارسة :

الجدول -10- : خصائص و سمات العينة (الوظيفة الممارسة)

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
رئيس مصلحة	13	29.5	2
موظف القروض	16	36.4	1
موظف المحاسبة	6	13.6	4
موظف التحصيل	9	20.5	3
المجموع	44	100	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 09 أن أعلى نسبة 36.4% من عينة الدراسة الوظيفة الممارسة لهم "موظف قروض" و 29.5% من عينة الدراسة الوظيفة الممارسة لهم "رئيس مصلحة" و 20.5% الوظيفة الممارسة لهم "موظف التحصيل" و 13.6% الوظيفة الممارسة لهم "موظف المحاسبة"، ترد الطالبة ذلك إلى كثرة المهام الموكلة لموظفي المحاسبة في دراسة الميزانيات والقوائم المالية وصعوبة المسؤوليات الملقاة على عاتق هؤلاء، وكذا الإجراءات المتبعة في عملية انتقائهم من بين بقية الموظفين مما يقلل من عددهم.

3- المؤهل العلمي :

الجدول -11- : خصائص و سمات العينة (المؤهل العلمي)

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
دراسات عليا	12	27.3	2
ليسانس	31	70.4	1
اخرى	1	2.3	3
المجموع	44	100	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول أن أعلى نسبة 70.4% من عينة الدراسة المؤهل العلمي لهم هو شهادة "ليسانس" و 27.3% من مجتمع الدراسة متحصلين على "دراسات عليا" و 2.3% متحصلين على أخرى، وترد الطالبة ذلك إلى شروط التوظيف التي تضعها إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لقبول العمل فيه لحملة شهادة الليسانس كحد أدنى.

4- العمر :

الجدول -12- : خصائص و سمات العينة (العمر)

العمر	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
من 20 إلى 30 سنة	5	11.4	3
من 31 إلى 40 سنة	31	70.4	1
من 41 إلى 50 سنة	8	18.2	2
أكبر من 50 سنة	0	0	4
المجموع	44	100	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 11 أن أعلى نسبة 70.4 % من الموظفين تراوحت أعمارهم بين 31 إلى 40 سنة و 11.4 % تراوحت أعمارهم بين 20 إلى 30 سنة و 18.2 % تراوحت أعمارهم بين 41 إلى 50 سنة و 0 % أكبر من 50 سنة

وترد الطالبة هذه النتائج إلى الخبرة الطويلة لموظفي البنك وتعاملهم مع مختلف العملاء والأنشطة المصرفية أكثر من الموظفين الجدد كما يدل تدني انعدام الموظفين الأكثر من 50 سنة إلى حالات التقاعد المبكر التي يلجأ لها الموظفون بسبب ضغوط وطبيعة العمل في البنك وخاصة في المصالح المذكورة سابقا .

5-الخبرة :

الجدول -13- : خصائص و سمات العينة (الخبرة)

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
اقل من 3 سنة	7	15.9	3
من 4 إلى 7 سنة	5	11.3	4
من 7 إلى 10 سنة	14	31.9	2
أكبر من 10 سنة	18	40.9	1
المجموع	44	100	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 12 أن أعلى نسبة 40.9 % من مجتمع الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم من أكثر من 10 سنوات و 31.9 % بلغت سنوات الخبرة لديهم من 7 إلى 10 سنوات ،بينما نجد النسبة تقل إلى 15.9 % عند ذوي الخبرة الأقل من 3 سنوات و 11.3 % لذوي الخبرة من 4 إلى 7 سنوات ،وترد الطالبة هذه النتائج إلى أن موظفي البنك في قسم المحاسبة والقروض والتحصيل عموما يتم اختيارهم من الموظفين الذين توجد لديهم خبرة طويلة وخلفية واسعة حول البنك والعمل المصرفي.

6- مكان العمل :

الجدول -14- : خصائص و سمات العينة (مكان العمل)

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية	الرتبة
المجمع الجهوي	13	29.5	1
وكالة سيدي عيسى	3	6.9	6
وكالة المسيلة	8	18.2	2
وكالة بوسعادة	8	18.2	2
وكالة عين الملح	6	13.6	4
وكالة حمام الضلعة	6	13.6	4
المجموع	44	100	

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يبين الجدول رقم 13 أن أعلى نسبة 29.5% من مجتمع الدراسة يعملون في المجمع الجهوي و 18.2% يعملون في وكالة بوسعادة ونفس النسبة لوكالة المسيلة ،وتتساوى نسبة موظفي قسم المحاسبة وقسم القروض والتحصيل بين وكالتي عين الملح وحمام الضلعة أيضا في حدود 13.6 % ،بينما نجد النسبة تقل إلى 6.9 % في وكالة سيدي عيسى ،وترد الطالبة هذا التوزيع المتفاوت لموظفي البنك إلى ارتفاع حجم النشاط المصرفي والمعاملات في المجمع الجهوي ووكالتي المسيلة وبوسعادة حيث تكثر طلبات منح القروض ، و انخفاض عدد الموظفين في بقية الوكالات نتيجة ضعف وقلة النشاط المصرفي فيها .

المبحث الرابع: تحليل إجابات الدراسة و اختبار الفرضيات

في هذا الجزء سيتم عرض النتائج المتوصل إليها إحصائيا و المتعلقة بمحاور و أبعاد الاستبيان و التي تساهم في معالجة إشكالية الدراسة للتحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها، و ذلك بالاعتماد على أدوات إحصائية من أهمها التكرارات، المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري للتعرف على استجابات الأفراد و آرائهم تجاه محاور الدراسة، و من أجل تغيير النتائج بصورة دقيقة فقد تم تحديد فئات مقياس التحليل كما يلي:

أ) حساب المدى: و هو عبارة عن أكبر قيمة - أصغر قيمة في مقياس ليكارت أي 5-1=4.

ب) تحديد طول الفئة: يتم تحديد طول الفئة عن طريق قسمة المدى على عدد الفئات أي: 4/5=0.8و.

عليه فإن فئات المقياس تكون على النحو التالي:

الجدول -15-: طول الخلايا لتفسير متوسطات العبارات

الترميز	طول الخلية	الموافقة
5	4.20 - 5.00	موافق بشدة
4	3.40 - 4.19	موافق
3	2.60 - 3.39	محايد
2	1.80 - 2.59	غير موافق
1	1.00 - 1.79	غير موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على ما سبق.

المطلب الأول : اختبار التوزيع الطبيعي

قبل استخدام الأساليب الإحصائية لغرض التحقق من صحة الفرضيات المصاغة لغرض التوصل إلى إجابة لإشكالية الدراسة و تساؤلاتها، يجب التعرف أولاً على طبيعة التوزيع الاحتمالي لتحديد الاختبارات الإحصائية المناسبة و للقيام بذلك سيتم الاعتماد على اختبار كولموغوروف- سميرونوف و ذلك بتطبيقه على متغيرات الدراسة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: باعتبار أن متغيرات: الجنس، الوظيفة الممارسة، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة المهنية، مكان العمل هي متغيرات مستقلة بينما المتغيرات التابعة هي المحاور الثلاثة للدراسة المتمثلة في: -المحور الأول: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR.

- المحور الثاني: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية في بنك BADR.

- المحور الثالث: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي في بنك BADR.

المرحلة الثانية: بالإضافة إلى تطبيق اختبار كولموغوروف- سميرونوف على جميع متغيرات الدراسة بإمكاننا تطبيقه أيضاً على محاور الدراسة فقط للتأكيد على أنها تتبع التوزيع الطبيعي و الجدولين 15 و 16 يبينان مختلف النتائج المتحصل عليها من المرحلتين السابقتين:

الجدول -16-: نتائج اختبار كولموغوروف - سميرنوف لجميع متغيرات الدراسة:

المتغيرات التابعة المتغيرات المستقلة	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
الجنس	ذكور	0.196	0.332
	إناث	0.163	0.298
الوظيفة الممارسة	رئيس مصلحة	0.194	0.137
	موظف قروض	0.138	0.157
	موظف محاسبة	0.231	0.195
	موظف تحصيل	0.311	0.427
المؤهل العلمي	ليسانس	0.193	0.339
	دراسات عليا	0.130	0.127
العمر	30-20	0.287	0.136
	40-31	0.197	0.329
	50-41	0.142	0.323
الخبرة المهنية	أقل من 3 سنوات	0.195	0.134
	من 4 إلى 7 سنوات	0.291	0.178
	من 7 إلى 10 سنوات	0.199	0.375
	أكثر من 10 سنوات	0.119	0.160
مكان العمل	المجمع الجهوي	0.186	0.135
	وكالة سيدي عيسى	0.243	0.253
	وكالة المسيلة	0.256	0.446
	وكالة بوسعادة	0.244	0.214
	وكالة عين الملح	0.224	0.122
	وكالة حمام الضلعة	0.205	0.239

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

الجدول -17-: نتائج اختبار كولموغوروف- سميرنوف لمحاو الدراسة:

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
0.069	0.056	0.055

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج SPSS

من خلال الجدولين (15) و (16) نلاحظ أن قيمة الدلالة لاختبار كولموغوروف- سميرنوف عند جميع المتغيرات كانت أكبر من 0.05 و بالتالي فإن جميع متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي إذن سيتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق اختبارات معلمية.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

1.2 الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و

زيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR:

للإجابة على الفرضية الأولى تم استخدام الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الأول.

الجدول-18-: الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الاول

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	مستوى
1	- يؤدي التوازن النوعي بين بنود الأصول والخصوم إلى ضمان سيولة مناسبة لتحقيق أهداف البنك .	08	27	08	01	00	3.95	0.90	5	موافق
2	- يضمن التحكم في الحد الأقصى لحجم الأصول والخصوم مستويات مقبولة من السيولة المصرفية.	08	29	06	01	00	4.00	0.34	4	موافق
3	- تؤدي الإدارة الجيدة لرأس المال إلى زيادة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين .	30	13	00	01	00	4.64	0.36	1	موافق بشدة
4	-يؤدي تحسين مؤشرات المركز المالي إلى زيادة ثقة العملاء وبالتالي زيادة الودائع في البنك.	20	21	02	01	00	4.36	0.91	2	موافق بشدة
5	-تضاعف إدارة تسعير وتحويل القروض والودائع من فرص توليد	09	20	13	02	00	3.82	1.08	7	موافق

الفصل الرابع: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري (BADR)

السيولة من الاموال المودعة في البنك .									
6	13	24	06	01	00	4.11	1.11	3	موافق
7	12	19	12	00	01	3.93	0.59	6	موافق
8	08	22	08	06	00	3.73	0.63	8	موافق
المتوسط الحسابي العام									
						4.07	0.48	-	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول 18 مايلي :

بلغ المتوسط العام (4.07) بانحراف معياري (0.48) ، وهذا المتوسط يعني أن رأي عينة الدراسة على هذا المحور هو الموافقة ، مما تقدم نستنتج أن عينة الدراسة موافقون على وجود علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للاصول والخصوم وزيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR، وهذا يدل على تحقق فرضية الدراسة الأولى ، والتي تنص على أن : "هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وزيادة مستوى السيولة المصرفية".

جاءت عبارة " تؤدي الادارة الجيدة لرأس المال إلى زيادة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين" بالمرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.64) وانحراف معياري (0.36) ، وأن رأي عينة الدراسة على هذه العبارة هو الموافقة بشدة ، في حين جاءت عبارة " يؤدي التحكم في الأدوات المالية المشتقة إلى فعالية في استخدام المصادر وتوظيفها في مختلف بنود الاصول بما يقلل العجز في السيولة" في المرتبة الاخيرة بمتوسط (3.73) وانحراف معياري (0.63) وأن رأي عينة الدراسة على هذه العبارة هو الموافقة ، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة في دراسة : (كارلا بروم 2009) والتي توصلت إلى أنه "يوجد انطباع ايجابي لدور نظام إدارة الاصول والخصوم في رصد مخاطر السيولة وإدارتها" ، ودراسة (Samad and Hassan 1999) التي توصلت إلى "وجود علاقة ارتباط بين ادارة الاصول

الفصل الرابع: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري (BADR)

والخصوم وعوامل السيولة والمخاطر لدى البنوك" ودراسة (عمر فهد شيخ عثمان 2009) والتي توصلت إلى أن "المصارف التقليدية تتميز باعطاء أهمية كبيرة للاستثمارات عند ادارتها للموجودات /المطلوبات مما يؤدي إلى الاحتفاظ بنسب سيولة عالية تحوطا لسحوبات المودعين لديها".

2.2الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و

زيادة مستوى الربحية المصرفية في بنك BADR:

للإجابة على الفرضية الفرعية الثانية تم استخدام الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الثاني.

الجدول -19-: الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الثاني

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
1	-يؤدي التوافق والتوازن النوعي بين بنود الأصول والخصوم إلى الانتفاع الكامل بالأموال المتاحة تحت تصرف البنك.	5	30	5	4	00	3.81	0.75	1	موافق
2	- يؤدي التحكم في الأدوات المالية المشتقة إلى زيادة العائد على الودائع نتيجة زيادة الفوائد والمعمولات المقبوضة منها.	0	22	10	3	09	3.02	0.89	2	محايد
3	- تؤدي الإدارة التقليدية لرأس المال و الاحتياطات الى الضغط على المصاريف العامة والرقابة عليها.	02	08	10	10	14	2.40	0.92	4	غير موافق
4	- يوفر تحسين مؤشرات المركز المالي فرص جديدة للاستثمار وعملاء جدد.	00	00	02	20	22	1.54	0.94	7	غير موافق بشدة
5	- تزيد ادارة تسعير وتحويل الاموال المودعة من كمية الفوائد.	1	5	11	19	08	2.36	1.02	5	غير موافق
6	- يوفر التحكم في معدل الفائدة بوضع معايير وتقنيات لقياس مخاطره الوقاية من الازمات المالية وبالتالي نمو واستقرار في هوامش الفوائد و الارباح .	00	02	09	27	06	2.15	1.13	6	غير موافق
7	- يؤدي التحكم في الحد الاقصى لحجم الأصول والخصوم الى ترشيد المصاريف وبالتالي تراجع في التكاليف الكلية.	00	07	25	07	05	2.77	1.12	3	محايد
	المتوسط الحسابي العام						2.57	0.96	-	غير موافق

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول 19 ما يلي: بلغ المتوسط العام (2.57) بانحراف معياري (0.96)، و هذا المتوسط يعني أن رأي عينة الدراسة على هذا المحور هو عدم الموافقة، مما تقدم نستنتج أن عينة الدراسة يرفضون وجود علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة مستوى الربحية المصرفية، و قد جاءت عبارة " يؤدي التوافق والتوازن النوعي بين بنود الاصول والخصوم إلى الانتفاع الكامل بالأموال المتاحة تحت تصرف البنك." بالمرتبة الأولى بمتوسط قدره (3.81) و انحراف معياري (0.75) و أن رأي عينة الدراسة على هذه العبارة هو المحايدة في حين جاءت عبارة "يوفر التحكم في معدل الفائدة بوضع معايير و تقنيات لقياس مخاطر الوقاية من الأزمات المالية و بالتالي نمو و استقرار هوامش الفوائد و الأرباح" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط قدره (2.15) و انحراف معياري قدره (1.13) و أن رأي عينة الدراسة على هذه العبارة هو عدم الموافقة بشدة، و يلاحظ أن هذه النتائج تتطابق مع تلك التي توصلت إليها (كارالا بروم 2009) و التي توصلت إلى أن " إدارة الأصول و الخصوم على نحو تقليدي لن يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على قروض عملائها بل سترتفع تكلفة حصولها على الأموال، و في الحقيقة أنه سوف يرتفع صافي هامش الفائدة عند انخفاض الفائدة و ليس عند ارتفاعه" ، و تتفق مع هذه النتائج مع دراسة (2004 ranjan et nallari) الذين قاما بدراسة علاقة الارتباط لمجموعة الموجودات و مجموعة المطلوبات و ذلك بتحليل الربحية لدى مجموعة المصارف العامة و المصارف الخاصة و وجدا أن "مستويات الربحية هي الأقل لدى المصارف العامة و التي كانت أكثر مخاطرة بإدارة محفظتها لتحقيق الربح حيث كانت تستثمر معتمدة على سياستها الإستراتيجية المغامرة و دراسة عمر عمر فهد شيخ عثمان 2009 التي توصلت إلى أن " هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات المطلوبات لدى المصارف التقليدية إلا أنها لم تعطي المصارف التقليدية أهمية للتمويل طويل الأجل عند إدارتها للموجودات و تسبب ذلك تخفيض درجة المخاطر و انخفاض ربحية هذه المصارف".

3.2 الفرضية الفرعية الثالثة: "هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة

للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي في بنك BADR:

للإجابة على الفرضية الفرعية الثالثة تم أيضا استخدام الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات

المحور الثالث:

الجدول -20-: الإحصاء الوصفي لكل عبارة من عبارات المحور الثالث

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التفسير
1	- من أجل سيولة أكثر الجزء الأكبر من الودائع تحت الطلب لابد ان يوجه الى الإحتياطات دون أن يؤثر ذلك على ربحية البنك.	10	8	10	10	1	3.02	0.77	3	محايد
2	- كل الودائع الادخارية والودائع المحددة بزمان توجه إلى القروض والاستثمارات الأخرى وهذا لا يؤثر على السيولة ويزيد الأرباح.	13	4	8	19	00	3.25	0.26	2	محايد
3	- يؤدي استخدام رأس المال و الإحتياط في تمويل الأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل فقط إلى رفع الأرباح دون تراجع السيولة.	0	9	10	20	05	2.52	0.15	6	غير موافق
4	- يؤدي تخفيض الأموال السائلة وتوظيفها في القروض والاستثمارات المالية إلى زيادة جذب الودائع.	3	9	8	20	04	2.70	0.46	5	محايد
5	- زيادة الودائع الجديدة تلزم البنك تلبية متطلبات الاقتراض للمودعين الجدد وبالتالي زيادة الربحية.	2	4	11	20	07	2.40	0.65	8	غير موافق
6	- يؤدي الاعتماد على فوائد الودائع كمصادر للتمويل إلى تناقص السيولة و الربحية على المدى الطويل بشكل عام .	18	15	06	4	01	4.02	0.18	1	موافق
7	- يوفر وضع إستراتيجية لإدارة الأصول و الخصوم في الميزانية العمومية تمويلات جيدة لمواجهة سحبيات المودعين و التكاليف التشغيلية فتزيد ربحية البنك .	06	8	13	11	06	2.93	0.86	4	محايد
8	- يؤدي وضع إستراتيجية تقليدية لإدارة الأصول و الخصوم إلى تحسين استغلالها و بالتالي يقلل من توظيف البنك لأمواله في الاستثمارات ذات الفوائد المنخفضة .	07	2	15	03	17	2.52	0.25	6	غير موافق
	المتوسط الحسابي العام						2.92	0.25	-	محايد

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول 20 ما يلي: بلغ المتوسط العام (2.92) بانحراف معياري (0.25)، و هذا المتوسط يعني أن رأي عينة الدراسة على هذا المحور هو الحياد وبالتالي مما تقدم نستنتج أن رفض

فرضية وجود علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي في بنك BADR، و قد جاءت عبارة "يؤدي الاعتماد على فوائد الودائع كمصادر للتمويل إلى تناقص السيولة و الربحية على المدى الطويل بشكل عام" بالمرتبة الأولى بمتوسط قدره (4.02) و انحراف معياري (0.18) و أن رأي عينة الدراسة على هذه العبارة هو الموافقة عليها في حين جاءت عبارة " يؤدي وضع إستراتيجية تقليدية لإدارة الأصول و الخصوم إلى تحسين استغلالها و بالتالي يقلل من توظيف البنك لأمواله في الاستثمارات ذات الفوائد المنخفضة" بالمرتبة الأخيرة بمتوسط قدره (2.40) و انحراف معياري (0.65) و أن رأي عينة الدراسة على هذه العبارة هو عدم الموافقة عليها ، و يلاحظ من هذه النتائج ظهور اختلاف نوعا ما مع دراسة (ranjan et nallari) في النتيجة الخاصة بتحليل ارتباط canonical و التي كانت معنوية بين إدارة الموجودات المطلوبة و عوامل الربحية و السيولة و المخاطر مجموعة معا.

تميز قوة علاقة الارتباط لدى المصارف العامة الهندية و يمكن أن يعزى هذا الاختلاف لخضوع أجوبة عينة الدراسة التي أجريناها للعامل الديني و تحفظ المبحوثين على الموافقة على التعامل بالفوائد في البنك، غير أننا نجد أيضا أن هذه النتائج تتفق مع دراسة (عمر عمر فهد شيخ عثمان 2009) و التي تنص على أن "هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات المطلوبة لدى المصارف التقليدية إلا أنها لم تعطي المصارف التقليدية أهمية للتمويل طويل الأجل عند إدارتها للموجودات و سبب ذلك تخفيض درجة المخاطر و انخفاض ربحية هذه المصارف" و تتفق أيضا مع دراسة (كارلا بروم 2009) و التي توصلت إلى أن " إدارة الأصول و الخصوم على نحو تقليدي لن تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على قروض عملائها بل سترتفع تكلفة حصولها على الأموال، و في الحقيقة أنه سوف يرتفع صافي هامش الفائدة عند انخفاض سعر الفائدة و ليس عند ارتفاعه" و تتفق هذه مع دراستنا لكون أن سعر الفائدة واحد من أهم العوامل المتحكم في الربحية و السيولة معا في آن واحد في البنوك التقليدية.

1.2 الفرضية الفرعية الرابعة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء عينة الدراسة وفقا لمتغيرات: (الجنس، الوظيفة الممارسة، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة المهنية، مكان العمل) :للإجابة على الفرضية الرابعة تم استخدام جدول تحليل التباين الأحادي one way anova لدلالة الفروق بين آراء عينة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة: (الجنس، الوظيفة الممارسة، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة المهنية، مكان العمل).

الجدول -21-: نتائج جدول تحليل التباين الأحادي (one way anova) لدلالة الفروق بين

عينة الدراسة تعزى لمتغيرات : الجنس، الوظيفة، المؤهل، العمر، الخبرة، مكان العمل.

المتغير	المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
الجنس	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة السيولة المصرفية	بين المجموعات	0.20	1	0.20	0.86	0.35
		داخل المجموعات	10.06	42	0.24		
		المجموع	10.26	43	-		
	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية	بين المجموعات	0.44	1	0.44	0.45	0.50
		داخل المجموعات	41.09	42	0.97		
		المجموع	41.53	43	-		
	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي	بين المجموعات	0.26	1	0.26	1.02	0.31
		داخل المجموعات	10.74	42	0.25		
		المجموع	11.01	43	-		
الوظيفة الممارسة	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة السيولة المصرفية	بين المجموعات	1.90	3	0.63	3.03	0.05
		داخل المجموعات	8.36	40	0.20		
		المجموع	10.26	43	-		
	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية	بين المجموعات	3.70	3	1.23	1.30	0.28
		داخل المجموعات	37.82	40	0.94		
		المجموع	41.53	43	-		
	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي	بين المجموعات	0.02	3	0.01	0.03	0.99
		داخل المجموعات	10.98	40	0.27		
		المجموع	11.01	43	-		
المؤهل العلمي	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة السيولة المصرفية	بين المجموعات	0.78	3	0.26	1.10	0.36
		داخل المجموعات	9.48	40	0.23		
		المجموع	10.26	43	-		
	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية	بين المجموعات	0.50	3	0.35	0.34	0.79
		داخل المجموعات	41.02	40	1.01		
		المجموع	41.53	43	-		
	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و	بين المجموعات	0.66	3	0.40	1.66	0.18
		المجموع					

الفصل الرابع: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية الجزائري (BADR)

		0.24	40	10.34	داخل المجموعات	بين تحسين الأداء المالي	
		-	43	11.01	المجموع		
0.55	0.69	0.17	3	0.51	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة السيولة المصرفية	العمر
		0.24	40	9.75	داخل المجموعات		
		-	43	10.26	المجموع		
0.91	0.16	0.17	3	0.50	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية	العمر
		1.02	40	41.02	داخل المجموعات		
		-	43	41.53	المجموع		
0.47	0.85	0.22	3	0.66	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي	الخبرة المهنية
		1.25	40	10.34	داخل المجموعات		
		-	43	11.01	المجموع		
0.05	5.04	0.94	3	2.81	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة السيولة المصرفية	الخبرة المهنية
		0.18	40	7.44	داخل المجموعات		
		-	43	10.26	المجموع		
0.85	0.25	0.25	3	0.77	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية	الخبرة المهنية
		1.01	40	40.75	داخل المجموعات		
		-	43	41.53	المجموع		
0.33	1.15	0.29	3	0.87	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي	مكان العمل
		0.25	40	10.13	داخل المجموعات		
		-	43	11.01	المجموع		
0.79	0.46	0.11	5	0.59	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة السيولة المصرفية	مكان العمل
		0.25	38	9.67	داخل المجموعات		
		-	43	10.26	المجموع		
0.22	1.47	1.34	5	6.73	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية	مكان العمل
		0.91	38	34.79	داخل المجموعات		
		-	43	41.53	المجموع		
0.08	3.65	0.71	5	3.57	بين المجموعات	العلاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي	مكان العمل
		0.19	38	7.43	داخل المجموعات		
		-	43	11.01	المجموع		

المصدر: من إعداد الطالبة على برنامج SPSS

يتضح من الجدول ما يلي:

p-value كانت دائما أكبر من مستوى الدلالة (0.05) عند كل المحاور و بالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء عينة الدراسة في جميع المحاور تعزى لمتغيرات: (الجنس، الوظيفة الممارسة، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة المهنية، مكان العمل)، و تتفق هذه النتيجة مع

الدراسات السابقة: دراسة (كارلا بورم 2009) و التي توصلت إلى أنه " يوجد انطباع إيجابي لدور نظام إدارة الأصول و الخصوم في رصد مخاطر السيولة و إدارتها، وإن إدارة الأصول و الخصوم على نحو تقليدي لن تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة على قروض عملائها بل سترتفع تكلفة حصولها على الأموال، و في الحقيقة أنه سوف يرتفع صافي هامش الفائدة عند انخفاض سعر الفائدة و ليس عند ارتفاعه"، و دراسة (2004 ranjan et nallari) الذين وجدوا أن " مستويات الربحية هي الأقل لدى المصارف العامة و التي كانت أكثر مخاطرة بإدارة محفظتها لتحقيق الربح حيث كانت تستثمر معتمدة على سياسيتها الإستراتيجية المغامرة"، و دراسة (عمر عمر فهد شيخ عثمان 2009) التي توصلت إلى أن " هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات المطلوبة لدى المصارف التقليدية إلا أنها لم تعطي المصارف التقليدية أهمية للتمويل طويل الأجل عند إدارتها للموجودات و سبب ذلك تخفيض درجة المخاطر و انخفاض ربحية هذه المصارف" و بناء على هذه النتائج نقبل الفرضية الفرعية الرابعة H4 و التي تنص " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين آراء عينة الدراسة وفقا لمتغيرات الدراسة، وبناء على جميع النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضيات الفرعية نتوصل إذن في نهاية هذا البحث الى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على انه : تؤدي الادارة التقليدية للأصول والخصوم الى تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل قيدي السيولة والربحية ، ونستنتج أن الادارة التقليدية للأصول والخصوم لا تؤدي الى تحسين الأداء المالي .

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول تقديمًا عامًا لبنك الفلاحة و التنمية الريفية بالإضافة إلى مهامه و أهدافه و توجهاته الجديدة، ثم المبحث الثاني تناولنا فيه تقييم الأداء المالي في بنك الفلاحة و التنمية الريفية باستخدام نسب السيولة و الربحية، حيث قمنا بتحليل نسب السيولة و الربحية المحسوبة من القوائم المالية للبنك من السنوات 2011 إلى 2017 و دراسة التطور العام لهذه النسب وتوصلنا لرفض الفرضيتين الرئيسيتين الأولى والثانية والتي تنصان: "جميع نسب السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني قدرة البنك على الوفاء بجميع بالتزاماته المالية" و "جميع نسب الربحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية مرتفعة وهذا يعني أن البنك في وضعية جيدة"، ثم قمنا بدراسة لمدى الموازنة بين نسب السيولة و الربحية في البنك و ذلك بدراسة العلاقة أو الأثر الموجود بينهما بحساب معاملات الارتباط بين جميع نسب السيولة و نسب الربحية خلال سنوات الدراسة و تحليل

التأثير بين جميع نسب السيولة و نسب الربحية خلال سنوات الدراسة و تحليل التأثير بين كل منا و تطورات معاملات الارتباط بينهما خلال سنوات الدراسة وتوصلنا لرفض الفرضية الرئيسية الثالثة، و في المبحث الثالث تناولنا الموازنة بين نسب السيولة و الربحية بتطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم من أجل تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR، و اقترحنا في هذا المبحث بناءا على الدراسات السابقة دراسة دور الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية من أجل تحسين الأداء المالي للبنك، و من أجل تسهيل الدراسة قمنا بسحب عينة من البنك من بعض وكالاته و توزيع استبانة محكمة و صادقة عليهم من أجل الإجابة على الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على انه :تؤدي الادارة التقليدية للأصول والخصوم الى تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل قيدي السيولة والربحية ، والتي قسمناها الى اربع فرضيات فرعية المتمثلة فيما يلي:

H1: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR.

H2: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة الربحية المصرفية في بنك BADR.

H3: هناك علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي في بنك BADR.

H4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين آراء عينة الدراسة وفقا لمتغيرات: (الجنس، الوظيفة الممارسة، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة المهنية، مكان العمل) و توصلنا بناءا على أجوبة عينة الدراسة إلى قبول الفرضيتين الفرعيتين الأولى و الرابعة و رفض الفرضيتين الفرعيتين الثانية و الثالثة، أي أننا توصلنا إلى ما يلي:

1- توجد علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR.

2- لا توجد علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم و بين زيادة مستوى الربحية المصرفية في بنك BADR.

3- لا توجد علاقة بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول و الخصوم كأداة للموازنة بين السيولة و الربحية و بين تحسين الأداء المالي في بنك BADR.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين آراء عينة الدراسة وفقا لمتغيرات: (الجنس، الوظيفة الممارسة، المؤهل العلمي، العمر، الخبرة المهنية، مكان العمل) ، وتوصلنا اذن في نهاية هذا البحث الى رفض الفرضية الرئيسية الرابعة والتي تنص على انه :تؤدي الادارة التقليدية للأصول والخصوم الى تحسين الأداء المالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في ظل قيدي السيولة والربحية ، ونستنتج أن الادارة التقليدية للأصول والخصوم لا تؤدي الى تحسين الأداء المالي في ظل قيدي السيولة والربحية، و قد انتقت جميع هذه النتائج مع أغلب نتائج الدراسات السابقة-هذا والله أعلم-.

الخاتمة

الخاتمة :

يعد تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ذو أهمية كبيرة لما له من دور أساسي في مراقبة أهداف البنك وخاصة فيما تعلق بالسيولة والربحية والموازنة بينهما بما يضمن تحقيق أقصى عائد والحفاظ على قدر كافي من السيولة لمواجهة سحبيات المودعين ، غير أنه ومهما بلغت دقة وجودة تقييم الأداء المالي فإنه يبقى عاجزا وحده على المضي بالبنك لتحسين أدائه المالي وتحقيق أقصى العوائد ، لذلك كان من الضروري إيجاد أداة لتحسين الأداء المالي للبنوك في ظل الموازنة بين قيدي السيولة والربحية، وبناءا على ذلك وللإجابة على الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة -والتي تمحورت حول عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية عموما وفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) خصوصا وذلك في ظل قيدي السيولة والربحية- تم تناول الموضوع من خلال أربع فصول ، ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي الذي تم فيه تقييم الأداء المالي لبنك (BADR) باستخدام نسب السيولة ونسب الربحية ، ثم البحث في مدى الموازنة بينهما في البنك عن طريق دراسة تطورات معاملات الارتباط بين النسب ، ثم اقتراح الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية لتحسين الأداء المالي للبنك وجمع المعلومات من عينة الدراسة باستخدام استبيان محكم وصادق تم تحليل بياناته باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) حيث توصلنا لمجموعة من النتائج منها ماتعلق بالجانب النظري ومنها ماتعلق بالجانب التطبيقي وقدما في الأخير مجموعة من الاقتراحات وآفاق لهذه الدراسة .

أولا :النتائج

في ضوء عرض وتحليل الجانبين النظري والعملي لهذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل بالآتي :

*النتائج النظرية :

1-تقييم الأداء المالي من حيث أنه يعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة ، وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للبنك قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبق و خطوات تقييم الأداء المالي متمثلة أهمها في الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل ،إحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء دراسة وتقييم النسب ، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية

تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

2- تناولنا مؤشرات تقييم الأداء المالي التقليدية، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة، و نموذج العائد على حقوق الملكية (R OE) ، و نظام تقييم المصارف وفقاً للمؤشرات الناتجة عن عملية الفحص الميداني CAMELS والذي يعد من الأساليب الفعالة لتقييم أداء البنوك وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية ، وإستنتاجنا مفهوم السيولة ومؤشرات قياس السيولة فوجدنا أهمها،نسبة الرصيد النقدي ونسبة السيولة النقدية .

3- أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية : اللجوء إلى البنك المركزي ،الاقتراض من المؤسسات المالية،الاقتراض من الأسواق المالية ،استحداث أدوات جديدة في مجال الودائع ،بيع أو شراء الأوراق المالية والتوريق، و تناولنا أدوات إدارة السيولة في البنوك التي نختصرها في نظام جيد لإدارة المعلومات ،سيطرة مركزية على السيولة ،تحليل إحتياجات التمويل الصافي وتنويع مصادره ويجب أن يكون للبنك قاعدة تمويلية متنوعة ، من حيث مصادر التمويل، ومن حيث التحليل المفصل لمواعيد إستحقاقات الالتزامات أيضا ،ويجب على البنك أن يحافظ على مستوى كاف من الموجودات السائلة.

4-استنتجنا أيضا مفهوم الربح و الربحية ، فالأول يقيس الفرق بين الإيرادات والتكاليف ، أما الثاني فيقيس الفرق بين مردودية رأس المال وتكلفته ، وتعمل البنوك على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما قرار الاستثمار وقرار التمويل ،

5- أهمية الربحية المصرفية نابعة من كونها تعبر عن الهدف الأساسي لأي مؤسسة ، وذلك أنه إذا لم تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق الربحية وفقا لما هو مطلوب فإن ذلك يعني أنه لن تستطيع تحقيق مبدأ الاستمرار والبقاء في السوق لفترة طويلة ،والعوامل المؤثرة على الربحية المصرفية وأهمها الظروف الاقتصادية والسياسية والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية والسياسة النقدية ، والثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي ،أرباح أو (خسارة)الأوراق المالية ادارة البنك وحجمه وهيكل الودائع.

6-يتم السيطرة على الربح وتقييم جودة الربحية وقياس الربحية باستخدام القوة الإيرادية أو العائد على الموجودات (ROA) وقياس الربحية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE).7- إدارة الاصول والخصوم تعني إدارة البنود داخل وخارج الميزانية للمصرف بما يحقق التوازن النوعي بين الموارد

المالية المتاحة وبين استخداماتها في توظيفات متنوعة بما يضمن توزيع علمي دقيق لتلك الموارد وإيجاد نوع من التوازن والانسجام بين المتغيرات الأساسية (الربحية ، المخاطر ، السيولة) .

8-تنقسم ادارة الاصول والخصوم في البنوك نوعين :الادارة التقليدية للأصول والخصوم ،

وادارة الاصول والخصوم وفقا للمنهج الاسلامي

9-استنتجنا أيضا العلاقة بين الربحية والسيولة والتعارض بينهما،والموازنة بين السيولة والربحية في البنك التجاري باستخدام الادارة التقليدية للأصول والخصوم ،من حيث كيفية مواجهة البنك للعسر المالي وأساليب ادارة الأصول متمثلة في الأسلوب التجميعي للأموال وأسلوب تخصيص الأموال حسب مصدرها و اساليب ادارة الخصوم لحل مشكلة التعارض بين السيولة والربحية.

*النتائج التطبيقية:

1-وجد من خلال تحليل مؤشرات السيولة النتائج التالية:

-تسجيل إنخفاض في نسب السيولة الأربعة الأولى التي تم قياسها على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (نسبة الرصيد النقدي ، نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل ، نسبة الاحتياطي القانوني ونسبة السيولة القانونية) وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية تجاه المودعين وصعوبة أيضا في كسب ثقتهم لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد .

-تسجيل تحسن بالنسبة للنسب الثلاث الأخرى : نسبة النقد لدى الصندوق ولدى المصارف الأخرى ، نسبة القروض ونسبة التشغيل ، وذلك لقدم البنك من حيث تاريخ انشائه وزيادة توسيع شبكة فروع محليا وزيادة الأموال التي يتم تدويرها في البنك بدلا من تخزينها ، بالإضافة إلى التوظيف الجيد لأمواله ، وهذا قد يؤثر إيجابي على الأرباح التي يحققها من جهة ، ودلالة على كفاءته في تلبية القروض المصرفية من جهة أخرى وهذا يعود إلى السياسة المصرفية التي ينتهجها البنك .

2-وجد من خلال تحليل مؤشرات الربحية النتائج التالية :

-تسجيل البنك انخفاض في نسب الربحية الأربعة التالية : (العائد على الأصول ،العائد على حقوق الملكية ، العائد على الودائع ، هامش صافي الربح) ، إذ إن البنك يشهد تراجعاً كبيراً في عوائده وربحيته بالإضافة إلى وجود قصور في كفاءة البنك على تحقيق قرارات الاستثمار الأنجع لأمواله إذ إن البنك يواجه صعوبة كبيرة في إدارة استثماراته وفي توليد الأرباح من ودائعه.

-تسجيل البنك تحسن في نسب الربحية الثلاث الآتية : (نسبة هامش الفائدة ، نسبة استخدام الأصول ، معدل العائد على الأموال المتاحة) ، مما يعني نمو الإيرادات المتحققة من الفوائد وخاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من البحث غير أنه يعتبر نمواً محتشماً مقابل وتيرة التكاليف الكلية المتزايدة للبنك مما يقلل من فرص الأرباح للبنك.

3-وجد من تحليل مدى الموازنة بين نسب السيولة والربحية أن:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة و الربحية من أجل تحسين أدائه المالي ، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائماً إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات وذلك بالرغم من مساهمتها في رفع هوامش فوائده ودرجة استخدام أصوله.

4-أوضحت نتائج التحليل الإحصائي لأجوبة عينة الدراسة بأنه :

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة مستوى السيولة المصرفية في بنك BADR.

-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة مستوى الربحية المصرفية في بنك BADR.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الإدارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية وبين تحسين الأداء المالي في بنك BADR.

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين آراء عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات : (الجنس ، الوظيفة الممارسة ، المؤهل العلمي ، العمر ، الخبرة المهنية ، مكان العمل)، وبالتالي بناءً على نتائج أجوبة عينة الدراسة توصلنا إلى أن الإدارة التقليدية للأصول والخصوم لا تؤدي إلى تحسين الأداء المالي

في البنوك التجارية في ظل قيدي السيولة والربحية ، وقد اتفقت جميع النتائج المتحصل عليها مع أغلب نتائج الدراسات السابقة.

ثانيا : الاقتراحات

ونقترح في الختام جملة من التوصيات أهمها:

-البحث عن وسائل جديدة لإدارة السيولة في البنوك ، تضمن مزيدا من المصادر التمويلية وحسن التحكم فيها، وعلى رأسها طرق التمويل الإسلامية.

-ضرورة تخلي الدولة عن التحكم في التعاملات البنكية وضرورة تحرير الاقتصاد والسوق المالية الجزائرية، والانفتاح على النظام العالمي، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتنويع الاستثمارات البنكية من أجل تقليل المخاطر.

-الاهتمام أكثر بالسيولة النقدية في البنوك لما لها من تأثير على العائد، وتسهيل تدفق التمويل لعمليات الائتمان بشروط وبأسعار أفضل وفترات سداد أطول.

-ضرورة تدخل الدولة بتبني قوانين جديدة تنظم إدارة الأصول والخصوم في البنوك ويحاذ في هذا المسعى تبني نظم ومبادئ إدارة الأصول والخصوم في النهج الإسلامي بالاستعانة بخبراء في الصيرفة الإسلامية.

ونقترح على إدارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة

المضي قدما عبر جملة من الخطوات نلخصها في ما يلي :

*ضرورة تنويع البنك لمحفظة الاستثمارية ، والتركيز على الأنشطة التي تدر عوائد بنكية أعلى من غيرها ، وتشجيع العملاء على ايداع أموالهم لدى البنك باستحداث خدمات بنكية جديدة والبحث عن صيغ تمويلية جديدة ، ويحاذ في هذا الاطار اخراج البنك من طابعه التقليدي وإدخال أدوات التمويل الإسلامية ، وتطبيق اجراءات جديدة من أجل فتح الباب أمام المودعين للتعامل بالصيغ الإسلامية التي أثبتت قدرتها على رفع الإيرادات البنكية في العديد من دول العالم.

*ضرورة منح عمال البنك ومحاسبه فرص الاستفادة من دورات تكوينية وتدريبية من أجل توسيع معارفهم وتطويرها في مجال تقييم الأداء المالي للبنوك وهذا من شأنه زيادة كفاءة البنك.

*ضرورة السعي وراء سياسة نقدية ومالية تنتهجها الدولة من خلال البنك المركزي ، وذلك لتخفيف حدة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استثمار الأرصدة النقدية المرتفعة في البنك -والتي لاحظتها الطالبة من خلال قيم نسبة السيولة القانونية المرتفعة - واستغلال هذه الأموال في المشاريع المنتجة والبنى التحتية مثل : إقامة المصانع والمؤسسات المصغرة وتمويل الانتاج بشكل أفضل من أجل خلق التوازن بين العرض والطلب.

*ضرورة تطبيق ادارة الاصول والخصوم في بنك BADR وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية بعد أن أثبتت الادارة التقليدية للأصول والخصوم شلها في تحقيق الربحية وتحسين الأداء المالي في البنك.

ثالثا :آفاق الدراسة

يبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أخرى في المستقبل لذا تم اقتراح بعض المواضيع التي من الممكن أن تكون محل اهتمام الطلبة والباحثين :

-تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية:دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية.

-أثر تطبيق ادارة الأصول والخصوم وفق المنهج الاسلامي في الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك الاسلامية.

-تطبيق منهجية كايزن في ظل ادارة الأصول والخصوم وفق المنهج الاسلامي ، ودورها في تحسين الاداء المالي في البنوك :دراسة حالة مجموعة من البنوك الاسلامية



قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب باللغة العربية

- السعيد فرحات جمعة : الأداء المالي لمنظمات الأعمال ، دار المريخ للنشر ،
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الفكر للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- أنطوان الناشف، خليل الهندي، العمليات المصرفية و السوق المالية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الجزء 1، لبنان، 1997، ص 48-49¹ محمد السهموري، اقتصاديات في النقود و البنوك، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، 1999.
- باري سيجل: النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد المنصور وعبد الفتاح عبد الرحمان، دار المريخ، 1987.
- بشير عباس العلاق، إدارة المصارف، "مدخل وظيفي"، الأردن، 2001.
- تسيير العجاردة، التسويق المصرفي، دار حامد للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2005.
- جمعة خليفة الحاسي : المحاسبة التطبيقية "أقسام -بضاعة -أمانة-البيع بالتقسيط"، منشورات جامعة قار يونس ،الطبعة الثالثة ،بنغازي ،ليبيا ،2004.
- جميل حسين :البنوك مدخل اداري ومحاسبي ،الطبعة الاولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن ،1996.
- حدة رايس: دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الاسلامية في ظل نظام لاربوي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،2009.
- حنفي عبد الغفار : الأسواق والمؤسسات المالية ، مركز الإسكندرية للكتاب،الطبعة الأولى ، 1999 .
- ربيع محمود الروبي: اقتصاديات النقود والمصارف، دار الحقوق 1985.
- رضوان حلوة حنان :النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير ،دار وائل للنشر ،الطبعة الأولى ،عمان ،الاردن،2003.
- رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ، الطبعة الأولى،2001.

- رشاد العصار, رياض الحلبي, النقود و البنوك, الطبعة الأولى, دار صفاء للطباعة و النشر, عمان, الأردن, 2000.
- ريتشارد شرويدو وآخرون :نظرية المحاسبة ، ترجمة خالد كاحيحي وابراهيم فال ، دار المريخ للنشر ،السعودية ،2007.
- زياد رمضان، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2006.
- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، دار المسيرة للنشر و الطباعة، عمان، 1996.
- سامر جلدة، البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان، 2009.
- سلمان أبو ذياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، بيروت، 1996.
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- صالح الأمين الأرباح: اقتصاديات النقود والمصارف، جامعة الجبل الغربي، ليبيا، 1991.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، المفاهيم و المبادئ و التجارب، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2005.
- طارق عبد العال حماد :تقييم أداء البنوك "تحليل العائد والمخاطرة"،الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2001.
- عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية للبنوك الإسلامية و التجارية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2002.
- عبد الله خبابة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
- عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996.
- علي السلمي، إدارة الجودة الشاملة و متطلبات التأهيل للايزو، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، بدون سنة.
- علي حسين و آخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال البيئية، الوظائف و الاستراتيجيات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- فريد الصلح، مورييس نصر، المصرف و الأعمال المصرفية، الأهلية للنشر و التوزيع،بيروت، 1989.

- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري : إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر ،داروائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2006.
- لسلوس مبارك ،التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004.-
- مؤيد عبد الحسين الفضل و يوسف حليم الطائي، إدارة الجودة الشاملة من المستهلك إلى المستهلك، دار الوراق للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- مجيد الكرخي،تقويم الاداء باستخدام النسب المالية ،دار المنهج ،الطبعة الاولى ،2008.
- محمد سعيد أنور سلطان ، إدارة البنوك ،دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،مصر ، 2005.
- محمد صالح جابر ، الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية ط1، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ،الكويت ،1982.
- محمد عباس حجازي :نظرية المحاسبة ،الدار الهندسية للطباعة والنشر،القاهرة، 2000.
- محمود الخطيب : الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة ، الطبعة الأولى ،دارحامد للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،2009.
- الرياض،السعودية ، 2000.
- مدحت صادق : أدوات وتقنيات مصرفية ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2001.
- مصطفى رشدي الشیخة: الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة، مصر، 1985.
- مفلح عقل :مقدمة في الادارة المالية ، الطبعة الاولى ،معهدالدراسات المصرفية ، عمان،1989.
- منهل مطر ذيب شوتر، رضوان وليد العمار، النقود و البنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة آلاء للطباعة و النشر،عمان، الأردن، 1995/ 1996.
- منير إبراهيم هندي، الأسواق والمنشآت المالية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1997 .
- ناصر دادي عدون ،نواصر فتحي: دراسة الحالات المالية ،دار الأفاق ،الجزائر،1991.
- نظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، دون بلد، 2006.
- وليد ناجي الجيلاني، التحليل المالي ،الأكاديمية العربية في الدنمارك ،2007.

ثانيا: الاطروحات والرسائل

- أحمد حسين أحمد المشهراوي :أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2007.
- أيمن أحمد الرشدان ،محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية ، عمان ،جامعة بل البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية أطروحة ماجستير غير منشورة ،الاردن ، 2002.
- باسل أبو زعيتر،العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين ،2006.
- بومدين يوسف، دراسة أثر إدارة الجودة الشاملة على الأداء الحالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة دكتوراة غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- حسينة صيفي ، قياس الأداء المالي بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافةEVA،دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40خلال الفترة 2008-2013، أطروحة دكتوراة تخصص دراسات مالية وإقتصادية،قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة، 2016.
- حكيم براضية : التصكيك ودوره في إدارة السيولةبالبنوك الاسلامية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2011.
- شوقي بورقية :الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2010-2011.
- عادل عشي ،الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس ونقييم: دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة (2000-2002)،مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ،2001-2002.
- عمر محمد فهد شيخ عثمان :إدارة الموجودات /المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية (دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة) ، اطروحة دكتوراه فلسفة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، جامعة دمشق ، الجمهورية العربية السورية ، 2009.
- فارس مسدور :التطبيقات المعاصرة لتقنيات التمويل بلا فوائد لدى البنوك الاسلامية-نموذج بنك البركة الجزائري -،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر،2001-2002.
- محمد الأمين خنيوة ، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، تخصص إدارة مالية ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2007-2008

-محمد علي محمد العقول ، قياس كفاءة الأداء المالي للبنوك الاسلامية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم درمان الاسلامية ، السودان ، 1997.

-مصطفى سميرة : البنوك في مواجهة آلية التوريق ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيزي وزو ، 2016.

ثالثا: المجالات والدوريات

-الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، عدد 2009/07.

-الهام التجاني، شعوبي محمد فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي للفترة: 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية.

-بشير دريدي :سياسات المزيج التسويقي وأثرها على ربحية المؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة مطاحن الواحات -،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2006.

-بلال نوري وسعيد الكروي: تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشد ، مجلة العراقية للعلوم الادارية العدد24، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ، العراق ،بدون سنة .

-عبد الغني دادن: قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية ، مجلة الباحث ، العدد الرابع ، الجزائر، 2006.

-سعد العنزي و آخرون، فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 15، الإصدار 53، 2009.

-سعد أحمد حميد الموسوي : القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية ، مقال منشور ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ،عدم وجود إسم المجلة وسنة النشر .

-سعد أحمد حميد الموسوي ،أحمد حسين أحمد الموسوي :صياغة هيكل التمويل وأثرها في السيولة المصرفية : دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية لمدة 2005-2014، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، المجلد 9 ، العدد3،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بابل، العراق ،2017.

- سنان زهير محمد جميل وسوسن أحمد سعيد: تقييم أداء المصارف التجارية بإستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة: 2002-2004، مجلة تنمية الراقدین ، العدد 85(29) ،كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق ، 2007.
- طاهر منصور ، حسين شحدة : إستراتيجية التنويع والأداء المالي (دراسة ميدانية في منشأة عراقية)، دراسات العلوم الادارية ، المجلد 30، العدد، 200302.
- عبد الملوك مزهودة، الأداء بين الكفاءة و الفعالية، مجلة العلوم الانسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2001.
- عبد اللطيف مصلح محمد عائض، دور الإدارة في نجاح البنوك الإسلامية اليمنية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم و التكنولوجيا، صنعاء، اليمن، العدد 31، 2010.
- عبد السلام لفته سعيد و أحمد علي حسين، دور الكفاءة في الأداء المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد، العدد 93، المجلد 22. بدون سنة.
- عبد السلام لفته سعيد ، بلال نوري : تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية ، السنة الثالثة عشر ، العدد 37، المجلد الأول كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ، العراق ، 2016 .
- عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي : تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006-2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، جامعة غرداية ، المجلد السابع ، العدد الثاني، 2014.
- علاء عبد الحسين صالح وعدي صفاء الدين فاضل، تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية ، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية للفترة 2008-2010، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة ، العدد 25، 2010.
- كارلا بروم: "إدارة الأصول و الخصوم لدى مؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع" المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP، العدد 55، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ماي 2009.
- مجيد محسن محمد الغالبي ، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية: دراسة تطبيقية ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 26، العراق ، أوت 2016.
- محمد باوني، العمل المصرفي و حكمه الشرعي، بحث مقارنة في الفقه و القانون، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، الجزائر، ديسمبر 2001.

-محمد جبّار الصائغ، رضا صاحب أبو حمد: دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعيّنة من المصارف التجارية الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، العراق.

-مخلد حمزة جدوع ومحمد عبد الواحد جياس: تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق دراسة حالة في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة كليةالرافدين الجامعة للعلوم ، العدد39، العراق، 2016، (بتصرف).

-مريم بونيهي : الادارة الحديثة لمخاطر السيولة وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية،مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد15،المجلد 2016.

-منذر مرهج ،عبد الواحد حمودة :تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات -دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية-،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد36،العدد2014،2.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

-أسامة العاني ،محمود الشويات : إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان :إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ،جوان 2015.

-عبد الغني دادن ومحمد الامين كماسي : الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ،جامعة ورقلة ، يومي08-09مارس 2005.

-هند يوسف سليمان أبو قرون ، إدارة السيولة في المصارف السودانية:إيجابياتها وسلبياتها ، المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الاسلامية تحت عنوان : إدارة السيولة في المصارف الاسلامية ، جوان 2015.

خامساً: الدروس والمحاضرات

-صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المعرفي، محاضرات غير منشورة، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، بدون سنة.

-صلاح الدين شريط، محاضرات في التقنيات البنكية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم التجارية و العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008/2009.

سادساً: القوانين والتقارير

- المادة 2 من القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 يعدل و يتم القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 02، الجمهورية الجزائرية، 1988/01/13.
- المادة 114، القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 02، الجمهورية الجزائرية، 1988/01/13
- المعايير المحاسبية الدولية،المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 1999.
- علي عبد الرضا حمودي العميد : تقرير حول مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالآزمات (دراسة تطبيقية :حالة العراق)،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ،البنك المركزي العراقي .

سابعا: الكتب باللغة الاجنبية

- alain conrtoirs, gestion de production, edition d'organisation, paris, 2001.
- G.bressy, economic d'entreprise, edition sirey, paris,1990.
- H.mintezberg, structure et dynamique des organisation, edition d'organistaion, paris, 1992.
- H. koontez et O.donnell, management principes et méthode de gestion, edition MC Grawh, québec, 1980.
- mathé jean-charls et malo jean loius, l'essentiel du contrôle de gestion, 2em edition, edition d'organistaion, paris,2000.
- ruffier.j, l'effcience productive, edition CNRS, 1996.
- S.Anil kumar and N surch,Producton and operations Management,2nd ed,New AgeInternational limited Publishers, New Delhi,2008.

ثامنا: الملتقيات والمؤتمرات باللغة الأجنبية

- Dimitry Sologoube: "The Determinants of Bank Interest Margins and Profitability: Case of Ukraihne", -BOFIT/CEFIR, Workshop on Transition Economics , in Helsinki, April7-8,2006,Finland.

تاسعا: المجلات والدوريات باللغة الأجنبية

–M Kumar.S & Gulatir.R : easuring efficiency effectiveness and performance of Indian public sector banks ,International journal of Productivity and Performance Management, Vol 59.

–Zaphqniash akunga maaka.the relationship between liquidity risk and financial perfoemance of commercial banks in Kenya, October, 2013.

تاسعا: مواقع الانترنت

[HTTPS://WWW.KANTAKJI.COM/BANKS/](https://www.kantakji.com/banks/)

[WWW.ALITTIHAD.AE](http://www.alittihad.ae)

[WWW.MAWDOO3.COM](http://www.mawdoo3.com)

[WWW.UOBABYLON,EDU.IQ/UOB COLEGES/LECTURE.ASPX](http://www.uobabylon.edu.iq/uob_coleges/lecture.aspx)

[WWW.TS3A.COM](http://www.ts3a.com)

[CTE.UNIV-STIF.DZ/COURSELINE/HAMADIMOURADCTE/COURS02HTML](http://cte.univ-stif.dz/coursenline/hamadimouradcte/cours02.html)

[ECOMEDFOT.BLOGSPOT.COM](http://ecomedfot.blogspot.com)

[BOOKS.GOOGLE.DZ](http://books.google.dz)

[MNG.UOKUFA.IQ/TEACHING](http://mng.uokufa.iq/teaching)

[HTTPS://WWW.ASJP.CERIST.DZ/EN/ARTICLE/14110](https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14110)

[HTTPS: IASJ. NET](https://iasj.net)

[HTTP://JPS-DIR.COM/FORUM_POSTSASP? TTD=3868](http://jps-dir.com/forum_posts.asp?TTD=3868)

[HTTPS://WWW.KANTAKJI.COM/BANKS/](https://www.kantakji.com/banks/)

الملاحق

الملحق الأول

القوائم المالية لبنك الفلاحة و

التنمية الريفية BADR من

2011 إلى 2017

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

HORS BILAN AU 31 12 2014

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTIONS	%
A	ENGAGEMENTS DONNES					
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	470 966 509 412,16	459 125 615 480,74	(11 840 893 931,42)	(2,58)
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	315 795 200 757,32	321 240 299 900,98	5 445 099 143,66	1,70
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	107 654 436 476,33	93 646 186 142,12	(14 008 250 334,21)	(14,96)
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	47 397 283 978,13	44 173 835 709,67	(3 223 448 268,46)	(7,30)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	119 588 200,38	65 293 727,97	(54 294 472,41)	(83,15)
B	ENGAGEMENTS RECUS					
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	648 321 044 866,93	483 712 705 256,18	(164 608 339 610,75)	(34,03)
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	66 997 946,88	66 989 832,12	(8 114,76)	(0,01)
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	216 816 554 073,46	132 041 993 739,43	(84 774 560 334,03)	(64,20)
			431 437 492 846,59	351 603 721 684,63	(79 833 771 161,96)	(22,71)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2014

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	33 010 212 291,18	29 270 614 690,71	3 739 597 600,47	12,78
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	CC1100	(8 378 783 021,63)	(9 420 150 403,37)	1 041 367 381,74	(11,05)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	8 581 909 390,21	7 975 910 212,06	605 999 178,15	8,28
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(2 982 956,81)	(29 522 810,11)	26 539 853,30	(89,90)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0,00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CP/CC1400	575 156 605,84	632 115 645,55	-56 959 039,71	(9,01)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	3 966 214 122,16	4 073 649 344,25	-107 435 222,09	(2,64)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	(478 885 817,05)	(240 676 214,18)	-238 209 602,87	98,98
9	PRODUIT NET BANCAIRE		37 272 840 613,90	32 211 940 464,91	5 060 900 148,99	15,71
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	CC2600	(20 349 954 509,22)	(17 983 521 960,46)	(2 366 432 548,76)	13,16
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1 441 930 287,73)	(1 444 079 606,68)	2 149 318,95	(0,15)
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		15 480 955 816,95	12 784 338 897,77	2 696 616 919,18	21,09
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(34 120 271 909,22)	(18 745 162 644,31)	(15 375 109 264,91)	82,02
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	CP3900	25 426 113 063,74	11 506 085 280,19	13 920 027 783,55	120,98
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		6 786 796 971,47	5 545 261 533,65	1 241 535 437,82	22,39
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	-	(7 757 211,46)	7 757 211,46	-
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	60 522 541,58	(60 522 541,58)	-
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	(35 909 747,78)	35 909 747,78	-
19	RESULTAT AVANT IMPOTS		6 786 796 971,47	5 562 117 115,99	1 224 679 855,48	22,02
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	CR5000	(662 127 719,58)	(406 982 464,72)	(255 145 254,86)	62,69
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 124 669 251,89	5 155 134 651,27	969 534 600,62	18,81

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN ACTIF AU 31/12/2015

ORDRE	ACTIF	CODIF	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTIONS	%
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	310 605 073 215,79	245 882 598 247,10	64 722 474 968,69	26,32
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	107 002 074 089,80	117 266 074 115,50	(10 264 000 025,70)	-8,75
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	29 569 235 520,06	295 545 071 664,07	(265 975 836 144,01)	-90,00
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	797 425 798 441,15	659 397 317 001,54	138 028 481 439,61	20,93
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	19 824 761 484,90	19 413 471 532,61	411 289 952,29	2,12
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	1 717 083 422,90	5 037 267 267,83	(3 320 183 844,93)	-65,91
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 572 025 251,57	2 045 255 015,98	(473 230 764,41)	-23,14
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	440 120 861,17	987 183 552,96	(547 062 691,79)	-55,42
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	BA1000	12 281 764 235,75	4 818 464 920,98	7 463 299 314,77	154,89
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	10 861 052 558,61	10 896 129 816,75	(35 077 258,14)	-0,32
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	15 317 959 332,68	14 754 883 150,83	563 076 181,85	3,82
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	27 133 035,95	35 400 427,35	(8 267 391,40)	-23,35
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF		1 306 644 081 450,33	1 376 079 117 713,50	(69 435 036 263,17)	(5,05)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN PASSIF AU 31/12/2015

ORDRE	PASSIF	CODIF	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTIONS	%
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	29 297 380 261,72	30 886 074 159,15	(1 588 693 897,43)	-5,14
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 148 984 624 450,24	1 222 023 941 248,05	(73 029 316 797,81)	-5,98
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	14 442 713 828,99	13 311 123 721,53	1 131 590 107,46	8,50
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	4 064 708 058,64	3 208 035 723,01	856 672 335,63	26,70
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	1 273 387,41	817 356,61	456 030,80	
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	3 774 465 141,37	2 871 561 310,00	902 903 831,37	31,44
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	12 344 655 365,57	9 257 103 502,86	3 087 551 862,71	33,35
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	8 547 546 756,21	11 500 831 387,36	(2 953 284 631,15)	
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS	BP1000	0,00	0,00	-	
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	19 250 224 708,81	15 219 050 386,37	4 031 174 322,44	
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	11 584 683 247,70	12 302 591 502,68	(717 908 254,98)	-5,84
13	CAPITAL	BP1300	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00	-	
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-	
15	RÉSERVES	BP1500	14 254 858 757,42	8 130 189 505,53	6 124 669 251,89	
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-625 405 623,70	-404 344 001,36	(221 061 622,34)	54,67
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04	-	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	-6 305 531 391,75	311 138 906,78	(6 616 670 298,53)	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	5 681 550 748,66	6 124 669 251,89	(443 118 503,23)	-7,23
	TOTAL DU PASSIF		1 306 644 081 450,33	1 376 079 117 713,50	(69 435 036 263,17)	-5,05

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

HORS BILAN AU 31 12 2015

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIF	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTIONS	%
A	ENGAGEMENTS DONNES					
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	473 131 484 844,12	470 966 509 412,16	(2 164 975 431,96)	(0,46)
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	315 009 766 998,53	315 795 200 757,32	785 433 758,79	0,25
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	110 479 831 690,31	107 654 436 476,33	(2 825 395 213,98)	(2,62)
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	47 434 015 157,76	47 397 283 978,13	(36 731 179,63)	(0,08)
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	207 870 997,52	119 588 200,38	(88 282 797,14)	(73,82)
B	ENGAGEMENTS RECUS					
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	942 521 685 548,13	648 321 044 866,93	(294 200 640 681,20)	(45,38)
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	73 385 457,83	66 997 946,88	6 387 510,95	-9,53
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	418 464 615 118,02	216 816 554 073,46	(201 648 061 044,56)	(93,00)
			523 983 684 972,28	431 437 492 846,59	(92 546 192 125,69)	(21,45)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2015

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2015	31/12/2014	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	41 159 043 000,87	33 010 212 291,18	8 148 830 709,69	24,69
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	CC1100	(10 301 266 203,67)	(8 378 783 021,63)	-1 922 483 182,04	22,94
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	7 071 724 477,72	8 581 909 390,21	(1 510 184 912,49)	-17,60
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(24 239 630,65)	(2 982 956,81)	-21 256 673,84	712,60
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0,00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CP/CC1400	108 208 987,80	575 156 605,84	-466 947 618,04	(81,19)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	4 421 283 756,72	3 966 214 122,16	455 069 634,56	11,47
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	(80 324 174,79)	(478 885 817,05)	398 561 642,26	-83,23
9	PRODUIT NET BANCAIRE		42 354 430 214,00	37 272 840 613,90	5 081 589 600,10	13,63
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	CC2600	(21 960 518 948,56)	(20 349 954 509,22)	(1 610 564 439,34)	7,91
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1 438 569 736,49)	(1 441 930 287,73)	3 360 551,24	(0,23)
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		18 955 341 528,95	15 480 955 816,95	3 474 385 712,00	22,44
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(25 476 043 067,36)	(34 120 271 909,22)	8 644 228 841,86	-25,33
14	(-) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	CP3900	14 080 273 139,11	25 426 113 063,74	(11 345 839 924,63)	-44,62
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		7 559 571 600,70	6 786 796 971,47	772 774 629,23	11,39
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	24 453 134,84	-	24 453 134,84	-
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-	-
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-	-
19	RESULTAT AVANT IMPOTS		7 584 024 735,54	6 786 796 971,47	797 227 764,07	11,75
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	CR5000	(1 902 473 986,88)	(662 127 719,58)	(1 240 346 267,30)	187,33
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		5 681 550 748,66	6 124 669 251,89	-443 118 503,23	-7,23

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN ACTIF AU 31/12/2016

ORDRE	ACTIF	CODIF	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	199 584 542,893,98	310 605 073 215,79	(111 020 530 321,81)	-35,74
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	84 405 672 317,44	107 002 074 089,80	(22 596 401 772,36)	-21,12
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	81 945 646 987,60	29 569 235 520,06	52 376 411 467,54	177,13
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	825 543 312 809,21	797 425 788 441,15	28 117 514 368,06	3,53
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	34 116 359 244,63	19 824 761 484,90	14 291 597 759,73	72,09
7	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA0700	4 937 533 026,49	1 717 083 422,90	3 270 539 603,58	190,47
8	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA0800	1 517 374 48,04	1 572 025 251,57	(54 701 902,53)	-3,48
9	AUTRES	BA0900	9 751 111 657,18	440 123 591,17	9 311 260 785,99	2 115,62
10	TOTAL DES ÉVALUÉS		5 708 314 384,30	12 281 764 235,75	(6 572 918 351,45)	-53,52
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	BA1100	11 198 028 095,02	10 861 052 558,61	336 975 536,41	3,10
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	14 485 248 308,72	15 317 959 332,68	(832 711 023,96)	-5,44
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	23 872 889,67	27 133 035,95	(3 260 146,28)	-12,02
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF		1 273 267 877 453,25	1 306 644 081 450,33	(33 376 203 997,08)	(2,55)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN PASSIF AU 31/12/2016

ORDRE	PASSIF	CODIF	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	23 645 050 596,29	29 297 380 261,72	(5 652 329 663,43)	-19,29
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 076 035 492 884,49	1 148 994 624 450,24	(72 959 131 565,75)	-6,35
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	11 081 266 241,57	14 442 713 828,99	(3 361 447 587,42)	-23,27
5	IMPÔTS ET CONTRIBUTIFS - PASSIF	BP0500	11 615 100 000,00	4 064 708 059,64	7 550 472 708,28	185,76
6	IMPÔTS ET CONTRIBUTIFS - PASSIF	BP0600	1 273 387,41	1 273 387,41	-	0,00
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	1 273 387,41	1 273 387,41	-	0,00
8	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0800	1 273 387,41	1 273 387,41	-	0,00
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	1 273 387,41	1 273 387,41	-	0,00
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS	BP1000	0,00	0,00	-	-
11	D'INVESTISSEMENTS	BP1100	26 816 167 736,07	19 250 224 708,81	7 565 943 027,26	39,30
12	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1200	8 956 066 448,47	11 584 683 247,70	(2 628 616 799,23)	-22,69
13	DETTES SUBORDONNÉES	BP1300	54 000 000 000,00	33 000 000 000,00	21 000 000 000,00	63,64
14	CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-	-
15	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1500	15 302 682 380,90	14 254 858 757,42	1 047 823 623,48	7,35
16	RÉSERVES	BP1600	-746 838 581,75	-625 405 623,70	(121 432 958,05)	19,42
17	ECART D'ÉVALUATION	BP1700	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04	-	0,00
18	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1800	2 818 790 777,28	-6 305 531 391,75	9 124 322 169,03	-144,70
19	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1900	9 760 525 896,81	5 681 550 748,66	4 078 975 148,15	71,79
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)		1 273 267 877 453,25	1 306 644 081 450,33	(33 376 203 997,08)	-2,55

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

HORS BILAN AU 31 12 2016

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIF	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%
A	ENGAGEMENTS DONNES					
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100	457 460 348 612,99	473 131 484 844,12	15 671 136 231,13	3,31
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	307 467 329 551,58	315 009 766 998,53	7 542 437 446,95	2,39
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	107 164 478 156,96	110 479 831 690,31	3 315 353 533,35	3,00
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	42 611 331 303,89	47 434 015 157,76	4 822 683 853,87	10,17
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	217 209 600,56	207 870 997,52	(9 338 603,04)	(4,49)
B	ENGAGEMENTS RECUS					
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	1 054 212 819 551,09	942 521 685 548,13	(111 691 134 102,96)	(11,85)
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	73 055 720,91	73 385 457,83	329 728,92	0,45
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	447 172 252 244,02	418 454 615 110,02	(28 707 637 126,00)	(6,86)
			606 967 511 678,16	523 983 684 972,98	(82 983 826 705,88)	(15,84)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

POUR CONFIRMATION		DIFFICATI	31/12/2016	31/12/2013	ECART
3	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES	HB0000	#VALEUR!	459 125 283 979,54	#VALEUR!
10	CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS	HB1000	#VALEUR!	483 713 031 757,38	#VALEUR!
				14 006 330 777,84	#VALEUR!
				423 606 033 147,12	#VALEUR!
				472 814 345 555,33	#VALEUR!

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2016

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	57 883 817 757,94	41 159 043 000,87	16 724 774 757,07	40,63
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	CC1100	(12 508 753 796,12)	(10 301 266 203,67)	-2 207 487 592,45	21,43
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	6 891 030 767,67	7 071 724 477,72	(180 693 710,05)	-2,56
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(31 450 191,58)	(24 239 630,65)	-7 210 560,93	29,75
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0,00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES	CP/CC1400	120 715 763,10	108 208 987,80	12 510 775,30	11,56
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP/CC1500	6 059 957 724,32	4 421 283 756,72	1 647 696 967,60	37,27
8	(-) PERTES DES AUTRES ACTIVITES	CC/CC1500	(11 753 750 400,17)	(10 514 116 170,17)	-1 239 634 230,00	-11,79
9	(-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES	CP/CC1600	(5 693 792 676,85)	(6 092 832 413,45)	499 039 736,60	-8,19
10	(-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES	CC/CC1600	(11 753 750 400,17)	(10 514 116 170,17)	-1 239 634 230,00	-11,79
11	(-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES	CP/CC1700	(11 753 750 400,17)	(10 514 116 170,17)	-1 239 634 230,00	-11,79
12	(-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES	CC/CC1700	(11 753 750 400,17)	(10 514 116 170,17)	-1 239 634 230,00	-11,79
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(29 345 313 774,91)	(25 476 043 067,36)	(3 869 270 707,55)	15,19
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	9 801 732 850,46	14 080 273 139,11	(4 278 540 288,65)	-30,39
15	RESULTAT D'EXPLOITATION	CP/CC4100	13 624 850 126,21	7 559 571 600,70	6 065 278 525,51	80,23
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP4200	23 899 978,00	24 453 134,84	(553 156,84)	-
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CC4300	-	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-	-
19	RESULTAT AVANT IMPÔTS	CP/CC4400	13 648 750 104,21	7 584 024 735,54	6 064 725 368,67	79,97
20	(-) IMPÔTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(3 888 224 207,40)	(1 902 473 986,88)	(1 985 750 220,52)	104,38
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		9 760 525 896,81	5 681 550 748,66	4 078 975 148,15	71,79

BILAN AU 31/12/2017

ORDRE	ACTIF	CODIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTIONS	%
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES	BA0100	191 694 073,163,34	199 584 542 893,98	(7 890 469 730,64)	-3,95
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	91 883 714,802,64	84 405 672 317,44	7 478 042 485,20	8,86
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	84 338 553,438,74	81 945 646 987,60	2 392 906 451,14	2,92
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	875 000 192 412,82	825 543 312 809,21	49 456 879 603,61	5,99
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	BA0600	40 047 061,040,24	34 116 359 244,63	5 930 701 795,61	17,38
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	9 721 406,509,65	4 987 623 026,48	4 733 783 483,17	94,91
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	2 070 763,678,74	1 517 323 349,04	553 440 329,70	36,47
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	14 255 171,702,13	9 751 401 647,16	4 503 770 054,97	46,19
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	BA1000	12 716 076 902,65	5 708 845 894,30	7 007 231 018,35	122,74
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES B	BA1100	11 181 929 083,52	11 198 028 095,02	(16 099 011,50)	-0,14
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	15 016 179 738,52	14 485 248 303,72	530 931 429,80	3,67
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	20 483 523,13	23 872 889,67	(3 389 366,54)	-14,20
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-	-
TOTAL DE L'ACTIF			1 347 945 605 996,12	1 273 267 877 453,25	74 677 728 542,87	5,87

ORDRE	PASSIF	CODIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTIONS	%
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	18 216 615 608,07	23 645 050 598,29	(5 428 434 990,22)	-22,96
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 127 152 463 565,68	1 076 035 492 884,49	51 116 970 681,19	4,75
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	11 548 711 319,43	11 081 266 241,57	467 445 077,86	4,22
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	12 260 857 959,66	11 615 180 766,92	645 677 192,74	5,56
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	1 273 387,41	1 273 387,41	-	0,00
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	4 240 613 870,63	1 531 367 426,19	2 709 246 444,44	176,92
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	30 455 227 746,93	14 760 687 410,90	15 694 540 336,03	106,33
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	9 103 931 849,59	9 353 830 326,66	(249 898 477,07)	-2,67
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT	BP1000	0,00	0,00	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	34 793 551 340,02	26 816 167 736,07	7 977 383 603,95	29,75
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	8 486 200 000,00	8 956 056 448,47	(469 856 448,47)	-5,25
13	CAPITAL	BP1300	54 000 000 000,00	54 000 000 000,00	-	0,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-	-
15	RÉSERVES	BP1500	24 881 999 054,99	15 302 682 380,90	9 579 316 674,09	62,60
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-2 285 709 205,82	-746 838 581,75	(1 538 870 624,07)	206,05
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04	-	0,00
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	0,00	2 818 790 777,28	(2 818 790 777,28)	-100,00
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	6 753 535 746,49	9 760 525 896,81	(3 006 990 150,32)	-30,81
TOTAL DU PASSIF			1 347 945 605 996,12	1 273 267 877 453,25	74 677 728 542,87	5,87

0,00

HORS BILAN AU 31 12 2017

ORDRE	ENGAGEMENTS	CODIF	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTIONS	%
A	ENGAGEMENTS DONNES		427 609 803 054,86	457 460 348 612,99	29 850 545 558,13	6,53
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0100				
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	HB0200	306 646 807 721,32	307 467 329 551,58	820 521 830,26	0,27
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0300	83 997 992 947,69	107 164 478 156,96	23 166 485 209,27	21,62
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	HB0400	36 753 517 658,39	42 611 331 303,89	5 857 813 645,50	13,75
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	HB0500	211 484 727,46	217 209 600,56	5 724 873,10	2,64
B	ENGAGEMENTS RECUS		1 105 684 022 893,69	1 054 212 819 651,09	(51 471 203 242,60)	(4,88)
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0600	587 197 852,31	73 055 728,91	-	-703,77
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	HB0700	439 672 835 942,20	447 172 252 244,02	7 499 416 301,82	1,68
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	HB0800	865 423 989 099,18	606 967 511 678,16	(58 456 477 421,02)	(9,63)

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2017

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	64 591 746 768,92	57 883 817 757,94	6 707 929 010,98	11,59
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	CC1100	(13 817 607 829,76)	(12 508 753 796,12)	(1 308 854 033,64)	10,46
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	6 618 552 121,46	6 891 030 767,67	(272 478 646,21)	-3,95
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(29 741 390,40)	(31 450 191,58)	1 708 801,18	(5,43)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0,00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CP/CC1400	2 496 683,84	120 719 763,10	(118 223 079,26)	(97,93)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	3 343 078 972,64	6 068 980 724,32	(2 725 901 751,68)	(44,92)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	(1 980 879 405,41)	(1 955 756 291,53)	(25 123 113,88)	1,28
9	PRODUIT NET BANCAIRE		58 727 645 921,29	56 468 588 733,80	2 259 057 187,49	4,00
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	CC2600	(20 962 508 560,64)	(21 853 775 829,16)	891 267 268,52	-4,08
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1 026 525 744,66)	(1 446 381 853,98)	419 856 109,32	(29,03)
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		36 738 611 615,99	33 168 431 050,66	3 570 180 565,33	10,76
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRECouvrables	CC3800	(37 213 661 694,44)	(29 345 313 774,91)	(7 868 347 919,53)	26,81
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	CP3900	11 111 883 909,55	9 801 732 850,46	1 310 151 059,09	13,37
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		10 636 833 831,10	13 624 850 126,21	(2 988 016 295,11)	-21,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	-	23 899 978,00	(23 899 978,00)	-
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	-	-	-
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-	-
19	RESULTAT AVANT IMPOTS		10 636 833 831,10	13 648 750 104,21	(3 011 916 273,11)	-22,07
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	CR5000	(3 883 298 084,61)	(3 888 224 207,40)	4 926 122,79	-0,13
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 753 535 746,49	9 760 525 896,81	(3 006 990 150,32)	-30,81

Rapport Comptable Financier – Exercice 2012

1. Bilan au 31/12/2012

En DA

ORDRE	ACTIF	NOTE	31/12/2012	31/12/2011
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	2.1	191 811 805,952,62	142 621 905 710,74
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	2.2	142 278 240 798,44	120 466 384 722,98
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.3	188 742 686 675,20	248 344 582 071,17
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2.4	415 708 167 586,71	397 435 183 067,75
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	2.5	10 042 588 652,06	10 529 992 254,93
7	IMPÔTS COURANTS – ACTIF	2.6	4 730 220 623,82	3 919 425 729,09
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	2.7	1 438 412 876,48	1 226 908 622,47
9	AUTRES ACTIFS	2.8	269 046 308,61	318 442 111,85
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.9	5 076 319 045,67	4 746 008 234,69
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	2.10	10 264 180 767,30	8 550 823 886,74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	2.11	14 178 710 372,53	13 171 967 022,11
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	2.12	22 251 259,84	11 636 391,85
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF		984 562 631 919,27	921 343 259 826,37



Rapport Comptable Financier – Exercice 2012

En DA

ORDRE	PASSIF	NOTE	31/12/2012	31/12/2011
1	BANQUE CENTRALE	-	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.13	27 650 351 234,32	19 185 206 889,44
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2.14	838 618 941 812,52	788 104 122 138,28
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	2.15	13 057 057 523,71	13 964 280 240,10
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	2.16	2 568 787 716,08	1 040 973 072,06
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2.17	558 286 220,45	401 503 437,76
7	AUTRES PASSIFS	2.18	6 704 905 620,37	7 153 565 196,70
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.19	7 683 770 888,69	11 127 352 692,81
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	2.20	9 614 830 001,32	8 851 037 608,71
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	2.21	12 682 566 854,99	10 112 642 134,83
12	DETTES SUBORDONNÉES	2.22	14 935 432 234,59	16 434 816 742,09
13	CAPITAL	2.23	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-	-
15	RÉSERVES	2.24	2 446 435 921,90	1 274 306 291,98
16	ECART D'ÉVALUATION	2.25	1 676 333 204,93	1 185 009 996,65
17	ECART DE RÉÉVALUATION	2.26	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	2.27	(609 541 902,57)	(8 950 659 512,59)
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	2.28	5 638 160 834,93	10 122 789 142,51
	TOTAL DU PASSIF		984 562 631 919,27	921 343 259 826,37

2. Hors Bilan au 31/12/2012

En DA

ORDRE	ENGAGEMENTS	NOTE	31/12/2012	31/12/2011
A	ENGAGEMENTS DONNES		334 452 124 858,24	223 053 138 510,81
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES			
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	3	201 872 603 228,37	119 953 467 377,09
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	3	90 032 565 345,63	63 727 148 280,12
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	3	42 500 630 806,62	39 347 395 605,92
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	3	46 327 479,62	25 127 237,68
B	ENGAGEMENTS RECUS		420 405 253 774,86	369 289 053 380,95
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	3	64 556 436,43	66 795 955,02
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	3	115 849 286 634,77	86 950 110 114,54
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	3	304 491 430 703,66	282 272 147 311,39



3. Tableau des comptes de résultats au 31/12/2012

En DA

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	NOTE	31/12/2012	31/12/2011
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	4.1	26 990 655 498,77	22 751 117 184,64
2	(-) INTERETS ET CHARGES ASSIMILES	4.2	(7 298 303 922,10)	(7 048 732 298,90)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	4.3	6 488 371 216,85	8 429 761 611,30
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	4.4	(366 397 748,50)	(129 685 633,57)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
6	(+/-) PRODUITS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	4.5	441 056 370,24	146 156 413,17
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	4.6	3 605 210 311,79	3 742 510 646,94
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	4.7	(133 867 164,63)	(139 245 690,86)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	4.8	29 755 609 581,42	27 751 882 440,59
10	(-) CHARGES GENERALES D'EXPLOITATION	4.9	(17 285 604 329,63)	(15 053 653 571,83)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	4.10	(1 391 768 646,84)	(1 389 202 266,67)
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.11	11 078 236 604,95	11 299 026 602,09
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRECOURABLES	4.12	(15 784 332 644,87)	(15 117 894 087,75)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	4.13	11 049 917 320,18	13 725 786 663,56
15	RESULTAT D'EXPLOITATION	4.14	6 343 821 280,26	9 906 919 177,90
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4.15	14 400,00	13 493 350,00
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4.16	29 221 163,68	9 532 478,71
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4.17	(9 208 406,75)	(7 123 630,85)
19	RESULTAT AVANT IMPOTS		6 363 848 437,19	9 922 821 375,76
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	4.18	(725 687 602,26)	199 957 766,74
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.19	5 638 160 834,93	10 122 789 142,51

Page 6

Banque de l'Agriculture et du Développement Rural



Rapport Comptable Financier – Exercice 2013

1. Bilan au 31/12/2013

En DA

ORDRE	ACTIF	NOTE	31/12/2013	31/12/2012
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHEQUES POSTAUX	2.1	209 870 707,194,49	191 811 805 952,62
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	2.2	112 438 272,765,21	142 278 240 798,44
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.3	247 307 264,168,89	188 742 866 675,20
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	2.4	498 460 187,168,75	415 708 167 586,71
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU'À L'ÉCHÉANCE	2.5	10 090 943 706,65	10 042 599 652,05
7	IMPÔTS COURANTS – ACTIF	2.6	4 102 979 012,21	4 730 220 623,82
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	2.7	1 266 265 715,35	1 438 412 876,48
9	AUTRES ACTIFS	2.8	860 650 784,42	269 046 308,61
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.9	11 665 220 799,40	5 076 319 045,67
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES	2.10	10 887 805 635,19	10 264 190 767,30
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	2.11	14 487 736 934,55	14 178 710 372,53
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	2.12	9 044 352,53	22 251 259,84
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF		1 121 447 078,237,64	984 562 631 919,27

Rapport Comptable Financier – Exercice 2013

En DA

ORDRE	PASSIF	NOTE	31/12/2013	31/12/2012
1	BANQUE CENTRALE	-	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	2.13	33 057 905 120,18	27 650 351 234,32
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2.14	973 371 766 600,60	838 618 941 812,52
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	2.15	12 506 048 039,86	13 057 057 523,71
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	2.16	1 089 048 638,17	2 568 787 716,08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	2.17	412 868 243,84	558 266 220,45
7	AUTRES PASSIFS	2.18	3 516 886 388,83	6 704 905 620,37
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	2.19	7 358 640 150,49	7 683 770 888,69
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	2.20	9 967 481 742,06	9 614 830 001,32
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	2.21	13 230 150 019,33	12 682 566 854,99
12	DETTES SUBORDONNÉES	2.22	13 421 016 397,40	14 935 432 234,59
13	CAPITAL	2.23	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-	-
15	RÉSERVES	2.24	5 475 064 854,26	2 446 435 921,90
16	ECART D'ÉVALUATION	2.25	1 238 604 731,53	1 676 333 204,93
17	ECART DE RÉÉVALUATION	2.26	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	2.27	311 138 906,78	(609 541 902,57)
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	2.28	5 155 134 651,27	5 638 160 834,93
TOTAL DU PASSIF			1 121 447 078 237,64	984 562 631 919,27



Rapport Comptable Financier – Exercice 2013

2. Hors Bilan au 31/12/2013

		En DA		
ORDRE	ENGAGEMENTS	NOTE	31/12/2013	31/12/2012
A	ENGAGEMENTS DONNES			
1	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES		459 125 615 480,74	334 452 124 858,24
2	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	3	321 240 299 900,98	201 872 603 226,37
3	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	3	93 646 185 142,12	90 032 565 345,63
4	ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	3	44 173 535 709,67	42 500 628 806,62
5	AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	3	65 283 727,97	46 327 479,62
B	ENGAGEMENTS RECUS			
6	ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	3	483 712 705 256,18	420 405 253 774,86
7	ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	3	66 989 832,12	64 558 436,43
8	AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	3	132 041 993 739,43	115 849 265 634,77
			351 603 721 694,63	304 491 430 703,66



3. Tableau des comptes de résultats au 31/12/2013

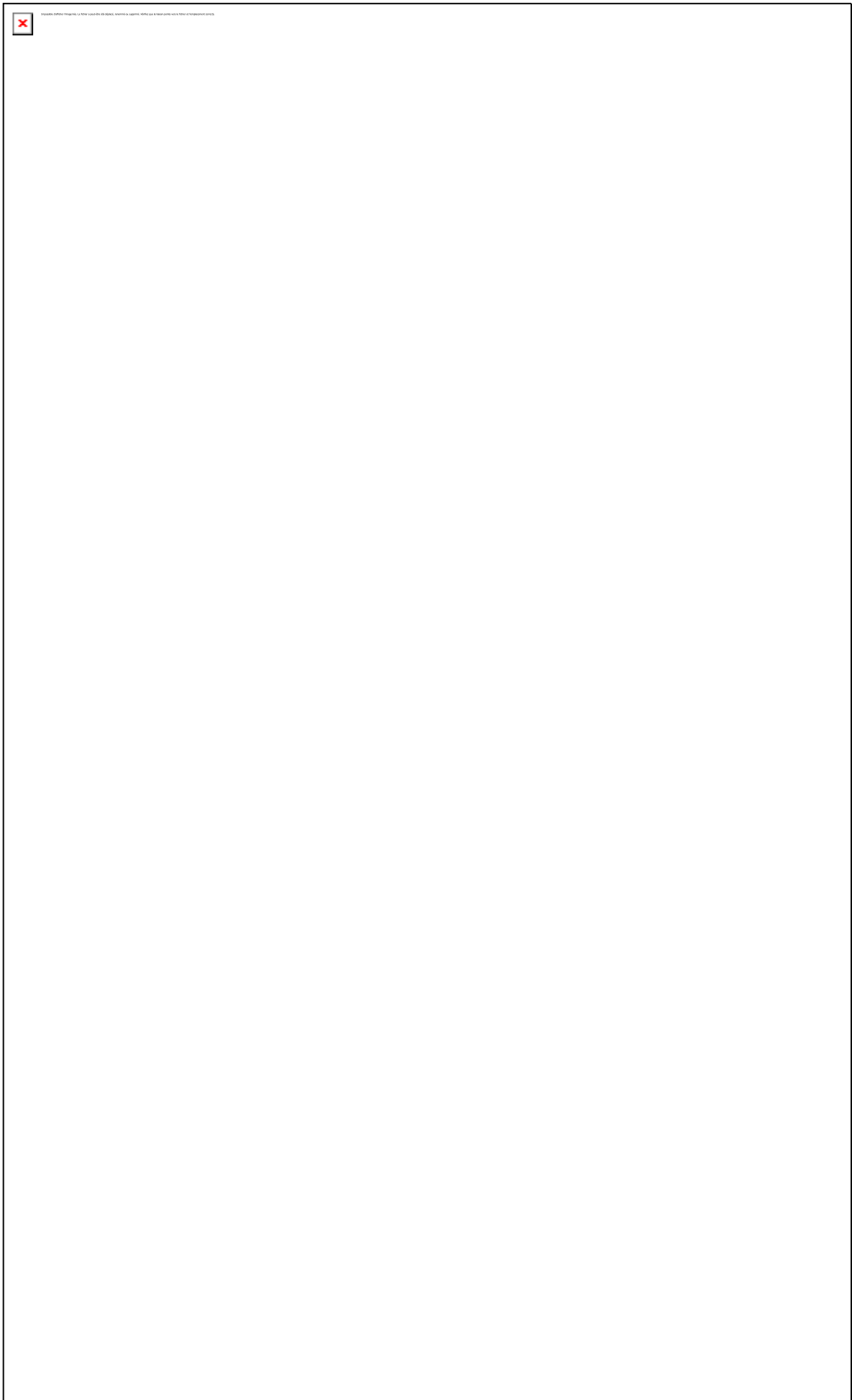
En DA

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	NOTE	31/12/2013	31/12/2012
1	(+) INTERÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	4.1	29 270 614 690,71	26 990 655 498,77
2	(-) INTERÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES	4.2	(9 420 150 403,37)	(7 288 303 922,10)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	4.3	7 925 910 212,06	6 488 371 216,85
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	4.4	(29 522 810,11)	(366 397 748,50)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-	-
6	(+) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS D'EXPLOITATION	4.5	630 115 640,55	444 955 370,04
7	(-) Pertes nettes sur actifs financiers détenus à des fins d'exploitation	4.6	(404 654 340,23)	(363 218 320,79)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	4.7	(240 670 214,16)	(133 887 154,63)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	4.8	32 211 940 464,91	29 755 609 581,42
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	4.9	(17 983 521 960,46)	(17 285 604 329,63)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	4.10	(1 444 079 606,68)	(1 391 768 646,84)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.11	12 784 338 897,77	11 078 236 604,95
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	4.12	(18 745 162 644,31)	(15 784 332 644,87)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	4.13	11 506 085 280,19	11 049 917 320,18
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	4.14	5 545 261 533,65	6 343 821 280,26
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4.15	(7 757 211,46)	14 400,00
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	4.16	60 522 541,58	29 221 163,68
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	4.17	(35 909 747,78)	(9 208 406,75)
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS		5 562 117 115,99	6 363 848 437,19
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	4.18	(406 992 464,72)	(725 667 602,26)
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	4.19	5 155 124 651,27	5 638 180 834,93

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

BILAN PASSIF AU 31/12/2014

ORDRE	PASSIF	CODIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTIONS	%
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	BP0200	30 886 074 159,15	33 057 905 120,18	(2 171 830 961,03)	(6,57)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTELE	BP0300	1 222 023 941 248,05	973 371 766 600,60	248 652 174 647,45	25,55
4	DETTES REPRESENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	13 311 123 721,53	12 506 048 039,86	805 075 681,67	6,44
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	3 208 035 723,01	1 088 048 638,17	2 119 987 084,84	194,84
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	817 356,61	412 868 243,84	(412 050 887,23)	(99,80)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	2 871 561 310,00	3 516 886 388,83	(645 325 078,83)	(18,35)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	9 257 103 502,86	7 358 640 150,49	1 898 463 352,37	25,80
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	11 500 831 387,36	9 967 481 742,06	1 533 349 645,30	15,38
10	SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS	BP1000	0,00	0,00	-	-
11	D'INVESTISSEMENTS	BP1100	15 219 050 386,37	13 230 150 019,33	1 988 900 367,04	15,03
12	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1200	12 302 591 502,68	13 421 016 397,40	(1 118 424 894,72)	(8,33)
13	DETTES SUBORDONNÉES	BP1300	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00	-	-
14	CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-	-
15	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1500	8 130 189 505,53	5 475 054 854,26	2 655 134 651,27	48,50
16	RÉSERVES	BP1600	-404 344 001,36	1 238 604 731,53	(1 642 948 732,89)	(132,65)
17	ECART D'ÉVALUATION	BP1700	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04	-	-
18	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1800	311 138 906,78	311 138 906,78	-	-
19	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1900	6 124 669 251,89	5 155 134 651,27	969 534 600,62	18,81
	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)		1 376 079 117 713,50	1 121 447 078 237,64	254 632 039 475,86	22,71
	TOTAL DU PASSIF					

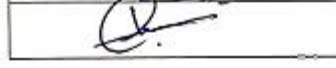


الملحق الثاني

قائمة الأساتذة محكمي

الاستبيان

قائمة الاساتذة محكمي الاستبيان *

الامضاء	اسم الاساذ والدرجة العلمية
	أ.د. عزي لخضر
	د. عزي حمزة
	د. ختيم محمد العيد
	د. قمان مصطفى
	د. بنروني عيسى
	د. بعيطيش شعبان

* جميع الاساتذة المحكمين من جامعة محمد يوسف بالمسيلة/ الجزائر.

Scanned by CamScanner

الملحق الثالث

الاستبيان



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص بنوك

إشراف و تأطير الدكتور قريد مصطفى

من إنجاز الطالبة : لعرف زاهية

استبيان استقصائي موجه لعينة من موظفي الوكالات المحلية التابعة للمجمع الجهوي للاستغلال

-بنك الفلاحة و التنمية الريفية-بالمسيلة *028*

السادة و السيدات المحترمون :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد؛

في إطار قيامنا بتحضير أطروحة دكتوراه في البنوك ، والموسومة بـ: تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية ، لذلك نرجو منكم ملء هذا الاستبيان ، ونؤكد لكم في هذا المقام أن استعمال هذه البيانات والمعلومات لن يكون إلا لأغراض البحث العلمي واستكمال الأطروحة لا غير .

وشكرا لكم على تجاوبكم ومساعدتكم وتفهمكم وتعاطيكم مع الموضوع.

يرجى الاجابة عن الأسئلة التالية بوضع علامة √ في الخانة المناسبة.

الجزء الأول : المعلومات الشخصية الخاصة بأفراد العينة.

الجنس : ☐ ذكر ، ☐ أنثى

الوظيفة الممارسة :

رئيس مصلحة ☐ ، موظف قروض ☐ ، موظف محاسبة ☐ ، موظف تحصيل ☐

المؤهل العلمي :

دون الليسانس ☐ ، ليسانس ☐ ، دراسات عليا ☐ ، أخرى ☐

العمر : من 20 إلى 30 سنة ☐ ، من 31 إلى 40 سنة ☐ ، من 41 إلى 50 سنة ☐ ،

أكبر من 50 ☐

الخبر المهنية : اقل من 3 سنوات ☐ ، من 4 إلى 7 سنوات ☐ ، من 7 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

مكان العمل :

المجمع الجهوي ☐ ، وكالة سيدي عيسى ☐ ، وكالة المسيلة ☐ ، وكالة بوسعادة ☐

وكالة عين الملح ☐ ، وكالة حمام الضلعة ☐

الجزء الثاني : محاور الدراسة

المحور الاول : هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة السيولة

المصرفية في بنك BADR

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	- يؤدي التوازن النوعي بين بنود الأصول والخصوم إلى ضمان سيولة مناسبة لتحقيق أهداف البنك .					
02	- يضمن التحكم في الحد الأقصى لحجم الأصول والخصوم مستويات مقبولة من السيولة المصرفية.					
03	- تؤدي الاستخدام الجيد لرأس المال إلى زيادة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين .					
04	- يؤدي تحسين مؤشرات المركز المالي إلى زيادة ثقة العملاء وبالتالي زيادة الودائع في البنك.					
05	-تضاعف ادارة تسعير وتحويل القروض والودائع من فرص توليد السيولة من الاموال المودعة في البنك .					
06	- يؤدي تحقيق ترابط وتوافق بين الشروط والقواعد ومواعيد الاستحقاق الى تخفيض مخاطر السيولة.					
07	- يؤدي التحكم في معدل الفائدة بوضع معايير وتقنيات لقياس مخاطره الى زيادة الودائع وبالتالي زيادة مقدرة البنك على تلبية الاحتياجات المالية للسوق.					
08	- يؤدي التحكم في الأدوات المالية المشتقة إلى فعالية في استخدام المصادر وتوظيفها في مختلف بنود الأصول بما يقلل العجز في السيولة					

المحور الثانى : هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم وبين زيادة الربحية

المصرفية فى بنك BADR

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	-يؤدي التوافق والتوازن النوعي بين بنود الأصول والخصوم إلى الانتفاع الكامل بالأموال المتاحة تحت تصرف البنك.					
02	- يؤدي التحكم في الأدوات المالية المشتقة إلى زيادة العائد على الودائع نتيجة زيادة الفوائد والعمولات المقبوضة منها.					
03	- تؤدي الادارة التقليدية لرأس المال و الاحتياطات الى الضغط على المصاريف العامة والرقابة عليها.					
04	- يوفر تحسين مؤشرات المركز المالي فرص جديدة للاستثمار وعملاء جدد.					
05	- تزيد ادارة تسعير وتحويل الاموال المودعة من كمية ادرار الفوائد.					
06	- يوفر التحكم في معدل الفائدة بوضع معايير وتقنيات لقياس مخاطره الوقاية من الازمات المالية وبالتالي نمو واستقرار في هوامش الفوائد و الارباح .					
07	- يؤدي التحكم في الحد الاقصى لحجم الأصول والخصوم الى ترشيد المصاريف وبالتالي تراجع في التكاليف الكلية.					

المحور الثالث : هناك علاقة بين تطبيق الادارة التقليدية للأصول والخصوم كأداة للموازنة بين السيولة والربحية وبين تحسين الأداء المالي في البنك BADR .

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	- من اجل سيولة أكثر الجزء الاكبر من الودائع تحت الطلب لابد ان يوجه الى الإحتياطيات دون أن يؤثر ذلك على ربحية البنك.					
02	- كل الودائع الادخارية والودائع المحددة بزمان توجه إلى القروض والاستثمارات الاخرى وهذا لا يؤثر على السيولة ويزيد الأرباح.					
03	- يؤدي استخدام رأس المال و الإحتياط في تمويل الأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل فقط إلى رفع الأرباح دون تراجع السيولة.					
04	- يؤدي تخفيض الاموال السائلة وتوظيفها في القروض والاستثمارات المالية إلى زيادة جذب الودائع.					
05	- زيادة الودائع الجديدة تلزم البنك تلبية متطلبات الاقتراض للمودعين الجدد وبالتالي زيادة الربحية.					
06	- يؤدي الاعتماد على فوائد الودائع كمصادر للتمويل إلى تناقص السيولة و الربحية على المدى الطويل بشكل عام .					
07	- يوفر وضع إستراتيجية لإدارة الأصول و الخصوم في الميزانية العمومية تمويلات جيدة لمواجهة سحبات المودعين و التكاليف التشغيلية فتزيد ربحية البنك .					
08	- يؤدي وضع إستراتيجية تقليدية لإدارة الأصول و الخصوم إلى تحسين استغلالها و بالتالي يقلل من توظيف البنك لأمواله في الاستثمارات ذات الفوائد المنخفضة .					

الملحق الرابع

نتائج التحليل الإحصائي

باستخدام برنامج SPSS

اختبار المصداقية لأداة الدراسة والمحاو

GET

FILE='D:\Sans titre1.sav'.

DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.

RELIABILITY

q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 q11 q12 المكان الجنس وظيفة مؤهل العمر خبرة المكان

q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q20 q21 q22 q23

/SCALE('ALL VARIABLES') ALL

/MODEL=ALPHA

/SUMMARY=TOTAL.

Fiabilité

[Jeu_de_données1] D:\Sans titre1.sav

Echelle : ALL VARIABLES

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observations Valide	44	100,0
Exclue ^a	0	,0
Total	44	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,817	29

معاملات الارتباط بين العبارات والمحاور التي تنتمي إليها وبين المحاور و الاستبيان ككل.

Corrélations

		edara	q1	q2	q3	q4	q5	q6	q7	q8
edara	Corrélation de Pearson	1	,548**	,669**	,473**	,615**	,790**	,518**	,618**	,685**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q1	Corrélation de Pearson	,548	1	,446**	,294	,262	,280	,217	,254	,163
	Sig. (bilatérale)	,000		,002	,053	,086	,065	,158	,096	,289
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q2	Corrélation de Pearson	,669	,446**	1	,043	,267	,435**	,314*	,370*	,395**
	Sig. (bilatérale)	,000	,002		,782	,080	,003	,038	,013	,008
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q3	Corrélation de Pearson	,473	,294	,043	1	,130	,332*	,240	,235	,130
	Sig. (bilatérale)	,001	,053	,782		,401	,027	,116	,125	,402
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q4	Corrélation de Pearson	,615	,262	,267	,130	1	,561**	,238	,311*	,391**
	Sig. (bilatérale)	,000	,086	,080	,401		,000	,120	,040	,009
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q5	Corrélation de Pearson	,790	,280	,435**	,332*	,561**	1	,244	,390**	,578**
	Sig. (bilatérale)	,000	,065	,003	,027	,000		,110	,009	,000
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q6	Corrélation de Pearson	,518	,217	,314*	,240	,238	,244	1	,144	,294
	Sig. (bilatérale)	,000	,158	,038	,116	,120	,110		,350	,053
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q7	Corrélation de Pearson	,618	,254	,370*	,235	,311*	,390**	,144	1	,414**
	Sig. (bilatérale)	,000	,096	,013	,125	,040	,009	,350		,005
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q8	Corrélation de Pearson	,685	,163	,395**	,130	,391**	,578**	,294	,414**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,289	,008	,402	,009	,000	,053	,005	
	N	44	44	44	44	44	44	44	44	44

**, La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Corrélations

		ribhia	q9	q10	q11	q13	q14	q15
ribhia	Corrélation de Pearson	1	,183	,022	-,135	,382*	,120	,274
	Sig. (bilatérale)		,236	,886	,382	,011	,438	,072
	N	44	44	44	44	44	44	44
q9	Corrélation de Pearson	,183	1	,064	,324*	,361*	,548**	,260
	Sig. (bilatérale)	,236		,678	,032	,016	,000	,088
	N	44	44	44	44	44	44	44
q10	Corrélation de Pearson	,022	,064	1	,221	,212	,238	,448**
	Sig. (bilatérale)	,886	,678		,150	,167	,121	,002
	N	44	44	44	44	44	44	44
q11	Corrélation de Pearson	,135	,324*	,221	1	-,056	,469**	,259
	Sig. (bilatérale)	,382	,032	,150		,717	,001	,089
	N	44	44	44	44	44	44	44
q13	Corrélation de Pearson	,382	,361*	,212	-,056	1	,614**	,322*
	Sig. (bilatérale)	,011	,016	,167	,717		,000	,033
	N	44	44	44	44	44	44	44
q14	Corrélation de Pearson	,120	,548**	,238	,469**	,614**	1	,401**
	Sig. (bilatérale)	,438	,000	,121	,001	,000		,007
	N	44	44	44	44	44	44	44
q15	Corrélation de Pearson	,274	,260	,448**	,259	,322*	,401**	1
	Sig. (bilatérale)	,072	,088	,002	,089	,033	,007	
	N	44	44	44	44	44	44	44

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

	mowazan a	q16	q17	q18	q19	q20	q21	q22	q23	
mowazana	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	1 45	,576** 44	,407** 44	,604** 44	,690** 44	,691** 44	,347* 44	,387** 44	,402** 44
q16	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,576 44	1 44	,197 44	,635** 44	,597** 44	,620** 44	,106 44	,319* 44	,380* 44
q17	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,407 44	,197 44	1 44	,411** 44	,277 44	,245 44	,295 44	,174 44	-,056 44
q18	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,604 44	,635** 44	,411** 44	1 44	,392** 44	,520** 44	,313* 44	,276 44	,215 44
q19	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,690 44	,597** 44	,277 44	,392** 44	1 44	,685** 44	,088 44	,448** 44	,396** 44
q20	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,691 44	,620** 44	,245 44	,520** 44	,685** 44	1 44	,319* 44	,422** 44	,286 44
q21	Corrélation de Pearson Sig. (bilatérale) N	,347 44	,106 44	,295 44	,313* 44	,088 44	,319* 44	1 44	,509** 44	,368* 44
q22	Corrélation de Pearson	,387	,319*	,174	,276	,448**	,422**	,509**	1	,346*

Sig. (bilatérale)	,009	,035	,260	,070	,002	,004	,000		,021
N	44	44	44	44	44	44	44	44	44
q23 Corrélation de Pearson	,402	,380*	-,056	,215	,396**	,286	,368*	,346*	1
Sig. (bilatérale)	,007	,011	,717	,161	,008	,060	,014	,021	
N	44	44	44	44	44	44	44	44	44

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

* . La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات والمحاوير

Explorer

Tests de normalité

	الجنس	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Edara	ذكر	,196	29	,606	,941	29	,108
	انثى	,163	15	,200*	,950	15	,531
Ribhia	ذكر	,332	29	,000	,499	29	,360
	انثى	,252	15	,311	,936	15	,333
mowazana	ذكر	,095	29	,200*	,979	29	,815
	انثى	,298	15	,101	,870	15	,094

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	وظيفة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Edara	رئيس						
	مصلحة	,194	14	,163	,939	14	,400
	موظف						
	قروض	,138	15	,200*	,941	15	,398
	موظف						
	محاسبة	,231	6	,200*	,915	6	,473
Ribhia	موظف						
	تحصيل	,311	9	,072	,811	9	,028
Ribhia	رئيس						
	مصلحة	,137	14	,200*	,980	14	,973

موظف قروض	,157	15	,200*	,938	15	,357
موظف محاسبية	,195	6	,200*	,861	6	,191
موظف محاسبية	,427	9	,058	,564	9	,056
mowazana رئيس مصلحة	,167	14	,200*	,958	14	,693
موظف قروض	,260	15	,078	,884	15	,055
موظف محاسبية	,308	6	,077	,857	6	,178
موظف محاسبية	,191	9	,200*	,957	9	,771

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité^{c,d,e,f,g,h}

	مؤهل	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
Edara	ليسانس	,193	30	,056	,927	30	,072
	دراسات عليا	,130	12	,200*	,927	12	,346
Ribhia	ليسانس	,339	30	,220	,515	30	,086
	دراسات عليا	,127	12	,200*	,955	12	,708
mowazana	ليسانس	,122	30	,200*	,968	30	,493
	دراسات عليا	,145	12	,200*	,962	12	,819

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

. Elle a été omise. c. edara est une constante lorsque = 22,00. Elle a été omise. d. edara est une constante lorsque = 22,00. Elle a été omise. e. ribhia est une constante lorsque = 22,00. Elle a été omise. f. ribhia est une constante lorsque = 22,00. Elle a été omise. g. mowazana est une constante lorsque = 22,00. Elle a été omise. h. mowazana est une constante lorsque = 22,00.

Tests de normalité^{c,d,e}

	العمر	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
Edara	20-30	,287	5	,200*	,914	5	,490
	31-40	,197	29	,055	,925	29	,041
	41-50	,142	9	,200*	,932	9	,503
Ribhia	20-30	,136	5	,200*	,987	5	,967
	31-40	,329	29	,150	,496	29	,059
	41-50	,323	9	,097	,779	9	,062
mowazana	20-30	,198	5	,200*	,939	5	,658
	31-40	,159	29	,060	,939	29	,097
	41-50	,125	9	,200*	,988	9	,992

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

c. edara est une constante lorsque العمر = 50 فاكتر. Elle a été omise.

d. ribhia est une constante lorsque العمر = 50 فاكتر. Elle a été omise.

e. mowazana est une constante lorsque العمر = 50 فاكتر. Elle a été omise.

Tests de normalité

	خبرة	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	Ddl	Sig.
Edara	اقل من 3 سنوات	,195	7	,200*	,922	7	,489
	من 4 الى 7 سنوات	,291	5	,193	,833	5	,147
	من 7 الى 10 سنوات	,199	13	,165	,921	13	,262
	اكثر من 10 سنوات	,119	19	,200*	,963	19	,632
Ribhia	اقل من 3 سنوات	,134	7	,200*	,964	7	,853
	من 4 الى 7 سنوات	,178	5	,200*	,981	5	,940
	من 7 الى 10 سنوات	,375	13	,000	,538	13	,000
	اكثر من 10 سنوات	,160	19	,200*	,955	19	,478
mowazana	اقل من 3 سنوات	,160	7	,200*	,959	7	,810
	من 4 الى 7 سنوات	,197	5	,200*	,943	5	,685
	من 7 الى 10 سنوات	,171	13	,200*	,938	13	,426
	اكثر من 10 سنوات	,209	19	,028	,931	19	,184

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	المكان	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Edara	المجمع الجهوي	,186	13	,200*	,940	13	,453
	وكالة سيدي عيسى	,243	3	.	,972	3	,679
	وكالة المسيلة	,256	7	,184	,935	7	,592
	وكالة بوسعادة	,244	9	,132	,832	9	,047
	وكالة عين الملح	,224	6	,200*	,956	6	,791
	وكالة حمام الطلعة	,205	6	,200*	,920	6	,506
Ribhia	المجمع الجهوي	,135	13	,200*	,967	13	,850
	وكالة سيدي عيسى	,253	3	.	,964	3	,637
	وكالة المسيلة	,446	7	,000	,554	7	,000
	وكالة بوسعادة	,214	9	,200*	,865	9	,109
	وكالة عين الملح	,122	6	,200*	,982	6	,961
	وكالة حمام الطلعة	,239	6	,200*	,931	6	,591
mowazana	المجمع الجهوي	,209	13	,125	,897	13	,121
	وكالة سيدي عيسى	,385	3	.	,750	3	,000
	وكالة المسيلة	,170	7	,200*	,936	7	,599
	وكالة بوسعادة	,195	9	,200*	,845	9	,066
	وكالة عين الملح	,238	6	,200*	,945	6	,700
	وكالة حمام الطلعة	,241	6	,200*	,914	6	,463

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. Correction de signification de Lilliefors

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Edara	,156	44	,069	,955	44	,087
Ribhia	,308	44	,056	,487	44	,100
mowazana	,131	44	,055	,969	44	,290

a. Correction de signification de Lilliefors

الجنس ONEWAY edara ribhia mowazana BY

الاحصاء الوصفي لعبارات ومحاور الدراسة

GET

FILE='D:\Sans titre1.sav'.

DATASET NAME Jeu_de_données1 WINDOW=FRONT.

FREQUENCIES VARIABLES=edara ribhia mowazana

/STATISTICS=STDDEV VARIANCE MEAN MEDIAN MODE

/ORDER=ANALYSIS.

Fréquences

[Jeu_de_données1] D:\Sans titre1.sav

Statistiques

		edara	ribhia	mowazana
N	Valide	44	44	44
	Manquant	0	0	0
	Moyenne	4,0767	2,5757	2,9289
	Médiane	4,1250	2,4375	3,5000
	Mode	4,25	3,50	3,50
	Ecart type	0.48866	0.966	0.256

Table de fréquences

Edara

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,75	1	2,3	2,3	2,3
	3,13	2	4,5	4,5	6,8
	3,38	2	4,5	4,5	11,4
	3,50	2	4,5	4,5	15,9
	3,63	2	4,5	4,5	20,5
	3,75	1	2,3	2,3	22,7
	3,88	2	4,5	4,5	27,3
	4,00	5	11,4	11,4	38,6
	4,13	6	13,6	13,6	52,3
	4,25	9	20,5	20,5	72,7
	4,38	4	9,1	9,1	81,8
	4,50	4	9,1	9,1	90,9
	4,75	2	4,5	4,5	95,5
	4,88	1	2,3	2,3	97,7
	5,00	1	2,3	2,3	100,0
Total		44	100,0	100,0	

Ribhia

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,63	2	4,5	4,5	4,5
	2,75	1	2,3	2,3	6,8
	2,88	4	9,1	9,1	15,9
	3,00	3	6,8	6,8	22,7
	3,13	5	11,4	11,4	34,1
	3,25	4	9,1	9,1	43,2
	3,38	3	6,8	6,8	50,0
	3,50	7	15,9	15,9	65,9
	3,63	5	11,4	11,4	77,3
	3,75	2	4,5	4,5	81,8
	3,88	6	13,6	13,6	95,5
	4,25	1	2,3	2,3	97,7
	9,38	1	2,3	2,3	100,0
Total		44	100,0	100,0	

Mowazana

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2,13	1	2,3	2,3	2,3
	2,25	1	2,3	2,3	4,5
	2,75	4	9,1	9,1	13,6
	2,88	2	4,5	4,5	18,2
	3,13	4	9,1	9,1	27,3
	3,25	2	4,5	4,5	31,8
	3,38	4	9,1	9,1	40,9
	3,50	8	18,2	18,2	59,1
	3,63	4	9,1	9,1	68,2
	3,75	5	11,4	11,4	79,5
	3,88	2	4,5	4,5	84,1
	4,00	2	4,5	4,5	88,6
	4,13	3	6,8	6,8	95,5
	4,25	1	2,3	2,3	97,7
	4,50	1	2,3	2,3	100,0

Total	44	100,0	100,0	
-------	----	-------	-------	--

/MISSING ANALYSIS.

اختبار التباين الاحادي لمحاور الدراسة تعزى لمتغيرات : (الجنس،الوظيفة،المؤهل ،العمر،الخبرة،المكان)

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Edara Intergruppes	,207	1	,207	,862	,358
Intragruppes	10,062	42	,240		
Total	10,268	43			
Ribhia Intergruppes	,440	1	,440	,450	,506
Intragruppes	41,090	42	,978		
Total	41,530	43			
mowazana Intergruppes	,262	1	,262	1,022	,318
Intragruppes	10,748	42	,256		
Total	11,010	43			

ONEWAY edara ribhia mowazana BY وظيفة
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Edara Intergruppes	1,906	3	,635	3,038	,055
Intragruppes	8,362	40	,209		
Total	10,268	43			
Ribhia Intergruppes	3,701	3	1,234	1,305	,286
Intragruppes	37,829	40	,946		
Total	41,530	43			
mowazana Intergruppes	,028	3	,009	,034	,991
Intragruppes	10,982	40	,275		
Total	11,010	43			

ONEWAY edara ribhia mowazana BY مؤهل
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Edara Intergruppes	,783	3	,261	1,101	,360
Intragruppes	9,485	40	,237		
Total	10,268	43			
Ribhia Intergruppes	1,057	3	,352	,348	,791
Intragruppes	40,473	40	1,012		
Total	41,530	43			
mowazana Intergruppes	1,224	3	,408	1,668	,189
Intragruppes	9,786	40	,245		
Total	11,010	43			

ONEWAY edara ribhia mowazana BY العمر
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Edara Intergruppes	,510	3	,170	,697	,559
Intragruppes	9,758	40	,244		
Total	10,268	43			
Ribhia Intergruppes	,508	3	,169	,165	,919
Intragruppes	41,022	40	1,026		
Total	41,530	43			
mowazana Intergruppes	,666	3	,222	,859	,470
Intragruppes	10,344	40	,259		
Total	11,010	43			

ONEWAY edara ribhia mowazana BY الخبرة
/MISSING ANALYSIS.

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
--	------------------	-----	-------------	---	------

Edara Intergruppes	2,819	3	,940	5,046	,055
Intragruppes	7,449	40	,186		
Total	10,268	43			
Ribhia Intergruppes	,777	3	,259	,254	,858
Intragruppes	40,753	40	1,019		
Total	41,530	43			
mowazana Intergruppes	,879	3	,293	1,157	,338
Intragruppes	10,131	40	,253		
Total	11,010	43			

ONEWAY edara ribhia mowazana BY المكان
/MISSING ANALYSIS

ANOVA

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Edara Intergruppes	,597	5	,119	,469	,797
Intragruppes	9,671	38	,255		
Total	10,268	43			
Ribhia Intergruppes	6,738	5	1,348	1,472	,222
Intragruppes	34,792	38	,916		
Total	41,530	43			
mowazana Intergruppes	3,575	5	,715	3,654	,088
Intragruppes	7,435	38	,196		
Total	11,010	43			

EXAMINE VARIABLES= edara ribhia mowazana المكان
/PLOT BOXPLOT STEMLEAF NPLOT
/COMPARE GROUPS
/STATISTICS DESCRIPTIVES
/CINTERVAL 95
/MISSING LISTWISE
/NOTOTAL.

مِنْ شَيْءٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ

الملخص:

من بين أهم الأهداف الأساسية التي تسعى إليها البنوك التجارية هي : تحقيق الربحية وتوفير السيولة في آن واحد ، وهذين العنصرين على سهولة لفظهما إلا أنهما ينطويان على قدر كبير من الأهمية وصعوبة التطبيق في أرض الواقع ، ومهما بلغت دقة وجودة تقييم الأداء المالي فإنه يبقى عاجزا وحده على المضي بالبنك لتحسين أدائه المالي وتحقيق أقصى العوائد ، لذلك كان من الضروري إيجاد أداة لتحسين الأداء المالي للبنوك في ظل الموازنة بين قيدي السيولة والربحية، توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها: بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري (BADR) لم ينجح بمقدار كبير في تحقيق التوافق بين هدفي السيولة و الربحية من أجل تحسين أدائه المالي ، فالتحليل أظهر أن الرفع من نسب السيولة لم يكن يؤدي دائما إلى ارتفاع نسب الربحية بل وقد أدى إلى تراجعها في أغلب الحالات وذلك بالرغم من مساهمتها في رفع هوامش فوائده ودرجة استخدام أصوله، وأن الإدارة التقليدية للأصول والخصوم لا تؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية:تقييم الأداء المالي ، السيولة ، الربحية ، الإدارة التقليدية للأصول والخصوم ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) .

Summary:

One of the main objectives of commercial banks is to achieve both profitability and liquidity, both of which are easy to say, but they are very important and difficult to apply on the ground, and no matter how accurate and quality financial performance assessment, it remains helpless alone Therefore, it was necessary to find a tool to improve the financial performance of banks under the balance between liquidity and profitability, where we reached a set of results, the most important of which: The Bank of Algeria's Agricultural and Rural Development Bank (BADR) did not achieve much success in realizing the balance of liquidity and profitability. Between liquidity and profitability targets to improve its financial performance. The analysis showed that the increase in liquidity ratios did not always lead to higher profitability rates and, in most cases, decreased in spite of their contribution to raising the margins of interest and the , Traditional Asset and Liability Management do not improve financial performance.

key words:Financial Performance Assessment, Liquidity, Profitability, Traditional Asset and Liability Management, Agricultural and Rural Development Bank (BADR).